



جامعة - سعيدة - الدكتور مولاي الطاهر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



قدمت هذه المذكرة استكمالاً لمنح شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص اقتصاد كمي
الموضوع:

"أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 1990-2019 "

تحت إشراف الأستاذة :

خراف مختارية

من إعداد الطالبين :

عمراني محمد

بوشتة محمد أمين

أعضاء لجنة المناقشة

مشرفا	الأستاذ
الرئيس	الأستاذ
الممتحن	الأستاذ

السنة الجامعية 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتَى
إِنَّ رَبَّهُ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ
الَّذِي خَلَقَ الْمَرْءَ مِنْ
عِجْظٍ خَشْيَمٍ
ثُمَّ يَرْجِعُهُ فِي الْآخِرَةِ
أَعْيُنًا مُرَّةً يَمِينًا
وَأَعْيُنًا مُرَّةً شَامِيًا
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتَى
إِنَّ رَبَّهُ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتَى
إِنَّ رَبَّهُ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ

شكر والتقدير

الحمد لله والشكر لله حمدا وشكرا كثيرا أما بعد
أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا و ساندنا
في إنجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو بعيد
ونخص بالذكر أستاذتنا و مشرفتنا الأستاذة

خراف مختارية

دون أن أنسى الأساتذة الأعزاء
الذين لنا شرف مناقشتهم لبحثنا
فعرفانا قديرا وشكرا جزيلا .

إهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك و كثير عطائك .
إنه لايسعني في هذه اللحظات التي لعني لا أملك أعلى منه
أن أهدي ثمرة هذا العمل التواضع إلى
أساس الحياة ونبع الحنان ،مصدر الأمان و السكينة سبب الوجود و
الاستمرار ،إلى أبي و أمي مصدر طاقتي وسر إصراري أدامكما الله تاجا
على رأسي .
إلى كل عائلتي من صغيرها إلى كبيرها
إلى أستاذة المشرفة خراف مختارية جزاها الله علينا كل خير
إلى كل أصدقائي و من أعانني في إعداد هذه المذكرة من قريب او من بعيد.

عمراني محمد

إهداء

إلى الإنسان الذي علمني أن مهما ضاق الحال ستُفرج بإذن الله.. ومهما فعلت له لن أوفيه حقه.. أبي الغالي

إلى الإنسنة الغالية على قلبي التي وثقت بي وشجعتني والتي كانت إبتسامتها كافية أن تُزيح همومي.. أُمي الغالية

إلى خير المكسب وخير السند ورفقاء دربي في الحياة.. الدين علموني أن الكفاح ليس شرط أن يكون بسلاح.. بل بمواجهة الحياة بشموخ..

قطع من قلبي إخوتي

إلى جنود الخفاء الذين أرسلهم الله لي يكونو خير رفقاء ولا أعتبرهم أصدقاء بل هم إخوة في الله..

إخوتي الدين أنجبتهم لي الحياة

إلى الجامعة التي عرفتني بأشخاص واصلو لمرتبة جزء من قلبي الدين مهما قلت لن أنصفهم بكلماتي

أصدقائي

إلى نفسي.. إن الله يعلم كل شيء وسيجازينا بما نستحق..

بوشة محمد أمين

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومدى مساهمتها في النمو الاقتصادي-ناتج المحل الإجمالي- وذلك على ضوء البيانات المتوفرة خلال الفترة (1990_2019) و تشير النتائج المتحصل عليها ان وجود علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار الأجنبي و النمو الاقتصادي خلال فترة (1990_2019) و هي علاقة طويلة الأجل , و هذا سببه عدة عوامل منها ان الاستثمار الأجنبي المباشر يحتاج إلى وقت أطول لنقل الأثر الأجنبي للبلد المضيف ، و تقترح الدراسة تحسين المناخ الاستثمار الأجنبي عن طريق الإهتمام بالبنى التحتية و تطوير أعمال البشري و إصلاح القطاع البنكي و المالي .

MC: الإستثمار المباشر الأجنبي، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي.

Abstract:

This study aim to know the effect of foreign direct investment on the economic growth in Algeria from the period: 1990 in to 2019, where the foreign direct investment is dependent variable. Whether the economic growth is represent independent variable measured by Gross domestic product (GDP).

To rich the study objective`s , we use econometric analyses method ,specially the Co integration Model ,the most important result that we have find is co-integration relationship between the variables in the long term.

Accordingly the result we suggest to improve the climate for foreign direct investment, most notably the need to work on upgrading infrastructure, paying attention to the development of human capital, and the need to work on reforming the banking and financial sector

Key words: foreign direct investment, economic growth, Gross domestic product

قائمة المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العناوين
-	الإهداء
-	الشكر و التقدير
I	فهرس المحتويات
V	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
	المقدمة
1	الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر
2	تمهيد.
3	المبحث الأول : مدخل عام للاستثمار الأجنبي المباشر.
3	1-1-1 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه.
4	2-1-1 مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر و أهميته.
5	3-1-1 أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر و أشكاله.
8	المبحث الثاني : مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره ، نظرياته.
8	1-2-1 مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر و محدداته
9	2-2-1 آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة
11	3-2-1 نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر
18	المبحث الثالث : مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر
18	1-3-1 مفهوم المناخ الاستثماري
18	2-3-1 التقييم الكمي للمناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر
19	3-3-1 التقييم النوعي للمناخ الاستثماري
22	خلاصة الفصل
23	الفصل الثاني : النمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر
24	تمهيد
25	المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي
25	1-1-2 تعريف النمو الاقتصادي
26	2-1-2 أنواع الاقتصاد و مراحلها
27	3-1-2 مصادر النمو الإقتصادي
28	4-1-2 التمييز بين النمو و التنمية
30	المبحث الثاني : أهم النظريات و النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي
30	1-2-2 أهم النظريات النمو الاقتصادي
34	2-2-2 أهم النماذج النمو لاقصادي
38	3-2-2 مقاييس النمو الاقتصادي
41	المبحث الثالث : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بانمو الإقتصادي
41	1-3-2 علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بعوائد التقدم التكنولوجي
41	2-3-2 العلاقة من حيث العمالة

42	3-3-2 العلاقة من حيث تطور التجارة الخارجية
42	4-3-2 علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستثمار المحلي
43	البحث الرابع : دراسات السابقة
43	1-4-2 دراسات عربية
44	2-4-2 دراسات الأجنبية
45	3-4-2 تلخيص الدراسات السابقة و مساهمة البحث
47	خلاصة الفصل
48	الفصل الثالث : قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)
49	تمهيد
50	المبحث الاول : الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
50	1-1-3 الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
51	2-1-3 حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
52	3-1-3 ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
52	4-1-3 عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وسبل تفعيله
55	المبحث الثاني : تحليل حجم وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
55	1-2-3 حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر
58	2-2-3 التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
59	3-2-3 التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
63	المبحث الثالث : قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)
63	1-3-3 الجانب النظري للدراسة التطبيقية
65	2-3-3 تقدير معاملات الانحدار و اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية
71	3-3-3 تقييم النموذج القياسي
77	خلاصة الفصل
78	خاتمة
82	قائمة المراجع
88	الملاحق

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-03)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	55
(02-03)	ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة (2002-2017)	57
(03-03)	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر بين (2002-2017)	59
(04-03)	أهم الاقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)	60
(05-03)	أهم الدول المستثمرة بالجزائر ما بين (يناير 2013 وديسمبر 2017)	62
(06-03)	أهم الشركات المستثمرة في الجزائر	62
(07-03)	الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	69
(08-03)	مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات	69
(09-03)	اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	70
(10-03)	نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ	71
(11-03)	العلاقة طويلة الأجل	72
(12-03)	اختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي	73
(13-03)	نتائج اختبار LM	73
(14-03)	نتائج عدم ثبات التباين المشروط بالإنحدار الذاتي (ARCH)	73
(15-03)	علاقة الأجل القصير تصحيح الخطأ	75
(16-03)	علاقة السببية	76

قائمة الأشكال

الصفحة	عناوين الأشكال	رقم الشكل
16	دور حياة السلعة ومراحل تطورها	(01-01)
31	تصورات آدم سميت حول النمو الاقتصادي	(01-02)
41	اهتمامات الفكر الحديث في تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي	(02-02)
54	المعوقات العشرة الأولى للاستثمار في الجزائر %	(01-03)
58	ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة من 2002-2017	(02-03)
61	الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)	(03-03)
65	مخطط هيكلية الإختبارات القياسية	(04-03)
67	تطور النمو الاقتصادي في الجزائر	(05-03)
68	تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر	(06-03)
75	نتائج التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (JB)	(07-03)
77	إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي	(08-03)

مقدمة

المقدمة

لقد تعاطف دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، حيث أن جميع دول العالم مهما كانت مستوياتها و تطورها تتعامل مع هذه الاستثمارات و هذا نظرا لما تحققه من عوائد على الدول المضيفة، حيث أنه في بداية هذا العقد و في الظروف العالمية المتحولة و المعروفة باسم العولة أصبحت العديد من الدول النامية في حاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا للإخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، كما أن البديل الآخر الخاص بالقروض الأجنبية أثبت عدم فعاليته نظرا للنتائج المترتبة عنه، حيث أصبحت أغلبية الدول النامية تعاني من عجز عن الوفاء بالتزاماتها، و هكذا فإنه في ظل تصاعد مؤشرات المديونية و تضخم التكاليف المرافقة لاقتراض الدول النامية من العامل الخارجي فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، و تنشيط الاستثمار المحلي من جهة أخرى،

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا نظرا للدور الهام و الحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا و التقنيات الحديثة و المساهمة في تراكم رأس المال، و رفع كفاءة رأس المال البشري و تحسين المهارات و الخبرات و هذا ما أكدته نماذج النمو النيو كلاسيكية (Solow - Swan) و نماذج النمو الداخلي من هذا المنطق أقمته التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال إزالة الحواجز و العراقيل التي تعيق طريقها، و منها الحوافز و الضمانات التي تسهل قدومها و دخولها السوق المحلي، حيث قامت كل الدول النامية بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب و تزيل كل القيود التي تقف في طريقهم، و الجزائر من بين الدول التي تحاول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها و الظفر بمزاياه، وذلك من خلال اتباع سماعات اقتصادية مناسبة، و استخدامها للعديد من الحوافز و الامتيازات المالية و التمويلية لدفع و تطوير المناخ الاستثماري بها. و رغم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المتوفرة في الجزائر، فإن هناك جملة من العوائق التي تحد من جاذبيتها للاستثمار.

إشكالية البحث

انطلاقا من تزايد الاهتمام بظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وازدياد حدة المنافسة بين الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء، من أجل جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، يتبادر إلينا أن هذا الأخير يجلب معه عدة مزايا إلى الدول المضيفة من شأن الدفع بعجلة النمو الاقتصادي، و عليه يمكننا صياغة إشكالية البحث كما يلي:

ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) ؟

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ❖ ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ❖ ماهي أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي؟
- ❖ ماهي وضعية تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2019)؟
- ❖ ما طبيعة العلاقة الموجودة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي؟
- ❖ هل توجد متغيرات أخرى تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)؟

zz فرضيات الدراسة :

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا حيويا للتدفقات المالية الدولية حيث أضحي البديل الرئيسي للإقراض الدولي في تمويل النمو الاقتصادي..

- ❖ تعتبر النظرية الكلاسيكية من أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.
- ❖ إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ضعيف خلال الفترة (1990-2019)
- ❖ طبيعة العلاقة الموجودة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي علاقة طردية
- ❖ توجد متغيرات أخرى كالاستثمار المحلي والانفتاح التجاري خلال الفترة (1990-2019)

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى :

- ✓ التعرف على ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وماهية النمو الاقتصادي .
- ✓ التعرف على علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي .
- ✓ التعرف على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وكذا التوزيع القطاعي والجغرافي له .
- ✓ قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من ازدياد أهمية وانتشار الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، كونه يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي، وباعتباره من أبرز عناصر التنمية للدول النامية التي يعاني معظمها من ندرة رأس المال، وباعتباره أيضا عنصر من العناصر المعززة لاستكمال النقص الذي يوجد في رؤوس الأموال المحلية، وذلك من خلال ما يحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا والتقنيات المتطورة للدول المضيفة.

حدود الدراسة:

تمثلت حدود دراسة الموضوع في إطارين مكاني وزماني، ففيما يخص الإطار المكاني في الدراسة تختص بدراسة الجانب الاقتصادي للجزائر، أما فيما يتعلق بالإطار الزمني فإن الدراسة تتمحور حول قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1990-2019).

مبررات اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب أهمها :

- ✓ تزايد اهتمام الدول النامية والمتقدمة على حد سواء بالاستثمارات الأجنبية المباشرة .
- ✓ الاهتمام الكبير الذي تبديه الجزائر من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .
- ✓ رغبة الخوض في المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة.

منهجية الدراسة :

لمعالجة الموضوع الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للموضوع وذلك من خلال عرض المفاهيم وتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، والاعتماد على المنهج التاريخي وهذا من أجل التعرف على تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وقوانينه، أما الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على الطرق الإحصائية والقياسية بهدف بناء نموذج يبين أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي باستعمال برنامج EVIEW.

صعوبات الدراسة:

- تضارب البيانات والمعطيات الخاصة بالدراسة وهذا لاختلاف وتعدد مصادر تجميعها.
- شرح المعطيات و الإحصائيات المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية المدروسة
- صعوبة تحديد المتغيرات، و العلاقات الاقتصادية التي تربطها بالنمو الاقتصادي من جهة و الاستثمار الأجنبي من جهة أخرى و مدى مطابقة هذه العلاقات للنظرية الاقتصادية .

محتوى الدراسة: قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول كالآتي :

- الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر
- الفصل الثاني : النمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر.
- الفصل الثالث : قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019).

الفصل الأول :
الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

التمهيد

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم عناصر تكوين رأس المال الثابت وهو بمثابة المحرك والمحفز لعناصر الإنتاج الأخرى ورفع كفاءتها الإنتاجية والخدماتية، ويؤثر في التنمية الاقتصادية ومجمل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية خاصة إذا ما تم توظيفه وإدارته بشكل علمي فسوف يولد دخول وطاقات إنتاجية وبيع وخدمات جديدة.

إن فهم وإدراك أي ظاهرة يستلزم دراسة وتحليل أبعادها الكثيرة والمتعددة، وأهم ما في ذلك آليات العمل وحركته، وأساس الفهم للظواهر الاقتصادية هو دراسة تطورها وتفسيراتها حسب المدارس الاقتصادية، وذلك بمتابعة نشوء الظاهرة وتطورها عبر مساراتها المختلفة، وإذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر الظاهرة موضوع الدراسة فإن من أساسيات العمل الوقوف على المفاهيم الأساسية وذلك من خلال ملاحظة التطور المفاهيمي والاصطلاحي للاستثمار الأجنبي، وتحليل أبعاده ودراسة محدداته وأهدافه. حيث أن الاختلاف في النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وتعدد أشكاله، دليل على الصعوبة التي يواجهها الباحث في تحديد مفهومه، ونظرا للتأثير المزدوج لهذه الظاهرة الاقتصادية على الدولة الأم والدولة المضيفة، فإن العديد من المدارس تناولت هذا الموضوع وكل مدرسة كان لها تفسير يتمشى والفرصيات التي تقوم عليها.

المبحث الأول: مدخل عام للاستثمار الأجنبي المباشر

يعد موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من القضايا الجوهرية، التي لقيت اهتماما بالغا من طرف الكثير من الاقتصاديين والكتاب ورجال الأعمال والحكومات خاصة في الدول النامية. حيث أدركت هذه الأخيرة الأهمية المتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر بمختلف أشكاله، من ناحية التمويل الفعال للتكنولوجيا وتحسين التسيير وتطوير المنافسة.

1-1-1 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و خصائصه

قبل التطرق إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و خصائصه، نسلط الضوء على مفهوم كلمة الاستثمار مجردة من أية إضافة.

1-1-1-1 مفهوم الاستثمار:

إن مصطلح الاستثمار يقصد به تخلي الفرد عن أموال يمتلكها في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن و ذلك من أجل أن يحصل على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية و ذلك مع توفير عائد معقول يحمل عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات (مطر، 2006، ص 22).

تعريف الاستثمار في التشريع الجزائري:

في الأمر رقم 03-01 الصادر سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار تناول هذا المصطلح "الاستثمار" في مادته الثانية كالتالي: (03-01، 20 أوت 2001، ص 5)

1. اقتناء أصول تتدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.
2. المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
3. استعادة النشاطات في إطار حوصصة جزئية أو كلية.

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

تعرف منظمة التجارة العالمية (OMC) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد الأصلي، والذي من خلاله يمتلك ويستعمل أصوله في بلدان أخرى وذلك من نية تسييرها" (فرحي، 2013، ص 17)

تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE):

يعتبر مستثمرا أجنبيا كل شخص طبيعي أو تجمع الأشخاص طبيعيين، أو كل تجمع مؤسساتي، إذ يقوم أحد العناصر المذكورة سابقا بإنشاء مؤسسة للاستثمار المباشر في غير بلده الأصلي (أوعيل، 2016، ص 11)

وحسب تعريف صندوق النقد الدولي (FMI):

يكون الاستثمار الأجنبي مباشر حين يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم الشركة المساهمة أو ما يساوي هذه النسبة في الشركة الغير مساهمة، على أن ترتبط هذه

الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة وذلك بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها (خضر، 2003، ص 3).

من خلال ما سبق من التعاريف يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار تقوم به شركة ما أو كيان ما في شركة قائمة في دولة أخرى، حيث يؤدي إلى انتقال رؤوس الأموال و التكنولوجيا الحديثة كما يمكن له حق الإدارة و الإشراف على المشروع على أن لا تقل نسبة التملك عن 10% .

1-1-1-2 خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص نذكر منها (الهادي، 2010، ص 22)

1. يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة رأسمال المستثمر في أصول حقيقية في الدول المضيفة.
2. يعتبر الاستثمار الأجنبي مباشراً إذا كان يملك المستثمر الأجنبي نسبة و ما أكثر من الأسهم العادية ، فله حق التصويت داخل المؤسسة، أما إذا كانت النسبة أقل فال يحق له تسيير المؤسسة.
3. الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار يحقق للمؤسسة روابط دائمة مع مؤسسات في الخارج.

1-1-1-2 مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر و أهميته:

يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر على عدة مبادئ، كما أن له أهمية بالغة، حيث سنقوم من خلال هذا المطلب التطرق إلى هذين العنصرين كل على حدى.

1-2-1-1 مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر

من أهم مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر ما يلي:

1- مبدأ الشفافية و التناسق:

يقصد به إلزامية توافر المعلومات حول الاستثمار بحرية مطلقة ودون تمييز وبدون تكلفة. وهذا لجميع المستثمرين الأجانب، ولكي يتم تنفيذ هذه العملية يجب على الدولة أن تقنن عمل نظام الإعلام المتعلق بترقية الاستثمار في وثائق تشريعية (عبد الحميد، 2006، ص 216).

2- مبدأ سيولة حركة رأس المال:

يتعلق هذا المبدأ بحركة رؤوس الأموال بالدولة و الموارد البشرية فيها سواء كانت رؤوس الأموال تلك داخلية أو خارجية، ويتضمن هذا المبدأ:

1. مبدأ حرية التحويل: هذا المبدأ يتضمن لرؤوس الأموال و عوائدها المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية و تحويلها بكل حرية و بدون تصريح مسبق (عبد الحميد، 2006، ص 218).
2. مبدأ حرية الدخول إلى سوق العملة الصعبة: على الدول الداخلة في سوق العملة الصعبة القيام بمايلي: (عبد الحميد، 2006، ص 218)
 - ✓ وضع ميكانيزمات لتحديد سوق العملة الصعبة.
 - ✓ تحرير التجارة الخارجية للحصول على تحويلات ضرورية إنجاز و استغلال الاستثمارات.
 - ✓ وضع سوق مالي مفتوح لرأس مال أجنبي.

3- مبدأ الاستقرار:

يلعب دورا هاما في ترقية العلاقات الاقتصادية و السياسية لدولة ما مع العالم الخارجي وهذا نتيجة لوجود عدة أخطار يمكن أن تهدد الاستقرار وبالتالي تحول دون ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر كأخطار الحروب والانتفاضات، بالإضافة إلى أخطار تحويل رأس المال (عبد الحميد، 2006، ص 218)

1-1-2-2 أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

تزداد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد الوطني والعالمي لكونه مصدرا هاما من مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية في الدول النامية، وتتمثل أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي: (عامر و هناء، 2012، ص 216)

1. يسمح الاستثمار الأجنبي المباشر بتوفير تخصصات مختلفة من الفنيين والإداريين.
2. نمو الاستثمار بعد تكوين رأس مال جديد والذي بدوره يؤدي إلى توزيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة ومن خلال تنمية فروع الإنتاج و توسيع مكانتها في السوق.
3. يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي.
4. يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في مجال التنمية البشرية، فالمشروعات الاستثمارية المشتركة تعمل على خلق فرص عمل جديدة مما يساهم في حل جزء من مشكلة البطالة.

1-1-3 أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر و أشكاله

يقاس تطور الدول اليوم بحجم عائدات استثماراتها، لذلك يسعى المستثمر و الدولة المضيفة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر و الذي بدوره يتصف بالتنوع و التعدد.

1-1-3-1 أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الهدف العام للاستثمار هو تحقيق العائد وذلك مهما كان نوع الاستثمار أجنبي أو محلي، وكذلك يهدف إلى تكوين الثروة وتأمين الحاجات، وكذلك المحافظة على قيمة الموجودات بصفة عامة، ويهدف الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة إلى: (العبيدي، 2013، ص 147)

1. الحصول على المواد الخام من الدول المستقبلية لأجل استخداماته في صناعاته المختلفة؛
2. إيجاد أسواق جديدة للمتوجات وبضائع الشركة الأجنبية؛
3. الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستقبلية بينما تبقى هي الدولة المتخصصة في الإنتاج النمطي؛
4. الاستفادة من القوانين والتشريعات في الدول المستقبلية، والمتعلقة بالتشجيع والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدول المستقبلية؛
5. الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستقبلية سواء كان ذلك من شراء كميات كبيرة من الأسهم والسندات أو من خلال تنفيذ المشاريع المتعاقد عليها؛
6. سيطرة الدولة المانحة أو المستثمرة على الاقتصاديات البلد المستقبل بسهولة لقيام شركات بمنافسة الشركات والصناعات المحلية من حيث الجودة.

1-1-3 أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:**1- الاستثمار المشترك:**

يعد هذا الشكل من أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر شيوعاً (ليببة، 2015، ص 14)، و هو اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف. الاستثمار المشترك أجنبي يقوم على أساس المشاركة مع رأس المال الوطني وهذه النسبة تتحدد في ضوء القانون الداخلي للدولة المضيضة ويكون التسيير مشترك في إدارة المشاريع وبالتالي يكون اتخاذ القرار مشترك بين الجهتين مما يضمن مصالح كل طرف (أوعيل، 2016، ص 17).

2- الاستثمار في المناطق الحرة:

إن الاستثمار الأجنبي هنا يكون بعيداً عن الخضوع لقوانين الدولة المضيضة، حيث يعمل من خلال قوانين خاصة به تنظم له عملية إنشاء المشروعات الاستثمارات، بحيث تتمتع بإعفاء من كامل الرسوم والضرائب المفروضة في المناطق الحرة داخل البلد المضيف (جباري، 2015، ص 37). ولعل أبرز الأهداف من إنشاء هذه المناطق هو إقامة صناعات ذات طابع تصديري، ولأجل ذلك تعمل الدول على جعلها مناطق جذب للإستثمارات الأجنبية عن طريق منح المشاريع الاستثمارية العديد من المزايا والحوافز بالإضافة إلى إمكانية الحصول على الأراضي بأسعار منخفضة (Markusen, p. 355).

3- إنشاء فرع جديد:

إنشاء فرع جديد بمعنى إنشاء وحدات جديدة للإنتاج يعتبر الشكل الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر، أين كانت معظم استثمارات الشركات العمالقة التابعة للدول الصناعية (و.م.أ، فرنسا اليابان... الخ)، وحتى الدول النامية يطغى عليها هذا الشكل. تسعى الشركات الأجنبية في بحثها عن الأسواق إلى تصريف فوائض المخزون وبغرض التوسع والنمو وتحقيق الأرباح الإضافية، ويتم ذلك عن طريق إنشاء فروع لشركة في دولة أخرى (نزاري، 2008، ص 45).

4- الاندماج والتملك:

يقوم هذا الشكل عند اندماج الشركات الوطنية مع شركات دولية وكذلك امتلاك حصة من رأس مال الشركات الوطنية من طرف المستثمرين الأجانب. إن ملكية رأس المال لا تعدو لأن تكون الشرط الوحيد. والضروري لوجود الاستثمار المباشر بل هناك شرطاً آخر يضاف له وهو يتناسب مع الحصة النسبية في رأس مال المؤسسة ومن ثم تمثيل في مجلس الإدارة. البحث عن أسواق جديدة وتعزيز الوضعية التنافسية فيها بالإضافة إلى تقاسم المخاطر والحصول على الحوافز المالية كل هذه تعد من أهم العوامل الأساسية التي تدفع بالمؤسسات إبرام صفقات مختلفة في الاندماج و التملك (علوان، 2009، ص 355).

نشير إلى الشركات متعددة الجنسيات كأحد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حيث: " إن أول من استخدم تعريف للشركات متعددة الجنسيات حسب "ف ارنسوا كينزي" هو "ريشارد فارنون" حيث يقول: شركة متعددة الجنسيات هي شركة كبيرة لها فروعها الصناعية وتتواجد على الأقل في ستة دول" (تومي، 2009، ص 142).

5- مفهوم الشركة متعددة الجنسيات:

هي عبارة عن كيان اقتصادي في الدول الأم، تعد أحد أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، تمتلك فروع موزعة على أكثر من دولة سواء عن طريق مشاريع خاصة أو شركات تابعة ثم تحصل على جنسية الدولة التي تقيم تلك المشاريع فيها. لهذه الشركات طابع احتكاري واستغلالي والسيطرة على سلعة أو خدمة في السوق مما يترتب عليه التحكم في أثمان السلع والخدمات (غسان، 2013، ص13).

المبحث الثاني : مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره، نظرياته.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الظواهر الاقتصادية على المستوى الدولي، له مكونات و محددات، وقد نال اهتمام الكثير من رجال الاقتصاد بالدراسة و التحليل، وخلصت هذه الدراسات إلى وضع تفسيرات متنوعة لسلوك الاستثمار الأجنبي المباشر.

1-2-1 مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته.

1-1-2-1 مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر :

يتكون الاستثمار الأجنبي المباشر من ثالث عناصر أساسية، وهي: (بعداش، 2008، ص 51)

1- رأس المال الأولي :

هو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي، وتشترط بعض المؤسسات الدولية منها صندوق النقد الدولي بلوغ هذه المساهمة نسبة 10% على الأقل من رأس مال المشروع المساهم فيه ليصبح هذا الاستثمار مباشرا.

2- الأرباح المعاد استثمارها :

تتمثل في الحصة الخاصة بالمستثمر الأجنبي من أرباح استثماراته في البلد المضيف للاستثمار وغير المحولة إلى بلده الأصلي بل بقيت محتجزة لدى المشروع المحلي مصدر هذا الربح بهدف إعادة استثمارها أي تحويلها إلى استثمارات جديدة ملكا لشخص أجنبي، وبهذا يصبح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر هو حاصل جمع المساهمة الأولية مع الأرباح المعاد استثمارها داخل نفس البلد.

3- القروض داخل الشركة الواحدة:

1 تتمثل في الديون طويلة الأجل للشركة الأم اتجاه فروعها في الخارج أو بين فروع الشركة الواحدة المتواجدة في عدة بلدان .

1-2-2-1 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر :

إن قرار الاستثمار في أية دولة يعتمد على عدة محددات، والتي تتمثل في: (علوان، 2009، ص 353)

1. تكلفة عناصر الإنتاج من عمالة وموارد مادية و أجور و نقل، فكلما كانت هذه التكاليف في دولة معينة أقل من غيرها من الدول شجعت الشركات الأجنبية على الاستثمار فيها.
2. الاستقرار السياسي: كلما كانت الدولة مستقرة سياسيا كلما كان ذلك في صالح الشركات المستثمرة فيها.
3. حجم السوق في الدولة المراد الاستثمار فيها: حيث لا يشجع السوق الصغير على الاستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو أسواق أخرى كبيرة .
4. المناخ الاقتصادي للاستثمار من حيث وجود أو عدم وجود قيود لمراقبة العملة و سهولة أو صعوبة الإجراءات التي تفرضها الدولة و قوانين الاستيراد والتصدير وكذلك السماح أو عدم السماح للأجنبي بالتملك .

5. النظام الضريبي وحجم الإعفاءات الجمركية التي قد تمنح للاستثمارات الأجنبية لجذبها .
6. وجود منافسة قوية للمشاريع المراد إقامتها في الدول المستثمر فيها .
7. مدى توافر الموارد البشرية وعناصر الإدارة الكفؤة في الدول المراد الاستثمار فيها .
8. ومن بين المحددات نذكر أيضا : (الخطيب، 2009، ص 219_220).
9. توفر قاعدة متطورة لوسائل الاتصال و المواصلات، فطبيعة المنشأة الدولية تفرض عليها أن تضمن الاتصال الدائم و الجيد بين كل فروعها .
10. ضرورة استقلالية النظام القضائي و توفر الشفافية في المجال الاقتصادي.

1-2-2-1 آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة

الاستثمار الأجنبي المباشر سلاح ذو حدين، كونه يخلف آثار ايجابية و أخرى سلبية.

1-2-2-1 الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر :

يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر إن يحقق العديد من الايجابيات للدول التي يتحقق فيها، و بالذات النامية منها، والتي يمكن أن تتمثل في : (فليح، 2010، ص 96-97)

1. إن الاستثمار الأجنبي المباشر ومن خلال المشروعات التي يتم فيها هذا الاستثمار، وبالذات الإنتاجية منها يمكن أن يساهم في تحقيق قيمة مضافة أكبر باستخدامه الموارد و الطاقات الإنتاجية التي تعاني من عدم أو ضعف درجة استخدامها، و بما يحقق قيمة مضافة أكبر لموارد الدولة النامية بزيادة كفاءة التخصيص في استخدامها، و بزيادة درجة استخدامها، إضافة إلى إمكانية تحقق كفاءة أكبر عند استخدامها.
2. إن الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مشروعاته، و خاصة الإنتاجية منها يمكن أن يساهم في تحقيق إنتاج أكبر، ودخل أكبر، و هو الأمر الذي يساهم في تحقيق نمو أكبر فيها، وبالتالي يساهم في تحقيق مستوى معيشي أفضل، ودرجة رفاهية أعلى لمواطنيه
3. إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تساهم في توسيع قدرة و طاقة الاقتصاد الإنتاجية من خلال إعادة استثمار الأرباح التي تحققها هذه المشروعات في الدول التي تتحقق فيها، و ذلك بإقامة مشروعات جديدة، أو توسيع المشروعات القائمة، و يوفر للاقتصاد إمكانية نموه بصورة أكبر.

بالإضافة إلى ايجابيات أخرى تتمثل في : (العداري، 2015، ص 70-72)

4. توفير فرص عمل أكبر نتيجة محدودية النشاطات الاقتصادية التي تستوعب فائض العمل غير المحدود و غير الماهر في الغالب و المساهمة في التخفيف من حدة البطالة الظاهرة الواسعة الانتشار في البلدان النامية .
5. يمكن أن توفر مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر عملات أجنبية للدول النامية من خلال إقامة مشروعات يتاح إنتاجها لأغراض التصدير أو تحل محل الواردات، و بالتالي تخفيف الحاجة لاستعمال العملات الأجنبية لتمويل الواردات و استغلالها لتمويل واردات جديدة .
6. في ظل الشروط المجحفة للقروض الخارجية و تقلص المساعدات للدول النامية يعد الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة خاصة النامية منها أفضل وسيلة من اللجوء للاقتراض الخارجي .

7. الأثر على ميزان المدفوعات من خلال تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية و زيادة رأس المال المادي في الدولة المضيفة، ينعكس بصورة ايجابية على ميزان حساب رأس المال، و يكون ذلك في حالة لجوء الشركات الأجنبية إلى بيع عمالتها الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية .
8. قد يساهم في مساعدة الشركات المحلية على تطوير قدرتها الإنتاجية و الدخول في سوق المنافسة الدولية .
9. إن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي دوار هاما في نقل المعرفة التقنية، ويراه الباحثون عربة لنقل التكنولوجيا من خلال استخدام التكنولوجيا المتطورة.

1-2-2-2 الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يولد سلبيات عديدة تصاحبه وترافقه و تنجم عنه، و التي تقود إلى إعاقة تطور الدول النامية (فليح، 2010، ص 97-98)، و المتمثلة في: (العذاري، 2015، ص 72-73)

1. إن الشركات العابرة للقارات تحول معظم أرباحها إلى الخارج، أو لاستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، أو أنها ذات جودة اقل مقارنة بمثيلاتها في الخارج، و هذا ما ينعكس على الميزان التجاري من خلال زيادة الواردات، و التي قد تكون تفوق ما يضيفه الاستثمار إلى الصادرات و بذلك تأثيره السلبي على ميزان المدفوعات .
2. تقوم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بتخفيض الأرباح التي تتحقق في سجلات الشركات من أجل التهرب الضريبي و تقوم برفع كلفة براءات الاختراع أو العلامات التجارية، و هذه الممارسات يصعب ملاحظتها إضافة إلى ذلك الإعفاءات الضريبية التي تقدمها الدول المضيفة و التي تؤدي إلى تآكل إيرادات الدولة الضريبية مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة .
3. تعمل الشركات الأجنبية على جلب التقنية المناسبة التي تحتاجها في تنفيذ مشاريعها، و ليس من أولوياتها تطوير مؤسسات البحث العلمي لأنها تعمل وفقا لاستراتيجياتها التي تخدم مصالحها .
4. تقوم الشركات الأجنبية بعملية تحويل الأرباح أكثر من حجم رؤوس الأموال التي تتدفق إلى البلدان المضيفة في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، و هذا ما يؤدي بالدول النامية إلى المزيد من الاقتراض و بالتالي ترتفع مديونيتها .
5. قد تسيطر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على استثمارات كبيرة في قطاعات معينة في الاقتصاد و بالتالي تفقد الدولة سيطرتها على قطاعات استراتيجية .
6. يمكن أن يقع عبئ اجتماعي من خلال البطالة المولدة نتيجة قيام الشركات الأجنبية و التي تكون مشاريعها كثيفة رأس المال مما يدفع المنشأة المحلية كثيفة العمل إلى إغلاق أبوابها، باعتبار قوة المنافسة مع الشركات الأجنبية و جودة السلع المصنعة فيها مقارنة بالشركات المحلية .
7. يركز الاستثمار الأجنبي المباشر أحيانا في بعض القطاعات خاصة الصناعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة، و من ثم تقوم بالتأثير السلبي على البيئة في ظل غياب الرقابة الفعالة على هذه الأنشطة في هذه الدول، بل و تلجأ إلى ما هو أخطر من ذلك بكثير مثل دفن النفايات السامة في أراضي الدول المضيفة مقابل ثمن بخس، و الذي يؤدي إلى إفساد التربة و تفشي الأمراض ... الخ (الهادي، 2010، ص 20) .
8. تفضيل المؤسسات التمويلية توفير الموارد ببسر و بقدر أكبر للمشروعات الأجنبية بحكم قدرتها الكبيرة و توفر الثقة فيها، و الضمانات لديها، في حين لا تمتلك المشروعات المحلية مثل ذلك، و

هو الأمر الذي يحد من الموارد المتاحة لعملها و تطورها، و يقود إلى إعاقتها، وضعف نموها (فليج، 2010، ص 101) .

9. استنزاف الموارد المحلية الأولية و المعادن، والثروات الطبيعية و تحقيق أرباح عالية من خلال نشاطها و عدم العمل على إعادة استثمار هذه الأرباح في الدول النامية و التي يمكن أن تؤدي إلى تطوير اقتصادياتها (نزيه، 2006، ص 398) .

1-2-3 نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

توجد العديد من النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وفيما يلي عرض لأهم هذه النظريات .

1-3-2-1 النظرية الكلاسيكية النيوكلاسيكية

1- النظرية الكلاسيكية

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على المستثمر الأجنبي، و ليست على الدول المضيفة، حيث تستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها في ما يلي (العبادي، 2016، ص 57-59)

1. صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات .

2. ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل اكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة .

3. قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية بالدولة المضيفة .

4. إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم و متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول .

5. إن وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال ما يترتب عليها من تبعية سياسية بسبب :

✓ اعتماد التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة على الدولة الأجنبية.

✓ التبعية الاقتصادية أو الاعتماد على الدولة الأم للشركات الأجنبية.

✓ قد تمارس الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات الكثير من الضغوط السياسية على الأحزاب السياسية في الدولة المضيفة.

6. قد يترتب على وجود الشركات المتعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيها

يختص بهيكل توزيع الدخل، وذلك بما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة

بنظائرها من الشركات المحلية و عليه يترتب على هذا خلق الطبقة الاجتماعية.

2- النظرية النيوكلاسيكية :

تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا منعزلة عن بعضها البعض و أيضا نظرا لأن أسواق رأس المال ليست بالقدر الكافي و العالي من التطور في الكثير من الدول و خاصة النامية منها. و من ثم فالنظرية النيوكلاسيكية تشرح تدفق رأس المال على انه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى، فرأس المال يتدفق إلى المناطق التي تحصل فيها على اكبر عائد، حيث كان

أولين(1993) أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي و الذي وضع أهم عنصر محرك لتصدير و استيراد رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة. وقد تم أيضا تحليل الاستثمار الأجنبي على يد "ماكدوجال" (1960) و أيضا "كيمب" (1961) حيث أن السبب في ارتفاع سعر العائد بالخارج في نهاية البساطة هو ندرة رأس المال بالخارج ولهذا فإن إنتاج رأس المال (أي العائد) سيكون مرتفع (خيالي، 2016، ص 19) .

من بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية أنها فشلت في تقديم تفسير واضح للاستثمار الأجنبي المباشر، لأسباب عديدة أهمها : (بيوض، 2011، ص 19-20)

1. عدم التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الأستثمار الأجنبي الغير المباشر، لان أسباب و آثار كال من النوعين لابد أن تختلف .
2. فشل النظرية النيوكلاسيكية بشكل تدريجي في التعامل مع الواقع، فافتراضات أولين في تحركات رأس المال كانت قد لقيت قبوال في الحقتين اللاحقتين لظهورها، ولكن بعد عشرون عاما أصبح غير واضحا أن مثل هذه النظرية غير قادرة على شرح ظاهرة الاستثمار المباشر .

1-2-3-2- نظرية عدم كمال السوق و نظرية الحماية

1- نظرية عدم كمال السوق

تقوم هذه النظرية على عدة افتراضات عند تحليلها أسباب اتجاه الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الدول المضيفة، أولى هذه الافتراضات هي غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية وانخفاض المعروض من السلع في تلك الدول، كما تفترض أيضا أن الشركات المحلية في الدول المضيفة ليست لها القدرة على منافسة الشركات الأجنبية في مختلف مجالات الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية أو حتى الوظيفية (مستوى الإدارة ، المستوى التكنولوجي،...)، حيث أن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي :

1. اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي . وادارية مقارنة مع ما هو متوفر منها في الشركات المحلية .
2. توفر مهارات إنتاجية وتسويقية ت. التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل و أساليب إنتاجية أكثر حداثة .
3. الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها و التي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية (خيالي، 2016، ص 20).

وفي هذا الشأن يرى "هودوينج" أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في احد الأسواق الأجنبية فان هذا يعني انخفاض قدرة الشركات متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق، حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق، كما أن السلع والخدمات و كذلك عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس، ومن ثم فانه قد ال توجد مزايا تنافسية للشركات متعددة الجنسيات أمام نظيراتها في الدول المضيفة في مثل هذا النوع من الأسواق (برجي، 2013، ص 121) .

كما يتفق كال من "باري" و "كيفر" مع "هودوينج" في هذا الخصوص، حيث يعتبران أن الواقع الأساسي لاتجاه الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج هو تمتعها بميزة احتكارية معينة كالخبرة

الفنية الاختراعات و الابتكارات تستطيع الاستفادة منها في الدول المضيفة، و انطلاقا من نظرية عدم كمال السوق قدم كلا من "هايمر" و "كيندلبرجر" نظرية المنشأة الصناعية، والتي تنص على أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج يجب أن يحقق أرباحا أكبر من تلك التي يحققها في الداخل مع امتلاكه لمزايا احتكارية في مواجهة الشركات المحلية في الدول المضيفة (العبادي، 2016، ص 65-66) .

وهذه النظرية كغيرها من النظريات لم تخلو من الانتقادات، و هي (خيالي، 2016، ص 22):

1. افتراض هذه النظرية معرفة الشركات المتعددة الجنسيات بكل فرص الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة، و لكن هذا في الواقع العملي غير ممكن .
2. افتراض هذه النظرية أن أفضل الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي دون تقديم براهين مقبولة، إذ تم استغلال المزايا الاحتكارية بهذه الشركات الأجنبية من خلال الاستثمار في الأشكال الأخرى للاستثمار .

2- نظرية الحماية :

ويقصد بالحماية الممارسات الوقائية التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات باستهداف زيادة عوائدها إلى أقصى حد ممكن عن طريق حماية أنشطتها الخاصة بالبحث والتطوير و الابتكارات التكنولوجية والعمليات الإنتاجية الجديدة، و القيام بهذا داخل الشركة الأجنبية و فروعها و عدم السماح بخروجها إلى المشروعات الأخرى في الدول المستقبلية لهذه الشركات، حتى تتحقق بذلك الحماية المطلوبة لاستثماراتها و الوصول إلى أهدافها (سعدي، 2017، ص 29).

نجد أيضا أن هذه النظرية تركز بصورة مباشرة على دوافع هذه الشركات و ضرورة أن تكون عملية اتخاذ القرارات محليا، و بذلك فهي تعطي اهتماما أقل للإجراءات والضوابط و السياسات الحكومية الخاصة بالدول المضيفة و الممارسات الفعلية الحالية أو المتوقعة للشركات.

ويرى "هودينج" ضرورة احتفاظ الشركات الأجنبية بالأصول المعنوي (المعرفة، الاختراعات، ...)، التي تحقق الميزة المطلقة عوض بيعها إلى أحد الشركات بالدول المضيفة من أجل تحقيق الحماية لاستثماراتها، و من ثم تحقيق أهدافها المرجوة (العبادي، 2016، ص 72-73) .

بالإضافة إلى أنه يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تحقق الحماية لاستثماراتها بالأساليب المتاحة الآن، التي قد تكون أكثر فعالية و المتمثلة في ضوابط لحماية براءات الاختراع بمختلف أنواعها على مستوى العالم، و هذا من خلال موثيق متفق عليها تقوم على تنفيذها منظمات دولية تابعة لهيئة الأمم المتحدة أو مستقلة (خيالي، 2016، ص 23) .

1-2-3-3 نظرية دورة حياة المنتج :

تقوم هذه النظرية على أساس افتراض أن دورة حياة المنتج تتضمن المرور بمراحل عديدة ومنها البحث و الابتكار ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية، ثم مرحلة النمو في إنتاجها وتسويقها محليا ودوليا، و مرحلة تشبع السوق المحلية و من ثم مرحلة النمو في إنتاجها من قبل الدولة المتقدمة الأخرى وأخيرا مرحلة إنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية و الجودة حيث يؤيد الواقع العملي و الممارسات الفعلية ذلك في حالات ليست

بالقليلة و التي من أبرز الأمثلة لها الصناعات الالكترونية و الحسابات الآلية منها بشكل خاص (صياد، 2013، ص 19) .

ولكي تفهم نظرية حياة المنتج لابد من استعراض المراحل التي تمر بها وهي كالآتي :

1- مرحلة الظهور (الإنتاج) و البيع في السوق المحلي :

من المعروف أن أي دولة عندما تفكر في إنتاج سلعة جديدة غير مسبوق إنتاجها في بلد آخر يكون وإشباع حاجات مواطنيها المتجددة و ليس بالضرورة تصديرها أو بيع عرضها أن تباعها في السوق المحلية كمية منها في الخارج، فالدفعة الأولى من إنتاج السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة لا يشتريها في السوق إلا نخبة من الأغنياء، إلا أن عرض هذه السلعة يظل محدودا لفترة حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل في الدفعة الثانية من إنتاج السلعة تكون بعض المشكلات المتعلقة بالسوق و ارتفاع تكلفة الإنتاج قد تم التغلب على معظمها، فإذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة يتزايد في السوق المحلي فان الشركة تبدأ في التفكير و وضع الخطط للاستفادة من مزايا عملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابها، وفي نهاية هذه المرحلة تبدأ بتصميم الآلات الكبيرة و المتخصصة و البحث عن قوى عاملة مدربة (عباس، 2009، ص 150) .

2- مرحلة النمو و التصدير :

في هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة في السوق المحلي، حيث تبدأ المؤسسة بتصدير السلعة إلى الخارج، كما يزيد الطلب من المستهلكين في الأسواق الخارجية، فتقوم المؤسسة بمضاعفة كميات الإنتاج للاستجابة لطلبات السوق المحلي والدولي، وفي نهاية هذه المرحلة تشدد الشركة من حملتها الترويجية الموجهة نحو المستهلكين، مركزة في حملتها على جودة السلعة و فوائدها (أوعيل، 2016، ص 38) .

3- مرحلة نضوج السلعة :

في هذه المرحلة يفترض أن يكون المنتج قد شق الطريق في السوق المحلي والأجنبي بنجاح و أصبح المستهلك نتيجة تجربته الناجحة مع المنتج يكرر شراؤه، و في إطار التخطيط للمرحلة المقبلة تعمل الشركة على تعزيز مكانتها في السوق المحلي والخارجي والمحافظة على أرباحها و مبيعاتها، حيث تبدأ بتطوير استراتيجياتها الترويجية عن طريق نقل مراكز الإنتاج و التوزيع إلى أماكن قريبة من الأسواق الخارجية فالسوق المحلي مشبع (عباس، 2009، ص 152)، أما في السوق الخارجي تحتدم المنافسة بشكل كبير، وتصبح التكنولوجيا أكثر نمطية، حيث تعتبر التكلفة هنا بمثابة العنصر الأساسي في تقرير مواقع الإنتاج مما يدعو الشركات المنتجة إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية الأقل تكلفة (برجي، 2013، ص 123) .

من هنا تقوم الشركة بتأسيس و بناء وحدات إنتاجية في الأسواق الخارجية التي يتزايد فيها الطلب على السلعة، و مع مرور الزمن تنتسرب المعلومات عن التركيبة الفنية للسلعة و التكنولوجيا المستخدمة من جانب الدولة و الشركة المخترعة للسلعة. حيث تصبح السلعة معروفة و مألوفة، و يصبح أمر تقليدها من طرف المنتجين في الدول الأجنبية واردا و احتمالات بيعها مقلدة بأسعار منافسة أمرا واردا، و عندئذ تبدأ

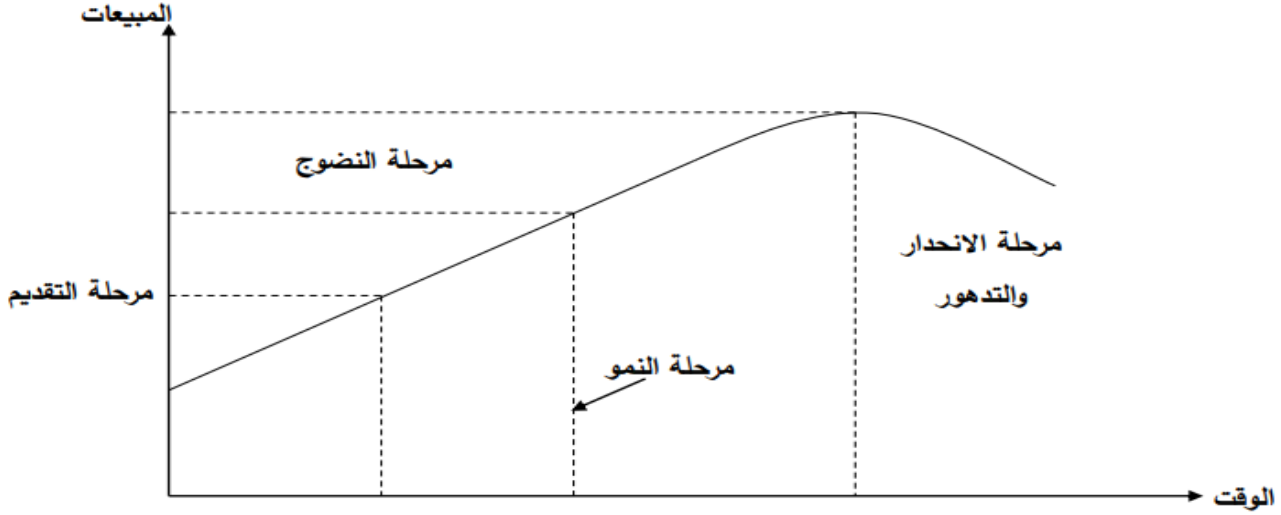
الدولة أو الشركة بفقدان ميزتها التنافسية تدريجيا حتى الوصول إلى مرحلة التدهور و انخفاض المبيعات، عندئذ تقوم الشركة مرة أخرى بتغيير استراتيجياتها الترويجية من التركيز على الجودة فقط، إلى التركيز على السعر أولا ثم الجودة، و يصبح السعر وسيلة ترويجية بعد أن تضطر الشركة إلى تخفيض الأسعار للتلخص من الفائض في المخزون (عباس، 2009، ص 153) .

4- مرحلة الانحدار و التدهور :

في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدفا استراتيجيا للشركة بحيث تعمل على تدعيم موقفها في السوق فعنصر تكلفة إنتاج السلعة أصبح للشركة مهما للغاية و بدأ المستهلكون يغيرون من ولاءهم للسلعة بحثا عن سلعة جديدة مماثلة، و تبدأ الشركة بالعمل على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، كما تحاول إعادة تجديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى أسواقها و تقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغييرات على شكل السلعة و أحجامها وأسعارها... الخ و هذا من أجل البقاء في السوق لفترة أطول في الوقت ذاته تكون الشركة تعمل على اختراع سلعة جديدة تغز بها الأسواق و هو ما يطلق عليه بالإستراتيجية الهجومية . تعود هذه النظرية إلى البروفيسور " اريموند فيرنون" من جامعة هارفرد الأمريكية، حيث الحظ أن سلوك بعض السلع سريعة الاستهلاك في السوق يختلف عن تلك السلع المعمرة بطيئة الاستهلاك، حيث وجد فيرنون أن سرعة استهلاك السلع ذات العمر القصير يتزامن مع سرعة الاختراعات للسلع الجديدة التي تقع في مجالها، و طبقا لفيرنون فان هذه السلع تكون دورة حياتها قصيرة بحيث أنها ال تصل إلى مرحلة تخفيض التكاليف و التوسع في الإنتاج الكبير و فتح فروع للشركة في الأسواق الدولية مثل السلع الالكترونية التي تتقدم بسرعة كبيرة، أما بخصوص السلع الاستهلاكية المعمرة فقد وجد أن سلوكها في السوق ينسجم مع مضمون النظرية مثل المواد الصناعية جاهزة الصنع و نصف المصنعة و بعض السلع الالكترونية ذات الاستخدام المتعدد و غيرها من السلع في نفس المجال، أي أن هذه السلعة ستمر بكافة م ارحل دورة حياتها في السوق حتى تصل لمرحلة تخفيض التكاليف و التوسع في الإنتاج و فتح الفروع بقصد الاستفادة من اقتصاديات الحجم و الاحتفاظ بالميزة التنافسية لفترة طويلة .

يوضح الشكل التالي مراحل تطور دورة حياة المنتج .

الشكل رقم (01-01) : دورة حياة السلعة ومراحل تطورها.



المصدر: علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 154 .

من أهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية ما يلي : (عباس، 2009، ص 155)

1. ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع بنفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة السلعة، فبعض السلع ال تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة.
2. ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية.

1-2-3-4 النظرية الانتقائية لجون ديننج:

- تعد النظرية الانتقائية لـ "جون ديننج" نظرية شاملة في تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر فهي تجمع و تربط عناصر أساسية لتفسيرات مختلفة، و التي تعد تفسيرات جزئية في نظرية واحدة عرفت بنموذج الملكية، الموقع، الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، حيث افترض "ديننج" أنه لا بد أن تتوفر ثالث شروط أساسية حتى يتم اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر (خيالي، 2016، ص 28)، تتمثل هذه الشروط في الآتي : (خيالي، 2016، ص 29)

1. مزايا الملكية: تتمثل في تملك الشركة أصول غير منظورة كالتسويق، بالإضافة إلى مزايا الحجم .
2. مزايا الموقع: التي يجب أن تفوق شركات الدولة الأم، كاتساع حجم السوق، بنية أساسية مناسبة استقرار سياسي، انخفاض تكلفة العمالة و حوافز استثمار مختلفة .
3. مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية: تؤكد هذه الميزة على أهمية وضرورة امتلاك المزايا الاحتكارية حتى يمكن قيام الاستثمار المباشر في الخارج، كما أن الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في صورة استثمارات أجنبية مباشرة يمكن من تحقيق جودة الإنتاج (جميل، 2014، ص 316) .

حسب وجهة نظر "جون ديننج" فإن أنماط دخول الأسواق الدولية يتحدد وفقا لمدى توافر المزايا السابقة، تتمثل تلك الأنماط في الاستثمار الأجنبي المباشر، التصدير، التعاقدات، حيث يتاح للشركة ثالث خيارات لاختراق و خدمة السوق الخارجي (خيالي، 2016، ص 30)، ذلك تبعا لتوفر المزايا المطلوبة لذلك (خيالي، 2016، ص 30):

1. الخيار الأول: خدمة السوق الخارجي عن طريق الاستثمار الأجنبي، و يتحقق ذلك عند جمع المزايا الثالث .
 2. الخيار الثاني: خدمة السوق الخارجي عن طريق التعاقدات، ويتحقق ذلك عند توفر المزايا الاحتكارية وعدم توفر مزايا الموقع و مزايا التدويل .
 3. الخيار الثالث: خدمة السوق الخارجي عن طريق التعاقدات، ويتحقق ذلك عند توفر المزايا الاحتكارية وعدم توفر مزايا الموقع و مزايا التدويل . لقد نجح "ديننج" في دمج ثالث مداخل جزئية مختلفة في نظرية واحدة فسرت إلى حد كبير الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هناك بعض الانتقادات وجهت لهذه النظرية، نذكرها بإيجاز: (بيوض، 2011، ص 27-28)
1. عدم الإشارة إلى العلاقة بين العناصر الثلاثة بتطورها، حيث تعرضت النظرية لكل عنصر من تلك العناصر بشكل منفرد، دون التطرق إلى عالقة التأثير والتأثر فيما بينها .
 2. التركيز على مسائل الملكية، ومن ثم فهي قليلة الفاعلية في عملية صنع القرار.

المبحث الثالث: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

لتقدير مناخ الاستثمار في أي دولة تقوم بعض الهيئات بإصدار مؤشرات إحصائية و التي تساعد المستثمرين على اتخاذ القرار المناسب، و عليه سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف المناخ الاستثماري و بعض المؤشرات المهمة لتقييم المناخ.

1-3-1 مفهوم المناخ الاستثماري :

هناك عدة تعريف للمناخ الاستثماري و من بينها ما يلي:

يقصد بمناخ الاستثمار انه مجمل الظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه وضمن هذا الإطار هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها عالميا حيث يعتبر وجودها في بلد ما مؤشرا على توافر بيئة استثمارية مشجعة على الاستثمار ، سواء من قبل المستثمرين المحليين أو المستثمرين الأجانب بما يؤهل هذا البلد لزيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني (كردي، 2001، ص 288) .

يعبر مناخ الاستثمار على مجموعة العوامل التي تخص موقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تمكن الشركات من الاستثمار على نحو منتج بالإضافة إلى خلق فرص العمل وتوسيع نطاق أعمالها (ناجي، 2007، ص 55) .

1-3-2 التقييم الكمي للمناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

يتم تقييم الاستثمار الأجنبي من طرف هيئات إقليمية عربية من خلال عدة مؤشرات، نذكر أهمها:

1-2-3-1 مؤشر مركب مكون للسياسات الاقتصادية

قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار منذ سنة 1996 بتأسيس مؤشر مركب يقيس درجة التحسن أو التراجع في المناخ الاستثماري في الدول العربية، يشير هذا المؤشر إلى البيئة الاقتصادية المستقرة المحفزة و الجاذبة للاستثمار و هي تلك البيئة التي تتسم بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات إضافة إلى معدلات متدنية للتضخم و سعر صرف غير مغالى فيه، وبنية سياسية و مؤسسية مستقرة و شفافة. ويشمل هذا المؤشر ثلاث مجموعات هي السياسة المالية و النقدية، و مجموع المعاملات الخارجية. غير أن هذا المؤشر لا يعكس التطورات النوعية المتعددة التي تؤثر في مجمل المناخ، مثل: درجة الاستقرار السياسي، التطورات التشريعية و المؤسسية، بالإضافة إلى تنمية الموارد البشرية... الخ.

يتم حساب المؤشر المركب عن طريق متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة (خيالي، 2016، ص 105)

تتراوح قيمته في المجال $[-3, +3]$ حيث: (بعداش، 2008، ص 168)

- إذا كان > 3 فهذا يعني عدم التحسن في مناخ الاستثمار.

- إذا كان $[2+, 1+]$ فيعني تحسن في مناخ الاستثمار.
- إذا كان $[3+, 2+]$ يعني تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

1-3-3-1 التقييم النوعي للمناخ الاستثماري:

من أجل معرفة مكان الدولة و تقدير مناخ الاستثمار فيها، ندرج أهم المؤشرات النوعية المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار الأجنبي.

1-3-3-1 مؤشر التنافسية العالمية:

يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير التنافسية العالمية سنويا منذ عام 1979 ، عن المنتدى الاقتصادي العالمي (World economic fourm) والذي تطور خلال العقود الثلاثة الماضية، بحيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصدقية العالية لتنافسية الدول. فهذه المؤشرات تمكن الشركات الأجنبية من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية تسمح لها بالاستفادة من مزايا الانتقال إلى بلد ما . (قويدري، 2009، ص 86-87) يتكون المؤشر من مؤشرين: (أويل، 2016، ص 51-52)

1- مؤشر النمو للتنافسية :

وهو مؤشر مركب يعكس تنافسية الاقتصاد الكلي، و يتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية: مؤشر وضع البيئة الاقتصادية الكلية، مؤشر نوعية المؤسسات العامة، مؤشر الجاهزية التكنولوجية .

2- مؤشر الأعمال للتنافسية :

وهو مؤشر مركب يعكس تنافسية الوحدة من خلال تحليل جزئي لمؤشرين فرعيين: مؤشر عمليات استراتيجيات الشركة التي تستند إلى قياس العوامل الداخلية التي تؤثر على إنتاجية و كفاءة الوحدة الاقتصادية (الشركة)، و مؤشر نوعية بيئة أداء الأعمال في القطر على أساس مسوحات ميدانية .

يتراوح المؤشر بين 1 (أدنى درجة تنافسية) و 7 (أعلى درجة تنافسية)، بحيث كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط دل على مستوى أعلى من التنافسية.

1-3-3-2 مؤشر الحرية الاقتصادية :

يصدر عن معهد (هيرتاج) بالتعاون مع صحيفة (وال ستريت جورنال) منذ عام 1955 ، و ذلك لغرض قياس درجة تدخل الحكومة في الاقتصاد، و تأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع. يستند هذا المؤشر إلى عشرة عوامل تشمل: (منصوري، 2012، ص 91)

1. وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد و الشركات)
2. حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد.
3. السياسة النقدية (مؤشر التضخم).
4. تدفق الاستثمارات الخاصة و الاستثمار الأجنبي المباشر .
5. وضع القطاع المصرفي و التمويل .

6. مستوى الأجور والأسعار .
7. حقوق الملكية الفردية .
8. التشريعات و الإجراءات الإدارية .
9. أنشطة السوق السوداء .
10. السياسة التجارية (معدل التعريفية الجمركية و وجود حوافز غير جمركية).

و يحسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية، حيث أن : (منصوري، 2012، ص 164)

- ✓ (1,95-1) يدل على حرية اقتصادية كاملة
- ✓ (2,95-2) يدل هذا على حرية اقتصادية شبه كاملة
- ✓ (3,95-3) يدل على ضعف الحرية الاقتصادية
- ✓ (5-4) يدل على انعدام الحرية الاقتصادية .

1-3-3 مؤشري الداء و الإمكانيات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر :

يصدر هذا المؤشر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية منذ سنة 2001، يهدف هذا المؤشر للتعرف على مدى نجاح جهود الدولة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فهو يستند إلى قسمة حصة الدولة من تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي عالمياً منسوبا إلى حصة الناتج الإجمالي للبلد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و يأخذ متوسط ثالث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية (خيالي، 2016، ص 107)، حيث أن : (خيالي، 2016، ص 107)

- أ. حصول الدولة على معدل 1 يعني انسجام قوتها الاقتصادية مع قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .
- ب. حصول الدولة على دون 1 يعني أن وضعها ضعيف من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي .

أما مؤشر الإمكانيات فيستند إلى ثمانية عوامل تشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج الداخلي الإجمالي، عدد خطوط الهاتف، حجم استهلاك الطاقة، نسبة الإنفاق على البحوث و التطوير إلى الدخل الوطني، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا للسكان، التصنيف السيادي للدولة، و يتراوح هذا المؤشر بين 0 و 1 (منصوري، 2012، ص 168).

ووفقا لهذا المؤشر يتم تصنيف الدول ضمن إحدى المجموعات التالية: (منصوري، 2012، ص 168)

1. مجموعة الدول السبابة (مؤشر أداء مرتفع و مؤشر إمكانيات مرتفع).
2. مجموعة الدول المتجاوزة لإمكاناتها (مؤشر أداء مرتفع و مؤشر إمكانيات منخفض).
3. مجموعة الدول مادون إمكانياتها (مؤشر أداء منخفض و مؤشر إمكانيات مرتفع).
4. مجموعة الدول متدنية الأداء (مؤشر أداء منخفض و مؤشر إمكانيات منخفض).

4-3-3-1 مؤشر التنمية البشرية :

يصدر هذا المؤشر سنويا منذ عام 1990 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و يتم احتساب هذا المؤشر على أساس متوسط ثالث مكونات هي: (برجي، 2013، ص 262-263)

1. طول العمر، الذي يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، و يتراوح بين 25 و85 سنة .
2. المعرفة، و يقاس المؤشر بمعدل محو الأمية بين البالغين و نسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة، و يتراوح ما بين 0% و 100% .
3. مستوى المعيشة، و يقاس بمعدل دخل الفرد للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي و يتراوح ما بين 100 دولار و 4000 دولار .

و وفقا لهذا المؤشر يتم ترتيب الدول في ثالث مجموعات حسب قيمة المؤشر، بحيث :

1. إذا كانت قيمة المؤشر 80% فما فوق يعني مؤشر التنمية البشرية عال .
2. إذا كانت قيمة المؤشر ما بين 50% إلى 79% يعني مؤشر التنمية البشرية متوسط .
3. إذا كانت قيمة المؤشر أقل من 50% يعني مؤشر التنمية البشرية منخفض (منصوري، 2012، ص 170) .

خلاصة الفصل :

إن الاهتمام الواضح بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف المفكرين والهيئات الاقتصادية العالمية وجل دول العالم، جاء ليعكس حقيقة مفادها الاتفاق على أن هذا الأخير هو ظاهرة اقتصادية جديدة بالدراسة رغم الاختلاف الكبير وتعدد النظريات والمدارس التي تسعى إلى إعطاء مفهوم واضح يتلائم مع كل التطورات الاقتصادية لهذه الظاهرة. وهذا ما يؤكد أنه ظاهرة اقتصادية معقدة الجوانب، إلا أنه من جانب نجد أن ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر قد تطورت بشكل كبير وأن لها العديد من الفوائد سواء بالنسبة للدولة المستضيفة أو بالنسبة للمستثمر.

يعد موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من القضايا الجوهرية، التي لقيت اهتماما بالغا من طرف الكثير من الاقتصاديين والكتاب ورجال الأعمال والحكومات خاصة في الدول النامية. حيث أدركت هذه الأخيرة الأهمية المتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر بمختلف أشكاله، ولكل نوع خصائص مميزة له، لذلك فإن هناك تباينا في عملية اختيار الأنواع من وجهة نظر المستثمر أو البلد المضيف، وأن المفاضلة بين الأشكال تعتمد على هذا التباين والذي يرجع بدوره إلى عدة عوامل منها الاختلاف بين الدول المضيفة من حيث درجة تقدمها الاقتصادي، والاجتماعي، وطبيعة نظامها السياسي، والأهداف التي تسعى إليها من وراء الاستثمار الأجنبي المباشر، الاختلاف في خصائص الشركات المتعددة الجنسيات القائمة بالاستثمار، منها حجم الشركة ومدى دولية نشاطها وعدد الأسواق التي تخدمها، عوامل ترتبط بالأرباح والتكاليف المتوقعة والأخطار التجارية وغير التجارية كالنزاعات والحروب وغيرها.

الفصل الثاني :

النمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد :

تولي دول العالم كافة اهتمام واسع النطاق لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر ، ففي ظل العولمة الاقتصادية أصبح العالم ساحة مفتوحة للمنافسة على اجتذابه من خلال سياساتها وبرامجها الترويجية وتوفير السبل والوسائل للمستثمرين المحليين والأجانب لتنفيذ المشروعات المختلفة على أراضيها لما له من أهمية نسبية كمصدر لرؤوس الأموال الاستثمارية . وباعتباره يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي ، فضلا عن ما يوفره من أصول غير ملموسة كالمعرفة التكنولوجية والمهارات التنظيمية والإدارية وتوفير فرص العمل بالدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر ، إذ يعد النمو الاقتصادي من أهم الأهداف البارزة، نستطيع القول انه هدف رئيسي تسعى كل الدول والاقتصاديات إلى تحقيقه خاصة النامية منها.

سنتطرق في هذا الفصل بالحديث عن النمو الاقتصادي من خلال تعريفه واستعراض أنواعه ومراحله ومصادره، واهم الفروقات بينه وبين التنمية الاقتصادية في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي في مختلف المدارس الفكرية، واهم نماذج النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى مقاييسه، يليه المبحث الثالث يتم فيه عرض وتحليل العالقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي وذلك من خلال التطرق لعدة جوانب.

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

في أبحاث الاقتصاد الكلي ، اهتم عدد كبير من الباحثين بالنمو الاقتصادي لأن هذا المصطلح قيد الدراسة جديد نسبياً في تاريخ البشرية ، وهو ما تسعى إليه معظم الدول من خلال برامجها الاقتصادية يؤدي النمو الإيجابي إلى تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وبالتالي إلى تحقيق الرفاهية. في هذا الموضوع قررنا أن نروي عملية النمو الاقتصادي في شكلها المفاهيمي ، مقدمين: مفاهيم متنوعة تتعلق بالنمو الاقتصادي وأنواعه ومصادره ، وأهم الفروق بينه وبين التنمية الاقتصادية.

1-1-2 تعريف النمو الاقتصادي

هناك مجموعة من التعاريف حول النمو الاقتصادي التي اختلف فيها بعض المفكرين ومن بين هذه التعاريف ما يلي

التعريف الأول: يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، و ناتج هذه الزيادة عادة من مزيج من النمو السكاني وزيادة الإنتاج بالنسبة للأفراد، وبالتالي فإن أي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي يرفقها عادة نمو اقتصادي يعرف بأنه عملية ارتفاع نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي (محارب، 2001، ص 148).

التعريف الثاني: النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن.

$$\text{متوسط الدخل الفردي} = \frac{\text{الناتج الوطني}}{\text{عدد السكان}}$$

وبالتالي لن يكون هذا المعدل موجبا إذا إلا كان معدل نمو الدخل المحلي الإجمالي أكبر من معدل النمو السكان (عطية، 2003، ص 11)

التعريف الثالث: النمو الاقتصادي هو التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في الدخل الفردي من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبء الذرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يحمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية (خليفة، 2001، ص 10).

التعريف الرابع : النمو الاقتصادي هو الزيادة المضطردة في إمكانيات الاقتصاد لإنتاج السلع والخدمات اللازمة للمجتمع معبرا عنه بالزيادة المستمرة في إجمالي الناتج الوطني والزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي الحقيقي (دباغ، 2003، ص 399).

ومن خلال التعاريف السابقة حول النمو الاقتصادي يمكن استخلاص التعريف التالي : النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في الدخل الفردي الناتجة عن الزيادة في الناتج الوطني، وهي زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي.

2-1-2 أنواع الاقتصاد ومراحله

2-1-1-2 أنواع النمو الاقتصادي :

إذا كان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية للنتاج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معتبرة ، فإنه يتوجب علينا التمييز بين خمسة أنواع من النمو الاقتصادي :

1. **النمو الطبيعي:** وهو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى المجتمع الرأسمالية في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى: التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم لرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة، تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وفيها طلب.
2. **النمو المخطط:** وهو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته، غير أن قوته وفعاليتها ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين، وبواقعية الخطط المرسومة، وفاعلية التنفيذ والمتابعة، وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط، وهو نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نمو مضطرد، وبالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية .
3. **النمو العابر أو غير المستقر:** هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، وإنما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة، عادة ما تكون خارجية لا تلبث أن تزول و يزول معها النمو الذي أحدثته، ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية، وهو يحصل في إطار بنى اجتماعية وثقافية جامدة، لذلك غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل ويؤدي في أحسن حالاته إلى النمو بلا تنمية (حمدان، 2009، ص 8-9).
4. **النمو الاقتصادي الموسع:** يتمثل في كون نمو الدخل يعادل نمو السكان وعليه فإن العقل الفردي ساكن.
5. **النمو الاقتصادي المكثف:** في هذا الصنف يفوق نمو الدخل نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يزداد عند التحول من النمو الموسع إلى المكثف تبلغ نقطة الانقلاب وذلك ما يعبر عن التحسن في ظروف المجتمع (بن قور، تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي، 2013، ص 65).

2-2-1-2 مراحل النمو الاقتصاد

نظرية مراحل النمو الاقتصادي تعود للبروفيسور الاقتصادي "والت وينمان روستو" في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي". وحسب روستو يمر المجتمع في تطوره بجملة من المراحل الخمسة، والتي يراها روستو كنتائج لأحداث ضخمة عرفها التاريخ الحديث (عمري، 2016، ص 7).

1. مرحلة المجتمع التقليدي

إن المجتمع التقليدي هو ذلك المجتمع الذي تحكمه العادات والتقاليد بالإضافة إلى ضعف التكنولوجيا ورفض المجتمع أية فكرة تدعو للإصلاح والتجديد. تتميز هذه المرحلة باقتصاد جد متخلف، وذو طابع زراعي وإنتاج محدود ذلك نتاج للعوامل المذكورة سابقا .

حسب "روستو" فإن هذه النظرية يمكن مطابقتها على المرحلة التي عاشتها الدول قبل الثورة الصناعية. هذه النظرية تلعب فيها العصبية، الطائفية دورا كبيرا خاصة في إفريقيا (قانة، 2012، ص 47).

2. مرحلة التهيؤ

تعتبر هذه المرحلة فترة انتقال من مرحلة المجتمع التقليدي إلى مرحلة الانطلاق، إذ تتميز هذه المرحلة باستخدام الوسائل الجديدة وقيام بعض الصناعات الخفيفة إلى جانب الزراعة (برجي، 2013، ص 35). من أهم

المتطلبات الاقتصادية لهذه المرحلة هو ارتفاع مستوى الاستثمار إلى 10% من الدخل القومي، الاتجاه الرئيسي للاستثمار يجب أن يكون نحو النقل ونحو رأس المال الاجتماعي و الشرط الضروري لارتفاع معدل الاستثمار هو استعداد الأفراد لإقرار رأس المال وتوفير عدد كافي من المنظمين (القريشي، 2007، ص 111-112).

3. مرحلة الانطلاق

تتمثل هذه المرحلة الخط الفاصل في حياة المجتمع، اذ يشترط "روستو" أن يرتفع فيها الاستثمار فوق 10% من الدخل الكلي، وأن تكون الزيادة في الخل أكبر من معدل الزيادة السكانية، بما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي (كبداني، 2013، ص 71).

4. مرحلة النضج الاقتصادي

هذه المرحلة تعتبر أطول نسبياً، وحجم الاستثمارات فيها يقدر ما بين 10% و 20% من الدخل الوطني، وهنا كمية الإنتاج تفوق الزيادة السكانية. وهي الفترة التي يطبق فيها المجتمع التكنولوجيا الحديثة، وتحل القطاعات الجديدة محل القطاعات القديمة، وتتطور التجارة الخارجية فتزداد المواد المصدرة (سعودي، 2016، ص 105).

5. مرحلة الإستهالك الواسع

في هذه المرحلة يزيد الإنتاج، ويعيش الناس بمداخل عالية، بالإضافة إلى ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع المعمرة (السيارات...)، كذلك التوسع في مجال تقديم الخدمات الصحية، المعرفية، السياحية، الترفيهية وكذلك باكتمال التطور التقني واستخدام التكنولوجيا، وهذا ما يقلل من ظاهرة النزوح الريفي (مصطفي و سانية، 2014، ص 79).

2-1-3 مصادر النمو الاقتصادي

تتجسد مصادر النمو الاقتصادي في :

1. العمل

يعد العمل عاملاً مؤثراً بشكل كبير في عملية الإنتاج، وبالتالي في معدلات الناتج القومي. ويعتبر النمو السكاني الأساس بالنسبة لزيادة القوى العاملة النشطة. ويتم تحسين وتطوير عنصر العمل عن طريق التدريب والتعليم (حالم، 2018، ص 52).

2. رأس المال

إن تحسن الناتج يعتمد بدرجة كبيرة على الزيادة في كمية ونوعية المعدات الرأسمالية، اذ يعتبر رأس المال عنصراً تراكمياً، يتألف من مباني وأراضي وآلات وأصول مادية وغيرها التي تدخل في العملية الإنتاجية. يمكن لرأس المال أن يمول بطريقتين، أما عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي والمساعدات المالية أو عن طريق الادخار الموجه للاستثمار، لان زيادة الادخار تؤدي إلى زيادة الاستثمار، وهذا الأخير يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل مما يزيد في القدرة على التكوين الرأس مالي للاقتصاد (الغربوي، 2015، ص 23).

3. التقدم التكنولوجي

إن التقدم التكنولوجي من أهم العوامل المسؤولة عن النمو الاقتصادي (رنان، 2009، ص 49) وهو عبارة عن تلك التقنيات الحديثة والنظم المتطورة، واكتشاف أساليب جديدة المستخدمة في العملية الإنتاجية، والتي تهدف إلى إنتاج كمية أكبر بأقل وقت وجودة أكبر من خلال نفس المدخلات أو أقل (زقير، 2015، ص 12).

4-1-2 التمييز بين النمو والتنمية

قبل التطرق إلى أهم الفروق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لابد أن نعرض حول مفهوم التنمية الاقتصادية.

1-4-1-2 مفهوم التنمية الاقتصادية

تعددت التعريف ووجهات النظر حول مفهوم التنمية الاقتصادية ومن بينها هذه التعاريف نجد ما يلي :

التعريف الأول : يعرف محمد عبد العزيز عجيبة التنمية الاقتصادية بـ: " أنها تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل، ورفع مستوى الإنتاج عن طريق تطوير المهارات والطاقت البشرية، بالإضافة إلى زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع عبر الزمن، حيث أن التنمية الاقتصادية لا تعد تغييرا في الظواهر الاقتصادية فقط، وإنما تتعدى لتشمل جميع المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية، فهي تتضمن زيادة الدخل الوطني بالإضافة إلى تحسن في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والهيكلية للدولة (عجيبة، التنمية الاقتصادية" مفهومها، نظرياتها، سياساتها"، 1994، ص 7)

التعريف الثاني : يعرف ميشيل تودارو والتنمية الاقتصادية بأنها: عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي، زيادة تراكمية وسريعة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة الدخل الحقيقي، زيادة أكبر من معدل النمو السكاني مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على المواد غير متجددة من النصبوب (تودارو، 2006، ص 23).

التعريف الثالث : هي سيرة شاملة، اقتصادية، اجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة جميع السكان ورفاهيتهم. (دخيل، 2009، ص 20)

التعريف الرابع : يعرف إسماعيل عبد الرحمن و حربي عريقات التنمية الاقتصادية هي أنها: عملية يزداد فيها الدخل القومي و الدخل الفردي في المتوسط بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية في النمو من قطاعات معينة تعبر عن النمو. "من خلال مختلف التعاريف نستنتج التعريف التالي :

التنمية الاقتصادية هي العملية التي تستخدم فيها الدولة كافة مواردها المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة مضاعفة في دخلها القومي ، وفي نصيب الفرد من السلع والخدمات، تتطلب هذه التنمية التخلي على معوقات الاقتصادية وتوفير رؤوس الأموال والخبرة الفنية والتكنولوجية.

2-4-1-2 التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

هناك الكثير من الخلط و عدم التفرقة بين مفهومي النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية في حين أن لكل واحد منهما مفهومه الخاص.

• التنمية الاقتصادية لا تركز فقط على التغيير الكمي وإنما تمتد لتشمل التغيير النوعي و الهيكلي، بينما النمو الاقتصادي يركز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع و الخدمات في المتوسط (مدحت، 2007، ص 123).

• النمو الاقتصادي يعني مزيدا من الناتج، بينما تتضمن التنمية الاقتصادية زيادة وكذلك تنويعه فضلا عن التغييرات الهيكلية الفنية التي يتم بها الانتاج ، و إذا كان النمو يمكن أن يحدث عن طريق زيادة المدخلات التي تؤدي الناتج أو إدخال تحسينات على مستوى الكفاءة الإنتاجية، فإن التنمية الاقتصادية إلى أبعد من ذلك حيث تضمن تغييرات في مكونات الناتج نفسه و في إسهامات القطاعات المولدة لهذا الناتج .

فالتنمية الاقتصادية إذا أوسع مضمون من النمو الاقتصادي حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغييرات هيكلية و هذه التغييرات يجب أن تشمل هيكل الاقتصاد الوطني و تسعى لتنويع مصادر الدخل فيه . ويرى بونيه : أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي ، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة و محددة ، و تقاس بحجم التغييرات الكمية الحادثة ، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا و واعيا أي إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة (مدحت و سهير، 1999، ص 39).

• تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وهذا كثيرا ما لا يتحقق في ظل النمو الاقتصادي وعلى الرغم من أن العديد من الدول قد ينتج في تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي وما يترتب على ذلك من زيادة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي إلا أن معظم تلك الزيادة كثيرا ما تستأثر بها الطبقة الغنية . (عجيبة و ناصف، التنمية الاقتصادية، 2004، ص 42-43) .

المبحث الثاني : أهم النظريات و النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي

يأتي النمو الاقتصادي في صدر اهتمامات العديد من الاقتصاديين تماشياً وتطور الفكر الاقتصادي ، إذ كان الاهتمام يدور حول العوامل المفسرة له و المحددات التي يحدد من خلالها ويحكم تطور الوقائع الاقتصادية ، مما ساهم في انقلاب عديد المفاهيم و الأطر التي استندت عليها بعض النظريات في التفسير عملية النمو الاقتصادي ، فبحكم أن النمو الاقتصادي يعني بصفة مباشرة بعملية الإنتاج فقد تشابكت المفاهيم بشكل يجعل من النمو الاقتصادي يتحدد نتيجة لعوامل عديدة و متنوعة ، حيث ظهرت العديد من النظريات التي تفسر هذه الظاهرة تباينت فيها الآراء من مؤيد إلى معارض في هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على أهم هذه النظريات

2-2-1 أهم النظريات النمو الاقتصادي

ظهرت نظريات عديدة ومختلفة حول النمو الاقتصادي ، أهمها :

2-2-1-1 نظرية النمو الكلاسيكية

تعد المدرسة الكلاسيكية أحسن المدارس من حيث إسهاماتها الواضحة و المتكاملة على الأقل في زمنها، حيث أنها تضمنت آراء كل من آدم سميث و دافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو الاقتصادي بالإضافة إلى مفكرين آخرين، حيث أنهم اهتموا بالبحث في أسباب زيادة معدل النمو الاقتصادية في المدى البعيد، و من خلال هذه النظرية سنتطرق إلى أهم عناصرها.

1- نظرية آدم سميث "Adam Smith"

اهتم (آدم سميث) في كتابه "ثورة الأمم" في 1776 بمشكلة التنمية، لذلك نجده وضع مجموعة أفكار أساسية كقوانين تحكم في التحليل الاقتصادي و تتمثل هذه الأفكار في:

-**تقسيم لعمل**: يرى آدم سميث بأن العمل مصدر لثروة الأمم، و تقسيمه هو وسيلة لزيادة الإنتاجية، و لقد اهتم سميث بتجديد العوامل التي تحقق النمو الاقتصادي، و من أكبر مساهماته هي فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل (**division of labour**) و التخصص (**spécialisation**) و تتحقق مزايا عديدة من جراء تقييها :

- زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين.
- زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص.
- تناقص وقت العمل اللازمة لإتمام العمليات الإنتاجية.

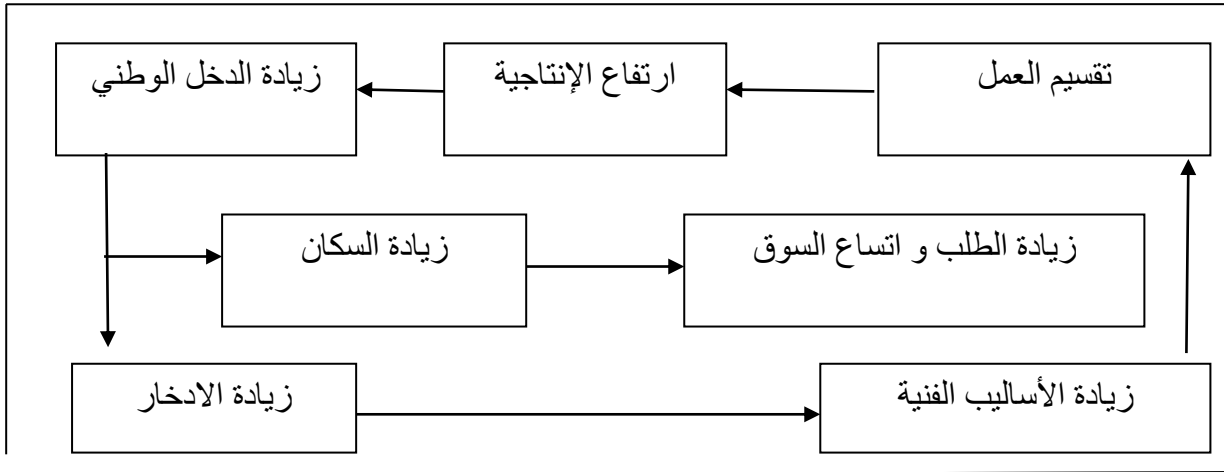
فتقسيم العمل يوفر وفورات خارجية (**extrémal économies**) و تحسن في مستوى التكنولوجيا و التي ينجم عنها تخفيض في تكاليف الإنتاج و زيادة الطاقة الإنتاجية، و لهذا فإن التخصص يسهل مهمة تراكم رأس المال و استخدام المكائن (بكري، 1986، ص 84).

-**حرية التجارة الدولية**: يرى سميث أنه كلما كان السوق ضيقاً و أسلوب الإنتاج الكبير كان لابد من توسيع حجم الأسواق بالنسبة لمعظم السلع، و هذا من خلال إيجاد عملاء للسلع المنتجة محلياً في الدول الأخرى، فتوسع الأسواق أداة مهمة، و التجارة الحرة تقود إلى توزيع كفاء للموارد خاصة في ظل تنظيم السوق نفسها بنفسها (اليد الخفية) (عجمية و الليثي، 2004، ص 71) .

-**تراكم رأس المال**: يرى آدم سميث بان عامل تراكم رأس المال يؤثر على النمو الاقتصادي، و أن مصدره هو ادخار الطبقة الرأسمالية، و كذلك يتوقف على قدرة الأفراد على الادخار و بالتالي على الاستثمار، و بعبارة أخرى

تراكم رأس المال يتوقف على رغبة الأفراد على الادخار بدلا من الاستهلاك لان عامل الادخار يعتبر عامل مهم في تراكم رأس المال، و هذا الأخير يؤدي إلى النمو الاقتصادي (مصطفى و حسن، 2000، صفحة 112) .
و لا يعتبر "سميث" القطاع الزراعي كقطاع وحيد منتج كما تبناه الطبيعيون، غير انه يعتبره القطاع الأساسي في عملية النمو الاقتصادي، حيث هذه الأهمية تتمثل في حاجة سكان المدن للمواد الغذائية التي يوفرها هذا القطاع (بن قنور، 2013، ص 74).

الشكل رقم (01-02): تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي.



المصدر: سالم النجفي، محمد صالح تركي القريشي " ، مقدمة في اقتصاد التنمية"، دار الكتاب للطباعة و النشر، العراق، 1988ص61.

2- نظرية دافيد ريكاردو David Ricardo".

يعتبر (دافيد ريكاردو) أن الأرض هي أساس أي نمو اقتصادي ، و انطلاق من ذلك يرى أن لقطاع الزراعي هو مكمّن اهم نشاط اقتصادي و هو الزراعة، لأنه يعتبره شأنه الدعامه التي توفر موارد العيش للسكان و اهتم "ريكاردو" بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الزراعي، و رأي بأن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة، و من هذا المنطلق فكر في كيفية استخدام تقنيات حديثة في عملية الإنتاج لكنه رأى أن ذلك يكون ممكنا في القطاع الصناعي أكثر منه في القطاع الفلاحي (شعباني، 1997، ص 64) .

وقسم "ريكاردو" المجتمع إلى ثلاث مجموعات تتمثل في:
-الرأسماليون: هم يعتبرون العنصر الأهم في عملية التنمية، و ذلك عن طريق الادخار من أرباحهم، و من ثم تراكم رأس المال و تمكن أهميتهم في العمليتين التاليتين: (عجمية و الليثي، 2004، ص 72)

البحث المستمر عن أحسن الطرق الإنتاجية التي تعمل على تحقيق أعظم ربح ممكن؛

- إعادة استثمار هذه الأرباح في مشاريعهم القديمة أو بناء مشاريع جديدة، مما يؤدي إلى توسع رأس المال.

-العمال: هم الذين يمثلون المجموعة الأكبر فهم لا يمتلكون وسائل الإنتاج، بل يستخدمون تلك المقدمة لهم من طرف الرأسماليين، و يعتمد حجم قوة عملهم على مستوى الأجور، و حسب ريكاردو هناك مستوى طبيعي للأجور الحقيقية يتوقف عنده السكان عن الزيادة و النقصان فحينما ترتفع الأجور عن هذا المستوى تنخفض الوفيات نتيجة تحسين مستوى المعيشة و عندما تنخفض الأجور يحدث العكس.

-أصحاب الأراضي: فهم مهمون جدا في عملية التنمية لأنهم يمتلكون الأراضي، التي هي أهم عنصر في النمو

الاقتصادي، و هم بذلك يحصلون على ريع في مقابل استخدامها، و الريع بالنسبة لأي أرض تستخدم فيها كمية معينة من العمل و رأس المال، يعادل الفرق بين قيمة الإنتاج من هذه و قيمة الإنتاج الذي يحصل عليها باستخدام نفس كمية العمل و رأس المال في الأرض مناظرة تعرف بالأراضي الحدية.

إن الريع و الربح يشكلان الإيراد الصافي و الذي يعتبر مصدر عملية التكوين الرأسمالي، والنمو الاقتصادي لا يتحقق إلا إذا استخدم الإيراد الصافي لتوسيع عملية التكوين الرأسمالي، لكن ندرة الأراضي الخصبة تقود إلى تحول في الحصص النسبية للمجموعات الثلاث، الأمر الذي يقلل من حصة الإرباح إلى الحد الذي يؤدي إلى توقف عملية النمو إضافة إلى ظهور قانون الغلة المتناقصة و نشوء الريع و زيادته، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي و ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية (القريشي، 2007، ص 59).

3-نظرية توماس روبرت مالتوس " robot Malthus " :

إن أفكار (مالتوس) ركزت على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للتنمية، حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح، و أن ادخار ملاك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين، و الذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع، فينخفض العرض، و تراجع الربح الذي يتراجع معه النمو الاقتصادي.

أما نظريته في السكان فإنها تتلخص في أن نموه يكون بمتتالية هندسية، على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية، بسبب أهمية و دور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث المجاعات و زيادة المواليد لتناقص عوائد الزراعة، فينخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف، و بالتالي فإن أي زيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة عدد السكان و تساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي.

إن تحليلات :مالتوس" تقترب من الأوضاع السائدة في بغض مناطق إفريقيا و آسيا إلا أنها لم تصدق على دول العالم، بسبب ظهور الوسائل الحديثة للسيطرة على حجم السكان من جهة و لان إنتاج الغذاء قد ازداد بمعدلات أعلى مما توقع "مالتوس" و أعلى من معدلات نمو السكان، و ذلك بسبب تحسين التكنولوجيا في عملية الإنتاج إلى زيادته بمعدلات أكبر من معدل نمو السكان (عجيبة و سهير، 1999، ص 48). (التقدم التكنولوجي كان وراء التناقص في نظرة الاقتصاديين الكلاسيك).

2-1-2-2 نظرية النمو النيوكلاسيكية

في الثلث الأخير من القرن 19م تغير الموضوع المركزي للاقتصاد من نمو الثروة في الأمد الطويل إلى دور التغير الحدي في التوزيع الكفاء للموارد، و الذي أصبح يعرف بالاقتصاد الكلاسيكي الجديد و الذي طوره كل "من Jevons" و "M'enges" و "Walras" و "Alfred Marshall" " حيث نجدهم إهتموا عوضا عن ذلك بالمنفعة الحدية في تحديد أثمان عوامل الإنتاج، حيث تتم عملية تكوين رأس المال من خلال إحلاله محل العمل بمعزل عن نظرية السكان، اعتمادا على الادخار، الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة و مستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية و بالإنتاجية الحدية لرأس المال، كما يلعب السكان و التكنولوجيا و التجارة الدولية دورا مشجعا في توسع الإنتاج و تحقيق النمو الاقتصادي و عليه فإنه يتضمن ثلاث أفكار تتمثل في (القريشي، 2007، ص 68) :

-يتحدد معدل نمو الإنتاج في المدى الطويل بمعدل نمو قوة العمل و إنتاجيته و المحددة خارج النموذج، كما أن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار و الاستثمار، فكل ارتفاع في هذا الأخير سيتم تعويضه إما بمعدل أعلى بنسبة رأس المال إلى الناتج، K/V أو بالمعدل المنخفض (الأدنى) لإنتاجية رأس المال V/K بفرضية تناقص عوائد رأس المال.

-إن مستوى دخل الفرد يعتمد على معدل الادخار و الاستثمار، ذلك لأن معدل دخل الفرد يتغير ايجابيا مع معدل

الادخار و الاستثمار و سلبيا مع معدل نمو السكان.
- هناك علاقة سالبة لدي بلدن العالم بين V/K و K/V بسبب تفضيلات الادخار (بالنسبة للاستهلاك) و التكنولوجيا (بالنسبة لدالة الإنتاج)، بحيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال للفرد تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة من رأس المال للفرد، و مستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المتخلفة.
مما يلي سيتم عرض الأفكار التي جاء بها أبرز مفكرين هذه المدرسة .

1- تحليل جوزيف شومبيتر

تتضمن نظرية النمو الاقتصادي حسب شومبيتر "Schumpeter" "ثلاث عناصر هي: الابتكار، المنظم و الائتمان المصرفي، و ذلك لان الابتكار يمول عن طريق الجهاز المصرفي و ليس من الادخار، ما يؤدي غلى زيادة عدد المنظمين، مما يرفع حصة الأرباح من الأجور في الدخل و ذلك بسبب التغيرات الناتجة عن الابتكار الذي يولد الرغبة لدي المنظم ليحصل على أعلى الأرباح بتحديد المنتج و الابتكارات، فيساهم في عملية النمو الاقتصادي الذي يحدث بسبب وجود نوعان من الاستثمار هما:

الاستثمار التلقائي : "autonomes" و الذي يتحدد بعوامل مستقلة عن النشاط الاقتصادي.
الاستثمار التابع أو المحفز : "indues" حيث يتبع حجم النشاط الاقتصادي، يتحدد بالربح و الفائدة و حجم رأس المال القائم و بالتالي فهو يتحدد على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية رأس المال و الفائدة للحصول عليه (القرشي، 2007، ص 69-70).

2- نظرية مراحل النمو لروستو

حاول (روستو) أن يطرح آرائه في النمو الاقتصادي من خلال اعتقاده بأن هناك خمس مراحل يمر بها المجتمع عند نموه، و من خلال توضيحه لبعض السمات التي تتسم بها كل مرحلة من هذه المراحل و التي يمكن أن نميزها عن الأخرى، و تتمثل مراحل روستو في:

1-مرحلة المجتمع التقليدي: في هذه المرحلة تكون الوظائف الإنتاجية محددة و المجتمع راكد نسبيا. إضافة إلى ذلك يكون النظام الاجتماعي متسلسل المراتب، حيث تكون مرونة الحركة فيه ضعيفة و ضيقة و أن نظام القيم السائدة تقوم على أساس القدرة الطويلة الأجل (فليج، 2006، ص 142) .
2-مرحلة التهيؤ أو التمهد للانطلاق: في هذه المرحلة تظهر جملة من المتغيرات الاقتصادية و غير الاقتصادية تؤدي إلى انتشار الوعي الادخاري لدي الأفراد و الرغبة في الاستثمار و تحمل مخاطر الابتكارات و انخفاض معدل النمو السكاني و زيادة معدل التكوين الرأسمالي و استغلال فرص الابتكارات القائمة، بالإضافة إلى خلق ابتكارات جديدة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج و تدريب العمال على الإنتاج الكبير، حيث تحدث زيادة في الإنتاج الزراعي تمول الإنتاج الصناعي، و يبرز في هذه المرحلة الاستثمارات التضخمية في أشكال الرأس المال الاجتماعي.

3-مرحلة الانطلاق: حيث يتم في هذه المرحلة التغلب على العوامل المثبطة للنمو مما يسمح بحدوث نمو اقتصادي مستمر، و تصبح عملية النمو في هذه المرحلة أمرا حتميا للمجتمع و تشمل هذه المرحلة التغيرات التالية:
-ظهور صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة؛

-تجارب دولية إن عملية النمو تدوم لفترة عقدين أو ثلاث، و بعدها ينتقل إلى مرحلة النضوج؛

-ارتفاع معدل الاستثمار ب 5% من الدخل الوطني إلى أكبر من 10% . (عجمية و الليثي، 2004، ص 158) .

4-مرحلة النضوج: هذه المرحلة تحاول تعميم التقنية الحديثة، على جميع نواحي حياته، يوظف بين 10-20% من

الدخل بشكل ثابت، و ينمو الإنتاج بأسرع من زيادة السكان، و يتغير تركيب الاقتصاد باستمرار و ذلك بتحسين الأساليب التقنية و ينتج محليا بعض المنتجات الصناعية التي كان يستوردها، و يستورد بضائع أخرى جديدة و يصدر بعض المنتجات، تنشر المعرفة التقنية و المهارة الإدارية التي تمكنها من إنتاج ما يزيد إنتاجه.

5-مرحلة الاستهلاك الواسع: يتجه المجتمع في هذه المرحلة إلى إنتاج البضائع و الخدمات الاستهلاكية المعمرة، حيث يرتفع دخل الفرد إلى مستوى عالي و يصبح معه كثير من الناس قادرين على الاستهلاك يتجاوز الطعام و السكن و الكساء، و يتغير تركيب القوى العاملة بزيادة نسبة سكان المدن إلى مجموع السكان و بارتفاع نسبة الموظفين العاملين في المكاتب أو في الوظائف التي تتطلب المهارة في المشروعات الصناعية و غيرها، و يخفف المجتمع من الحاجة و ضغطة على زيادة و توسيع نطاق التقنية الحديثة، باتجاه تخصيص المزيد من الموارد للوفاء العام و الضمان الاجتماعي (ميشيل، 2006، ص 77).

2-2-1-3 النمو الاقتصادي لدى الكينزيين:

شكلت النظرية الكينزية قاعدة هامة من حيث المفاهيم و أدوات التحليل التي استغلّت من طرف العديد من الاقتصاديين في تحليلهم لعملية النمو الاقتصادي، حيث يعتبر التحليل على المستوى الكلي من أهم ما جاء به التحليل الكينزي .

يرى كينز في كتابه "النظرية العامة للعمالة، الفائدة و النقود" أن الاستثمار هو المحرك للنمو وليس الادخار (حلام، 2018، ص 55) .

و تتلخص أفكار كينز فيما يلي (النجفي و القرشي، 1988، ص 72):

- كان اهتمام كينز بالاقتصاد الكلي عكس (الكلاسيكيين) الذين اهتموا بالاقتصاد الجزئي؛
- يرى كينز أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من استخدام العمل و الدخل و ليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل، منتقدا بذلك النظرية الكلاسيكية؛
- يرى كينز أن المشكلة التي مر بها النظام الرأسمالي، ليس بسبب العرض من السلع و الخدمات، بل تكمن في الطلب الفعال و الذي عرفه على أنه "الجزء من الدخل الوطني أو الفردي ينفق على الاستهلاك و التراكم".
- حسب كينز الادخار و من ثم الاستهلاك دالة غي الدخل على عكس سابقه، الذين اعتبروا أن الادخار دالة في معدل الفائدة أولا و في مستوى الدخل ثانيا، أما المستوى التوازني للدخل حسبه فإنه يتحدد وفق الطلب على الاستثمار، الذي يتوقف بدوره على معدل الفائدة السائدة في السوق من خلال "مضاعف الاستثمار" فالزيادة في الإنفاق على الاستثمار يؤدي إلى زيادة مقدار الدخل الوطني بمقدار المضاعف.
- لقد نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لزيادة الطلب الكلي الفعال، من خلال سياسات اقتصادية نشطة تعيد الاقتصاد إلى التوازن.

لم يقدر كينز نموذج خاص بالنمو الاقتصادي، بل قدم تحليل ساكن في الأجل القصير حيث يعتبر أن العنصر المحرك للنشاط الاقتصادي هو الاستثمار، و لذلك قدم نظرية حول الاستثمار معتبرا أن مستواه يتحدد من خلال معدل الفائدة و معدل العائد الاستثماري، و لم يتعرض لحقيقة أن الاستثمار قد ينشأ عن زيادة الطاقة الإنتاجية، حيث يعتبر أن الادخار دالة في الدخل فقط دون سواه، ز أن المستوى التوازني للدخل القومي يحدث عندما يتعادل الادخار مع الاستثمار (عجمية و الليثي، 2004، ص 102) .

2-2-2 أهم النماذج النمو الاقتصادي

تعد النماذج النيوكلاسيكية للنمو ونماذج النمو الداخلي المنطلق الأساسي لمعظم الدراسات النظرية والتطبيقية حول جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي، سنتطرق لكل منهما فيما يلي.

1-2-2-2 نماذج النيوكلاسيكية للنمو

من بين نماذج النيوكلاسيكية للنمو نجد نموذج هارود دومار ونموذج سولو.

1. نموذج هارود- دومار:

أعطى العالمان هارود و دومار اهتمام كبيراً بمعدلات النمو الاقتصادي، إضافة إلى دور الاستثمارات في تحقيق معدلات نمو الدخل الوطني (حميداتو، 2014، ص 7).

ومن بين فرضيات النموذج: يقوم هذا النموذج على مجموعة افتراضات نذكر أهمها: (القرشي، 2007، ص 74-75)

- أ. توازن الاستخدام الكامل.
- ب. الميل الحدي للادخار يبقى ثابتاً ويتساوى مع الميل المتوسط للادخار.
- ت. معداً رأس المال الناتج (K/Y) يبقى ثابتاً.
- ث. المستوى العام للأسعار يبقى ثابتاً.

إضافة إلى (رنان، 2009، ص 51):

- ج. الاقتصاد المغلق.
- ح. ارتباط النمو الاقتصادي بصورة مباشرة مع الادخار وبصورة غير مباشرة مع نسبة الناتج إلى رأس المال.

يكون نموذج النمو الاقتصادي لهارود دومار على الشكل التالي: (ناصر، 2014، ص 43)

الادخار S يكون نسبة من الدخل القومي Y وبالتالي تكون لدينا المعادلة التالية:

$$S = sY \dots\dots\dots (1)$$

إن الاستثمار I يعرف بأنه التغيير في رصيد رأس المال K، ويمكن تقديمه بأنه التغيير في رصيد رأس المال $K\Delta$ على الشكل التالي:

$$I = \Delta K \dots\dots\dots (2)$$

إن الرصيد الكلي لرأس المال K لديه علاقة بالدخل القومي الإجمالي أو الناتج Y وفقاً لمعامل رأس المال/الناتج فإن معادلة K تكون:

$$K = \frac{\Delta K}{Y} \text{ أي :}$$

$$\Delta K = K\Delta Y \dots\dots\dots (3)$$

إن $I = S$ أي الاستثمار يساوي الادخار (سعد، 2017، ص 68).

$$S = sY = K\Delta Y = \Delta K = I \dots\dots\dots (4)$$

نسب المعادلة فتصبح: (5) $sY = K\Delta Y$

وبقسمة المعادلة (5) على Y ثم على K نجد: $\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{S}{K}$

و نرمل ل $\frac{\Delta Y}{Y}$ بالحرف **G** الذي يمثل معدل نمو الناتج القومي ، و منه :

$$(6) \dots\dots\dots G = \frac{S}{Y} \text{ (رنان، 2009، ص 53)}$$

من خلال العلاقة السابقة نلاحظ بأن معدل نمو الدخل القومي يرتبط بعلاقة طردية بمعامل الادخار أي نسبة ما يقوم المجتمع بادخاره من دخله القومي، فكلما ارتفع معدل الادخار القومي زاد معدل نمو الدخل القومي والعكس صحيح (عجمية و ناصف، التنمية الاقتصادية) المفاهيم والخصائص- النظريات الاستراتيجية- المشكلات، (2008، ص 148).

2. نموذج سولو

جاء نموذج سولو من أجل تطوير النظرية النيوكلاسيكية للنمو، خاصة في توسيع إطار نموذج هارود دومار، وذلك بإدخال عنصر العمل وإضافة متغير آخر مستقل ثالث وهو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي (نزاري، 2008، ص 81).

يركز هذا النموذج على متغيرات داخلية تتمثل في العمل (L)، رأس المال (K)، والإنتاج (Y)، ومردودية العمل (A). تدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج على النحو التالي: (صبياد، 2013، ص 40)

$$(7) \dots\dots\dots (t) = f[(K(t), A(t)L(t))]$$

حيث t تمثل الزمن

ومن خصوصيات هذه الدالة، الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة، وأن الإنتاج يتغير في الزمن بتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال والعمل والتي تزداد في الزمن عن طريق التقدم التقني، والذي يتم بزيادة حجم المعرفة (عجمية، التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق، 2010، ص 155).

أما الجدال التالي AL يسمى بالعمل الفعلي ويقال عن التقدم التقني A الذي يرفع من العمل الفعلي بأنه حيادي حيث أن الطريقة التي يؤثر بها A على دالة الإنتاج يستلزم أن نسبة الإنتاج K/Y ثابتة ، هذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل عن طريق المعطيات التجريبية (عجمية، التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق، 2010، ص 155).

ومن أهم فرضيات النموذج أن رأس المال والعمل الفعلي لديهما وفرات حجم ثابتة، أي إذا قمنا بمضاعفة كميات رأس المال والعمل الفعلي نتحصل على إنتاج مضاعف بنفس الكمية، وهذا في ظل وجود اقتصاد منطور بالقدر الكافي، بحيث يكون الاستغلال الكامل للأرباح الناتجة عن التخصص. من جهة أخرى قد لا يحدث في حالة اقتصاد غير منطور بصفة معينة، أين مضاعفة كميات رأس المال والعمل تؤدي إلى زيادة في الإنتاج بأكثر من الضعف. إن دالة الإنتاج لها خصوصيات، حيث نجد أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى مالا نهاية عندما يؤول كل من رأس المال والعمل إلى الصفر، ومن جهة أخرى تؤول الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل إلى الصفر لما يؤولان إلى مالا نهاية (عجمية، التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق، 2010، ص 158).

نلخص هذه الفكرة في المعادلة التالية:

$$F_K) = \lim_{L \rightarrow 0} (F_L) = \infty ; \quad \lim_{K \rightarrow \infty} (F_K) = \lim_{L \rightarrow \infty} (F_L) = 0 \quad \lim_{k \rightarrow 0} ($$

كما يفترض نموذج سولو أن الاستثمار الصافي يساوي الادخال ، بحيث إذا رمزنا لنسبة الادخار ب S ، فإن الزيادة

في رأس المال تكتب ب $dk_t/dt = sy_t$ ، وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي n بالإضافة الى ان سوق العمل في التوازن في المدى الطويل ، وعليه فان المتغير L يمثل كل من العرض و الطلب ويمكن كتابتها بالشكل التالي : (عجمية، التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق، 2010، ص 158)

$$dL(t)/dt = nL(t)$$

إذا قمنا بالتعبير عن الزيادة $A(t)$ بزيادة أسية e^{t} ، فإن الزيادة في رأس المال للفرد تكتب كالتالي :

$$dK(t)/dt = Sf[K(t)] - (n+\lambda) K(t) \dots\dots\dots$$

و بالتالي فإن نمط النمو النظامي يعرف بقيمة K^* من k بحيث :

$$sF[K^*] = (n+\lambda)K^*$$

حيث تمثل الحالة النظامية في كون عدة متغيرات تنمو بمعدل ثابت أي أن :

$$dK(t) / dt = 0 .$$

2-2-2-2 نماذج النمو الداخلي

نموذج النمو الداخلي لقطاع واحد AK .

من الخصائص الأساسية لهذا النموذج هي عدم تناقص مردودية رأس المال (K) و يعود غياب هذا تناقص إلى

الرأس المال البشري و تعطى صيغة النموذج العام ل AK كما يلي (Martin, 1996, p. 13) : $Y=AK$

حيث : Y : حجم الناتج

K : مخزون رأس المال

A : تمثل تمثل ثابت موجب لمستوى التكنولوجيا و الكمية المنتجة من طرف وحدة واحدة من رأس المال. كما يعبر عن الانتاج الفردي ب : $Y=AK$ ، و الانتاجية المتوسطة و الحدية لرأس المال ثابتة و مساوية لمعادلة سولو حيث :

$$A = \frac{f(k)}{k}$$

$$Kg = \frac{dk(t)}{dt} = s(f(kt/k) - (h + \lambda))$$

و معادلة سولو هي:

$$Kg = AS - (h + \lambda)$$

وبتعويض A في معادلة سولو نجد :

ومدام $Y=AK$ و $C=(1-s)y$ فإن معدل نمو الناتج و الاستهلاك الفردي هي مساوية ل kg .

و عليه فإن الاقتصاد ذو نموذج AK يمكن أن يكون لها معدل نمو فردي موجب مستقل عن التقدم التقني، بالإضافة إلى أن معدل النمو المرتبط بمعدل الادخار، و معدل نمو السكان، و على عكس النموذج النيوكلاسيكي فإن هذا النموذج لا يتنبأ بتنبؤ شرطي قارب مطلق أو شرطي حيث $yg/Y=0$ و هذا من أجل كل مستويات y .

نموذج لوكاس (خيالي، 2016، ص 69)

لقد اعتمد لوكاس (1988) على فرضية بأنه على عكس رأس المال المادي يمكن زيادة رأس المال البشري و المحافظة على عوائد حديثة ثابتة عوضاً من تناقصها ، مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي دون توقف انطلاقاً من دالة كوب دو قلاص على النحو التالي :

$$Y = K^B (UH)^{1-B} \dots\dots\dots(1)$$

حيث أن :

Y : يمثل الانتاج

K : رأس المال العيني

U : الوقت المخصص للعمل

H : يعبر عن عنصر العمل

حيث أن المعادلة تدل على أنه كلما تراكم رأس المال البشري كلما أصبح الفرد أكثر إنتاجية حيث ، تم تحديد صيغة تتم بها عملية تراكم رأس المال البشري على النحو التالي (القرشي، 2007، ص 69):

$$H = \Theta H(1-v) \dots \dots \dots (2)$$

حيث : $0 < \Theta$

تمثل المعادلة رقم 2 دالة الإنتاج رأس المال البشري تتكون مدخلاتها من الزمن المخصص للدراسة (القرشي، 2007، ص 78) $(1-v)$ ومن رأس المال الذي تم تراكمه ، وتتصف دالة الإنتاج بعوائد متزايدة في مدخلات إنتاجها يتضح من المعادلة رقم 2 أن الإنتاجية الحدية لرأس المال البشري تساوي $\Theta(1-v)$ أي معدل العائد على رأس المال البشري يعتمد على الوقت الذي يخصص للدراسة .

3-2-2 مقاييس النمو الاقتصادي

في هذا السياق نجد العديد من المؤشرات التي يتم استخدامها لقياس معدل النمو الاقتصادي، لذا سيتم التركيز على المؤشرات الأكثر انتشارا في قياس النمو.

بشكل عام يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من المقاييس المستخدمة في قياس النمو الاقتصادي:

أولاً: معايير الدخل

تعتمد هذه المعايير في مجملها على الدخل سواء في شكله الاسمي أو الحقيقي والذي يستخدم لقياس النمو ودرجة التقدم الاقتصادي من بلد لآخر ومن معاييرها نجد:

1. معايير الدخل القومي

يعتمد هذا المعيار على مقارنة مدى تقدم الدول بين بعضها البعض قياسا بالدخل القومي الفعلي المحقق في كل دورة اقتصادية (بن قانة، 2012، ص 246-247).

2. معايير الدخل القومي الكلي المتوقع

حيث أن البعض من الاقتصاديين اقترح قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، خصوصا لدى بعض الدول التي تمتلك موارد عينة كاملة معطلة (كيداني، أثر النمو الاقتصادي على عدالة التوزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية) أطروحة دكتوراه، 2013، ص 23).

3. معايير متوسط الدخل

يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما وصدقا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة الإحصائيات السكان والأفراد.

وهناك طريقتين لقياس معدل النمو على المستوى الفردي (بناني، 2009، ص 6-7):

- **معدل النمو البسيط**: يقيس معدل التغيير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى وتتمثل صيغته فيما يلي:

$$CM_s = \frac{y_t - y_{t-1}}{y_{t-1}}$$

حيث:

MCs : معدل النمو البسيط

y_t : متوسط الدخل الحقيقي في السنة t .

y_{t-1} : متوسط الدخل الحقيقي في السنة $t - 1$

- **معدل النمو المركب**: يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبياً. ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$CM_c = \sqrt[N]{\frac{y_N}{y_0}} - 1 \quad y_t = (1 + CM_c)^N$$

حيث:

CM_c : معدل النمو المركب؛

N : الفرق بين عدد السنوات بين الأول والأخر سنة في الفترة؛

Y_0 : الدخل الحقيقي لسنة الأساس؛

Y_N : الدخل الحقيقي لآخر فترة N .

معادلة سنجر للنمو الاقتصادي:

وضع سنجر معادلة للنمو الاقتصادي في عام 1925، وهي نتيجة توصل إليها بمساعدة أعمال بعض الاقتصاديين كهيس، هارود-دومار، وتعطي هذه المعادلة وفق العلاقة التالية: (بن قانة، 2012، ص 247)

$$D = SP - R$$

حيث:

D : معدل النمو السنوي لدخل الفرد؛

S : إنتاجية رأس المال؛

P : معدل الادخار الصافي؛

R : معدل النمو السنوي.

ثانياً: معايير اجتماعية

يقصد بالمعايير الاجتماعية العديدة من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع، أي الخدمات الصحية، الغذائية، التعليمية، والثقافية (عجمية و أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، 1999، ص 71).

1. **المعايير الصحية**

لعل من بين التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي.

2. **معايير تعليمية**

يؤدي التعليم إلى زيادة المعرفة وإلى اكتساب مهارات جديدة وهذه الأمور تؤدي إلى زيادة الإنتاجية من ناحية، وإلى ترشيد الإنفاق من ناحية أخرى، بمعنى أن التعليم يؤدي إلى زيادة الدخل وزيادة الاستثمار والادخار.

3. **معايير التغذية**

إن أكبر ما يعانيه الدول المتخلفة أو النامية هي عدم قدرتها على توفير الغذاء الأساسي لسكانها، ومن بين المؤشرات التي تستخدم للتعرف على سوء التغذية أو نقصها: متوسط نصيب الفرد القومي من السعرات الحرارية ونسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية (بليل، 2015، ص 102).

4. **معايير التنمية البشرية**

نجح برنامج الأمم المتحدة في عام 1990 إلى مقاييس جديدة عرف بالتقدم البشري، ويرتكز المعيار على توقع الحياة عند الميلاد، معيار التحميل العلمي، متوسط نصيب الفرد من الدخل المعدل بالقوة عند الشراء (بليل، 2015، ص 102).

ثالثاً: معايير هيكلية

تعتبر المعايير الهيكلية من بين المقاييس التي تبحث في مدى التغيرات الهيكلية في بنيتها الاقتصادية عن طريق الاتجاه نحو التصنيع وذلك لتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه إضافة إلى تحقيق زيادة

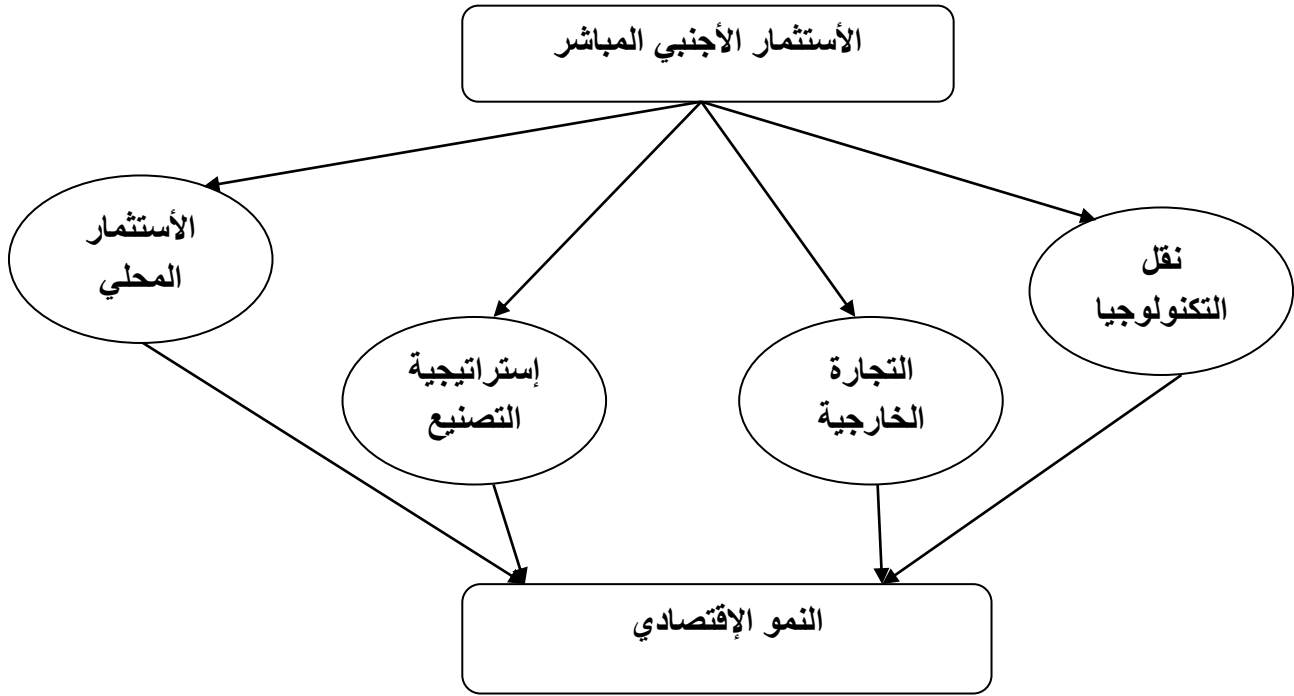
في الدخل ورفع مستويات المعيشية. ومن أهم مؤشراتنا نجد: (ناصر، 2000، ص 82-83)

- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي؛
- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات؛
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

البحث الثالث : علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الإقتصادي

اختلف الاقتصاديون في طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي, فهناك من يعتبر مستوى النمو الاقتصادي هو العنصر المحدد للاستثمار الأجنبي المباشر كما التدفق الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى إحداه نمو اقتصادي مرتفع، والعكس صحيح ومن خلال هذا يتم الإشارة إلى عدة علاقات التي تفسر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي .

الشكل رقم (02-02) : اهتمامات الفكر الحديث في تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على أطروحة شوقي جباري، مرجع سابق ص 13

2-3-2 علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بعوائد التقدم التكنولوجي.

يساعد التقدم التكنولوجي على إيجاد منافسة بين الشركات المحلية وفروع الشركات الأجنبية، وبالتالي توسيع وانتشار التكنولوجيا وانتقال المهارات من فروع الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الخاصة بالشركات المحلية، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي (نزاري، 2008، ص 92).

2-3-2 العلاقة من حيث العمالة

تسعى الدول النامية جاهدة إلى القضاء على مشكلة البطالة أو الحد منها، ولبوغ هذا الهدف فقد فتحت الباب أمام الاستثمارات الأجنبية على أمل خلق فرص جديدة وامتزاج للعمل، كما أن دخول الشركات متعددة الجنسيات لها مجموعة من الآثار على العمالة ، (أبو قحف، 2001، ص 147) نذكر منها فيما يلي: (أبو قحف، 2001، ص 147-148) .

أ. خلق علاقة التكامل بين أوجه النشاط الاقتصادي في الدولة، من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، وهذا سيؤدي إلى خلق مشروعات وطنية جديدة، ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل.

ب. إن وجود الشركات الأجنبية قد يؤدي إلى اختفاء بعض أنواع المهارات التقليدية نتيجة لما تستخدمه من تكنولوجيا متقدمة سواء كانت أساسية أو مساعدة.

ت. إن إنشاء المشروعات الموجهة للتصدير والمشروعات كثيرة العمالة في المناطق الحرة يخلق فرص عمل جديدة في المناطق النائية المتخلفة اقتصاديا داخل الدولة.

وعليه فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا كبيرا في توفير مناصب عمل إضافية، إلا أنه في حالة استخدام مشروعات الاستثمار الأجنبي إلى أساليب إنتاج كثيفة رأس المال، ووسائل إنتاج تتطلب يد عاملة كفوّة يتم استيرادها من الخارج، الأمر الذي يحد من فرض استخدام العمل المحلي بدرجة كبيرة (نزارى، 2008، ص 65).

2-3-3 علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الخارجية

التجارة الخارجية تمثل القناة التي يتم من خلالها تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، وبالتالي فإن كل منهما يحفز الآخر، أي وجود علاقة سببية فوجود حوافز تصدير في الدول المضيفة قد يحفز على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك الدول، كما أن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر قد يحفز على مزيد من استيراد اللوفاء بمتطلباته الإنتاجية التي لم يتم إنتاجها في السوق المحلي للدول المضيفة (oecd, 1998, p. 15).

2-3-4 علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستثمار المحلي

أما بالنسبة للاستثمار المحلي فتم التركيز على ربط معدل النمو بالنتائج الإجمالية وفقا للنظرية الاقتصادية فان زيادة الاستثمار المحلي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني يؤدي زيادة رأس المال وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي (بيوض، 2011، ص 132-124).

المبحث الرابع : الدراسات السابقة

1-4-2 الدراسات العربية

• **شوقي جباري : بعنوان : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، للفترة الممتدة بين (1930-2013)، أطروحة دكتوراه ، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، (2015).**

هدفت هذه الدراسة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية حيث توصلت لوجود أثر سلبي للاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي، نتيجة معدلات النمو السالبة التي سجلها قطاع المحروقات، كما توصلت لوجود أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على كل من الاستثمار المحلي والصادرات، إلا أنه غير كاف لتحويل الأثر الإيجابي للنمو الاقتصادي.

• **جمال بلخياط : عنوانها : جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي : دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب خلال الفترة 1990-2012، أطروحة دكتوراه ،جامعة الحاج لخضر باتنة ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،2015.**

هدفت هذه الدراسة الى إبراز دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة وجدواها في تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2012) و باستخدام اختبار التكامل المشترك بعد اختبار استقرارية السلاسل الزمنية بطريقة جوهانسن واعتمد الباحث في تقديره للنموذج على طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا ،حيث توصلت الى الأثر الموجب بين الناتج و الاستثمارات المحلية ،و عليه خرج الباحث بنتيجة مفادها أن التدفقات الاستثمارات الأجنبية الوافدة للجزائر تعتبر غير كافية ولا تعكس حجم الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر وهو ما أكدته دراسته القياسية.

• **رفيق نزاري : عنوانها : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة من 1980-2012، أطروحة دكتوراه ، جامعة باتنة 1 ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، 2017.**

هدفت هذه الدراسة لقياس أثر كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2012)، حيث توصلت إلى أن هناك علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي على المدى القصير، أما على المدى الطويل فتوجد علاقة موجبة، ولكن بنسبة ضئيلة بين المتغيرين، كما توصلت لوجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الواردات والنمو الاقتصادي.

• **ريم ثوامة : بعنوان : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2000-2015) أطروحة دكتوراه، جامعة 8 ماي 1945 ،قالمة، الجزائر، (2019).**

وقد هدفت الدراسة إلى عرّفته فيما إذا كان التحسن الكبير الذي عرّفته مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر راجع إلى الاستثمار الأجنبي المباشر أم لا وذلك من خلال بناء نموذج قياسي تم تقديره باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews10) و نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) ،وقد أفرزت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له أثر سلبي على معدل النمو الاقتصادي، مؤشر التنمية البشرية والمؤشر البيئي في المدى القصير، في حين كان أثره موجبا على معدل النمو الاقتصادي والمؤشر البيئي على المدى الطويل، وأن

هناك إمكانية حدوث تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة بدرجة كبيرة على المدى الطويل في حال تبني السلطات الجزائرية للإجراءات التصحيحية المناسبة، بالنظر لوجود علاقة طويلة الأجل بينهما.

- **مفتاح صليحة** : بعنوان : نوعية المؤسسات و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر -دراسة قياسية- أطروحة دكتورة، جامعة جيلالي ألباس، سيدي بلعباس، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير (2020).

هدفت هذه الدراسة الى نوعية المؤسسات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة 1996-2018 و 2018-2018 وباستخدام منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) و نموذج تصحيح الخطأ الموجه (YEEM) وجود ضعف في المؤشرات النوعية و مؤشرات المخاطر السياسية ما أثر سلبا على التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر في المدى الطويل عكس ما قدمته المؤشرات الحرة الاقتصادية كان تأثير إيجابي .

2-4-2 الدراسات الأجنبية

- **Rahman Mohammed Mafizur Shahbez** : عنوانها : (Do Imports and Foreign Capital Inflows Lead Economic Growth in Pakistan)

تهدف إلى قياس أثر الواردات و تدفق رأس المال الأجنبي على النمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة (1993-2010) وقد دلت النتائج على وجود أثر إيجابي و معنوي للواردات و تدفق رأس المال الأجنبي على النمو الاقتصادي و وجود علاقة سببية قوية من الواردات و تدفق رأس المال الأجنبي باتجاه الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي .

- **Siddique et al** : عنوان : Impact of FDI on Economic Growth: Evidence from "Pakistan", 2017.

هدفت هذه الدراسة لتحديد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في دولة باكستان خلال الفترة (1980-2016) وهذا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي و إختبار السببية، تظهر النتائج إختبار حدود (ARDL) وجود تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة و رأس المال المادي و رأس المال البشري، تشير النتائج إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر، و رأس المال النقدي و رأس المال البشري، كما بينت وجود علاقة سببية بين رأس المال البشري والقوى العاملة، وأيضا توصلت إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين رأس المال النقدي والاستثمار الأجنبي المباشر، وبين رأس المال النقدي و رأس المال البشري.

- **Ali and Mingque** : عنوانها : Does Foreign Direct Investment Lead to Economic Growth ? Evidences from Asian Developing Countries, 2018.

استهدفت الكشف عن العلاقة التبادلية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في أربع بلدان آسيوية وهي: إندونيسيا والهند وماليزيا وبنغلادش خلال الفترة 1990-2014 باستخدام نموذج (VECM) وتوصلت إلى أنه خلال الفترة القصيرة لا توجد علاقة سببية مباشرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، بينما في الفترة الطويلة هناك علاقة تبادلية موجبة بين المتغيرين.

• **Role of financial development , economic growth & foreign direct investment in driving climate change A case of emerging ASEAN** : عنوانها : **Muhammad, A.N., Toan, L.D.H. and Huong, T.T** ، 2019.

هدفت هذه الدراسة تسليط الضوء على العواقب البيئية (انبعاثات ثاني أكسيد الكربون) للنمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المالية في إقتصادات مختارة لرابطة دول الناشئة في جنوب شرق آسيا. بالاعتماد على البيانات من عام 1982 إلى عام 2014، و استخدمت مجموعة من التقنيات الكمية لتحليل البيانات وهي طريقة المربعات الصغرى الديناميكية العادية (DOLS) والمربعات الصغرى المعدلة (FMOLS) وتشير النتائج التي توصلت لها إلى أن التنمية المالية و الاقتصادية وكذلك الإستثمار الأجنبي المباشر ، لها أهمية إحصائية طويلة المدى في دمج إعادة الإرتباط مع التدهور البيئي (إنبعاث ثاني أكسيد الكربون) في الإقتصادات قيد التحليل أظهرت في البلدان الآسيان يؤدي النمو الاقتصادي و التنمية المالية و الإستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة التدهور البيئي وتؤكد على أهمية السياسات المناسبة لتحقيق تنمية اقتصادية ومالية أكثر شمولاً واستثمار أجنبي مباشر مستدام لا يعيق البيئة.

• **How does foreign direct investment contribute to Sustainable Development Goals ? Evidence from African countries** : عنوانها : **Viktoria, A., Ana Isabel M., and Ines, P** ، 2020.

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق مما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGS) في أفريقيا. وذلك من خلال تحليل عينة من 44 دولة أفريقية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة الخاصة بهم و تطبيق تحليل متعدد المتغيرات ونموذج إختبار مرتب، تشير النتائج إلى أن وجود المستثمرين الأجانب يؤثر بشكل إيجابا على أهداف التنمية المستدامة، و مع ذلك ،على الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي في مجالات مثل البنية التحتية الأساسية والمياه النظيفة والصرف الصحي والطاقة المتجددة ، فقد تحدث بعض العواقب البيئية الضارة للبلدان المضيفة.

2-4-3 تلخيص للدراسات السابقة ومساهمة البحث

أولاً: ملخص للدراسات السابقة

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة سواء الوطنية أو الأجنبية، في كونا تشترك في إشكالية وهدف الدراسة، وذلك لقياس وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي رغم اختلاف الحدود المكانية والزمنية وأدوات القياس والتحليل المستعملة، فأغلب هذه الدراسات توصلت إلى وجود علاقة إيجابية تنطلق من الاستثمار الأجنبي المباشر لتصل إلى النمو الاقتصادي رغم أن بعض الدراسات توصلت إلى نتائج حيادية وأخرى توصلت إلى نتائج سلبية على النمو الاقتصادي.

ثانياً: مساهمة البحث

من خلال مسح الدراسات السابقة تبين أن معظمها تشترك والدراسة الحالية في الموضوع المتناول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، بحيث تشترك معظم الدراسات مع الدراسة الحالية، من حيث البيئة مع اختلاف الحيز الزماني لهذه الدراسات، أما بقيت الدراسات تتشابه وهذا البحث من حيث الهدف، والتي تمحورت حول تحليل وقياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، باستخدام أدوات تحليلية وقياسية

مختلفة، فبالرغم من الاختلاف الموجود بين هذه الدراسات التي تم عرضها إلا أن معظمها أجمعت على استنتاج واحد وهو وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وهذا ما سيتم اختباره في الدراسة.

وهنا تأتي هذه الدراسة وذلك لإختبار علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2019) في وضع الجزائر.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال مباحث هذا الفصل ذكر بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع الإشارة إلى بعض النظريات والنماذج والنتائج المفسرة لذلك و بعض من الدراسات السابقة الأجنبية وعربية.

يمكن اعتبار النمو الاقتصادي ترجمة لمختلف السياسات التنموية الاقتصادية المطبقة من طرف دولة ما، إذ يمكن اعتباره عامل مهم في تقييم فشل أو نجاح تلك السياسات، إن النظريات الاقتصادية والنماذج الاقتصادية عالجت موضوع النمو الاقتصادي من جوانب كثيرة مع أن كل تفسير يهدف إلى إعطاء النهج السليم الذي يمكن أن يسير عليه النمو الاقتصادي مع سعي الدول إلى إسقاط هذه النظريات على اقتصادياتها لتقييم أداءها الاقتصادي. يقاس معدل النمو الاقتصادي بالتغير في الناتج الوطني الإجمالي خلال فترة زمنية معينة كما يمكن قياسه أيضا باتباع طرق أخرى.

**الفصل الثالث : قياس أثر الإستثمار الأجنبي
المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال
الفترة (1990-2019)**

تمهيد الفصل :

عرفت الجزائر منذ الاستقلال أزمتا و مراحل متعددة ترامت خلال معطيات أدت بها إلى الوضع الحالي ، حيث يتميز بصعوبات جمة في مختلف المجالات ،إن الخوض في عدة أنواع من التسيير و تطبيق عدة سياسات بداية من النظام الاشتراكي ، ثم الإصلاحات التي قامت بها وتقوم بها للتحويل إلى اقتصاد السوق و الانضمام إلى مختلف المنظمات العالمية الفاعلة ، حيث تعددت الدراسات الساعية لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، كما تعددت الطرق القياسية المستخدمة لتحقيق هذا الهدف، و تبعا لذلك فقد تعددت النتائج التي توصل إليها الباحثون ، فمنهم من أثبت وجود علاقة متبادلة بني الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي ، أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تعزز النمو الاقتصادي ، والنمو الاقتصادي بدوره يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر كما و يعتبر أحد محدداته. في حين أشار البعض لوجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، في حين لم تجد بعض الدراسات علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي. هذا وقد أظهرت معظم الدراسات الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، خاصة في الدول النامية. ويتباين حجم هذا الأثر بين الدول نتيجة الاختلاف العوامل الخاصة بكل دولة على حدا و هذا ما يدفعنا في هذا الفصل للبحث عن مدى تأثيري الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2019) من خلال التطرق إلى المباحث

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثاني: تحليل حجم وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثالث: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) .

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تسعى الجزائر ، شأنها في ذلك شأن البلدان النامية الأخرى ، إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الإصلاحات التشريعية التي نفذتها ، بالإضافة إلى الحوافز والضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب. ومع ذلك ، لا تزال هناك العديد من العقبات التي تعوق تقدمه. سيتم تغطية كل هذه في هذا الموضوع.

3-1-1 الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**أولاً: قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في 14 أبريل 1990**

كان يهدف هذا القانون إلى تحقيق جملة من المبادئ تتمثل في :

- المبدأ الأول:** حرية الاستثمار، وترك قطاعات متخصصة للدولة والهيئات التابعة لها على أن يحدد ذلك بنص تشريعي، كما أن القانون حدد شروط تدخل الرأس مال الخاص (المادة 183) .
- المبدأ الثاني:** حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشير بنك الجزائر وذلك خلال 60 يوم من تقديم الطلب.
- المبدأ الثالث:** الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي توقع عليها الجزائر، تصر إلى أنه في التاريخ الذي صدر فيه هذا القانون لم توقع ولم تصادق ولم تنظم الجزائر إلى أية اتفاقية متعلقة بالاستثمارات.
- المبدأ الرابع:** عملية قبول الاستثمارات، يخضع ذلك إلى الرأي بالمطابقة يقدم الطلب إلى مجلس النقد والقرض يثبت في الملف خلال شهرين يطرح السؤال حول الطبيعة القانونية بما يسمى برأي المطابقة الذي يبديه مجلس النقد والقرض.

ثانياً: قانون الاستثمارات لسنة 1993

بعد صدور قانون 10/90 بثلاث سنوات جاء قانون الاستثمار الصادر في 5 أكتوبر سنة 1993، يرتكز هذا القانون على ما يلي:

- ❖ إنهاء التفرقة بين الاستثمار العمومي والخاص من جهة والمستثمرين المقيمين وغير المقيمين من جهة أخرى، وهذا يعني المعاملة المماثلة لكل المستثمرين على سواء.
- ❖ عدم فرض شكليات ثقيلة ومعقدة بهدف تسهيل الاستثمارات.
- يلاحظ أن هذا القانون قام بفتح المجال أمام حركة رؤوس الأموال الأجنبية، حيث يرخّص لها الاستثمار في شتى القطاعات لإنتاج السلع والخدمات ماعدا القطاعات الاستراتيجية للدولة كقطاع المحروقات.

ثالثاً: الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001

هذا القانون جاء من أجل تحرير الاقتصاد وتشجيع الاستثمارات الأجنبية مع حماية البيئة والإقليم الجديد في هذا القانون هو تطوير مفهوم الاستثمار ليشمل عمليات الخوصصة بالإضافة إلى إنشاء شبكات موحدة على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار ANDI تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار، وإصدار التراخيص، تقوم بتقديم الخدمات الإدارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين وتبليغهم بقرار أو رفض منح الحوافز في مدة أقصاها 30 يوم ابتداء من تاريخ الطلب، كما تم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار والذي يشرف عليه رئيس الحكومة، هذا المجلس مكلف بباقي الاستراتيجيات المناسبة لتطوير الاستثمار، بالإضافة إلى الفصل في المزايا التي تمنح للمستثمرين والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

رابعاً: الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جوان 2006

"جاء هذا الأمر المعدل والمتمم للأمر المتعلق بتطوير الاستثمارات المؤرخ في 20 أوت 2001، الذي أتاح عدة امتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب، فهو يسمح لكل مستثمر مهتم بفرص الاستثمار

سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا أن يقيم مشروعا استثماريا سواء من خلال إنشاء كيان قانوني باسمه الشخصي خاضع للقانون الجزائري في حدود 100% من رأس مال المقيم أو غير المقيم، أو بمشاركة شخص أو مجموعة أشخاص طبيعيين كانوا أو معنويين خاضعين للقانون الجزائري أو من خلال المساهمة في رأس مال مؤسسة قائمة في شكل مساهمات نقدية أو عينية أو استعادة النشاطات في إطار خصخصة كلية أو جزئية."

3-1-2 حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الحوافز هي مجموع السياسات التي تمكن المشروع الأجنبي من تحقيق أكبر معدل الأرباح و تحقيق أعلى معدلات الإنتاج و النمو (رشيد، 2005، ص 162). أو هي مجموعة من الإجراءات والترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم تمنحها الدولة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب لتحقيق أهداف محددة كإغراء الأفراد أو الشركات للقيام بعملية الاستثمار أو توجيه الاستثمار نحو قطاعات غير مستثمرة فيها... إلخ. (دخيل، 2009، ص 316) وفيما يلي أهم الحوافز الممنوحة للمستثمرين (طالبي، 2008، ص 320):

1- الامتيازات المتعلقة بالنظام العام:

- يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسه الوطنية للاستثمار و تهيئة الإقليم وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على مراحل الأولى لإنجاز مشروع وبدايه تشغيله وتستفيد الاستثمارات منه
- تطبيق النسبه المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز مشروع.
 - الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيها يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
 - الإعفاء من رسم نقل الملكية في ما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت تمت في اطار الاستثمار المعني.

2- نظام الاستثناءات:

يتم منح الامتيازات في النظام الاستثناءات على أساس مرحلتين وهي مرحلة البدء الانجاز للاستثمار، ومرحلة الانطلاق في الاستغلال وهذا كما هو موضح فيما يلي :

2-1-1 في مرحلة بدأ الانجاز للاستثمار : تستفيد الاستثمارات المعنية من (طالبي، 2008، ص 320):

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيها يخص كل المقتنيات التي تتم في إطار الاستثمار .
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 0.2% فيما يخص العقود التأسيسية و الزيادات في رأس المال.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الإستثمار ، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية و ذلك عندما تكون السلع و الخدمات الموجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة .
- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة و التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع .

2-2 في مرحلة انطلاق الاستغلال

بعد معاينة انطلاق الاستغلال تمنح المزايا التالية :

-الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ، و من الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، و من الدفع الجزافي و من الرسم على النشاط المهني .

-الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

3-1-3 ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الضمانات عبارة عن تقديم الوسائل الكفيلة بتحقيق أمان قانوني لمن تقدم له، وهذا كي يقدم على العمل ضامنا لنتائج (الله، 2010، ص 23).

أولاً: عدم التمييز بين المستثمر الوطني والأجنبي:

المقصود بهذا الضمان أن الدولة المضيفة تقوم بمعاملة المستثمر الأجنبي نفس المعاملة التي يتلقاها المستثمر الوطني، كما يجب أن تكون معاملة عادلة ومنصفة، كما يجب أن يتمتع بنفس الحقوق ويتحمل نفس الواجبات ذات الصلة بالنشاط الاستثماري المنجز داخل القطر الجزائري (نوفل، 2007، ص 9)، وهذا ما أقره المشرع من خلال المادة 14 من الأمر 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم والتي تم النص فيها على مايلي «: يعامل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريون في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار.

ويعامل جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب نفس المعاملة مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الأصلية».

ثانياً: ضمان حرية الاستثمار:

نص المشرع الجزائري على حرية الاستثمار في المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار، ونص عليه صراحة في الأمر 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار في مادته الرابعة، وهذا قبل أن يصبح مبدأ دستوريا بحيث تنص المادة 37 من دستور 1996 على أن حرية التجارة والصناعة مضمونة وتمارس في إطار القانون، فالمشرع الجزائري من كان قد فرض قيوداً على حرية الاستثمار لم يحصر عملية الاستثمار في بعض القطاعات الاقتصادية ولم يخصص للدولة إمكانية التدخل في بعض القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني، وكان الهدف من وراء ذلك هو تحقيق انسحاب الدولة من المجال الاقتصادي وفسح المجال للقطاع الخاص الوطني والأجنبي في إطار قواعد المنافسة باعتباره شرط أساسياً لبناء اقتصاد السوق وتحقيق التنمية في الدولة المضيفة للاستثمار (الجزائر).

ثالثاً: استقرار أحكام القانون المعمول به:

وهي تلك الحماية التي أقرها المشرع الجزائري للمستثمر الأجنبي من جراء الأضرار التي قد تلحق به من خلال تعديل أو إنهاء قوانين، بحيث قد يتم إنجاز استثمار في ظل قانون يمنح ضمان وامتياز، وفي فترة الاستغلال للمشروع الاستثماري يتم تعديل التشريع المعمول به، والمشرع الجزائري أكد على ضمان استمرارية العمل وفق أرضية معروفة مسبقاً لا تطرأ عليها تغييرات مفاجئة، أي أنه نص على استقرار التشريع (كرامة، 2012، ص 67).

3-1-4 عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وسبل تفعيله

بالرغم من التحديث المستمر للتشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، إلا أنه ثمة مجموعة من العوائق تشوب بيئة الأعمال، وحتى يتم تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، فإنه ينبغي توافر جملة من المتطلبات، والتي تشكل في جوهرها إحدى الشروط الضرورية لتعظيم الاستفادة من الاستثمار الأجنبي.

الفرع الأول: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من بين هذه العوائق نذكر ما يلي: (أوعيل، 2016، ص 223-226)

أ. تخلف البنى التحتية والهياكل الأساسية من اتصالات ونقل وطرق... الخ

ب. مشكل العقارات الصناعية الذي يرجع لعدم كفاية الأراضي في المناطق الصناعية، إضافة إلى ارتفاع أسعارها وصعوبة التنازل عنها من طرف الهيئة المكلفة بالتنازل عن أراضي الأملاك العمومية (لجنة تنشيط الاستثمارات، تحديدها وترقيتها CALP).

ت. محدودية الأسواق المحلية وضعف قدرتها الاستيعابية.

ث. بطأ التقدم في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، وما صاحبه من عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي.

ج. عدم توفير البيانات الكافية عن الأوضاع الاقتصادية والفرص الاستثمارية.

ح. غياب الرؤيا الاجتماعية لأهمية الاستثمارات الأجنبية، وما يمكن أن تدره من منافع على الاقتصاد الوطني.

خ. العراقيل الإدارية والقانونية، إذ أن ما يميز الإدارة الجزائرية هو انتشار مظاهر الفساد من رشوة ومحسوبية وبيروقراطية... الخ، كما أن القانون الجزائري هو الآخر يتميز بكثرة القوانين و تضاربها وغموضها في بعض الأحيان.

د. وجود اقتصاد موازي غير رسمي يكتسي أهمية كبيرة، والتي تتمثل في تواجد سلع بدون حقوق جمركية وكذلك الدفع دون فوترة، مما أدى إلى إغراق السوق بهذه السلع وبأسعار تنافسية.

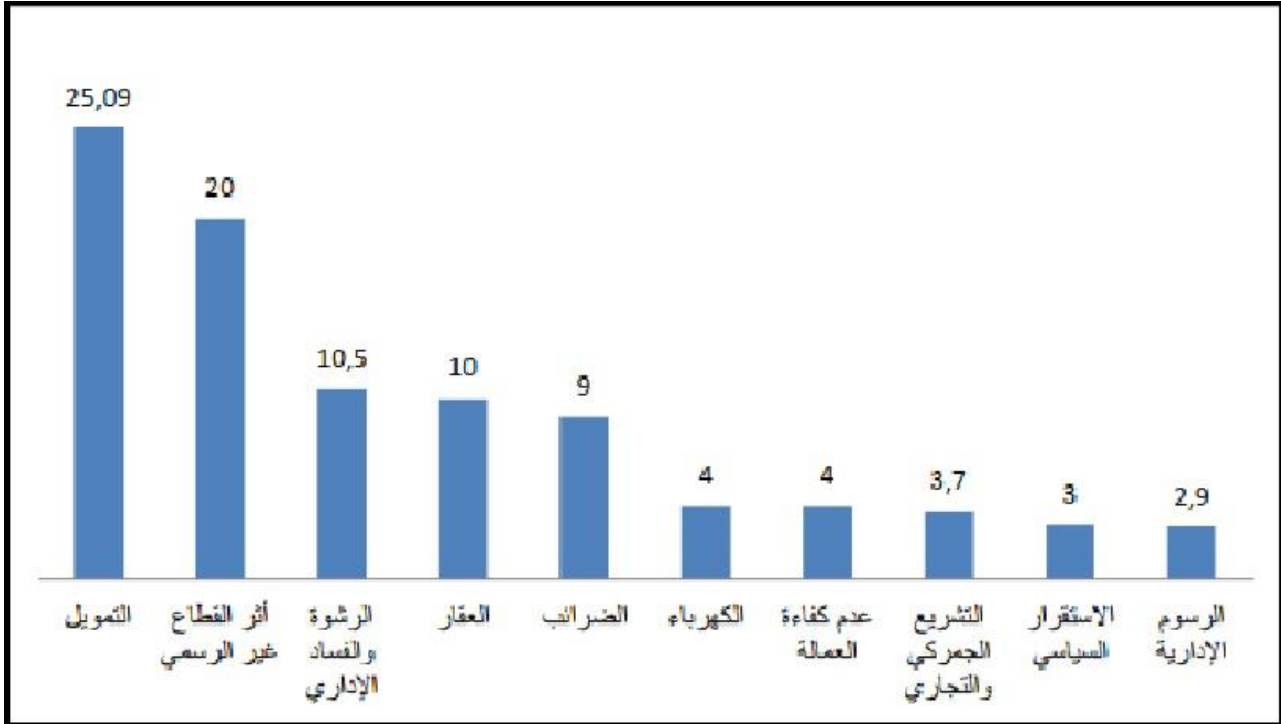
بالإضافة إلى: (خيالي، 2016، ص 116-118)

ذ. نقص التمويل اللازم وعدم جود برامج تمويل متخصصة.

ر. تأرجح البيئة السياسية والأمنية في الجزائر، فرغم تحسنها في السنوات الأخيرة إلا أن المستثمرين لا يزالون متخوفون منها.

ز. المشاكل التي تعاني منها البنوك، هذه الأخيرة التي لا تتميز بالشفافية طول مدة دراسة ملفات القروض، ارتفاع أسعار الفائدة، بطئ إجراءات تحويل الأرباح والأجور إلى الخارج.

الشكل رقم (01-03): المعوقات العشرة الأولى للاستثمار في الجزائر (%)



المصدر: شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ص 243.

الفرع الثاني: سبل تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

من أهم سبل تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر نذكر ما يلي: (جباري، 2015، ص 251-258)

- أ. تحسين الإطار التشريعي والمؤسسي.
- ب. تسريع وتيرة الانفتاح الاقتصادي.
- ت. إصلاح وتحديث القطاع المالي.
- ث. دعم الاستقرار الاقتصادي واستدامة النمو الاقتصادي.
- ج. دعم الشفافية والقضاء على البيروقراطية والفساد بكل أنواعه.
- ح. تأهيل الموارد البشرية.
- خ. التخفيف من حدة الاقتصاد الغير رسمي.
- د. توفير البنية التحتية وتطوير الهياكل القاعدية.
- ذ. تحسين الفرص الترويجية للاستثمار.
- ر. معالجة مشكل العقار الصناعي

المبحث الثاني: تحليل حجم وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تتميز الجزائر بعدة مزايا طبيعية، فهي ذات مساحة قدرها 2381741 كلم²، وبفضل الثروات الطبيعية الهائلة والإمكانيات السياحية الضخمة التي تمتلكها الجزائر، فهي تمثل منطقة جذب طبيعية للاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن السياسات الاقتصادية وتسيير هذه الموارد لم يكن كافيا للوصول إلى إطار اقتصادي فعال، هذا ما أدى بالجزائر إلى التخبط وفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، ثم سنتطرق إلى المشاريع المصرح بها، بالإضافة إلى التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر.

3-2-1 حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تذبذبات وعدم الاستقرار، سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل حجم وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال (1990-2019) وكذا المشاريع المصرح بها خلال الفترة (2002-2017).

الفرع الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

يمكن عرض وتوضيح تطور الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2019) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03-01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

النسبة المؤوية (%)

السنة	القيمة	السنة	القيمة	السنة	القيمة	السنة	القيمة
1990	0	1998	1,25882622	2006	1,57313711	2014	0,70258921
1991	0.03	1999	0,59949852	2007	1,24964661	2015	-0,32401208
1992	0.06	2000	0,51122101	2008	1,54303873	2016	1,02369639
1993	0	2001	2,03326583	2009	2,00197507	2017	0,72325987
1994	0	2002	1,87623912	2010	1,42696364	2018	0,83820748
1995	0	2003	0,93994108	2011	1,28553462	2019	0,80411069
1996	0,57518299	2004	1,03342708	2012	0,71769334		
1997	0,53966975	2005	1,12017432	2013	0,80660136		

Data from Database: مؤشرات التنمية العالمية

Last Updated: 16/12/2021

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في تزايد انطلقا من سنة 1990 إلى غاية 1992، غير أن ذلك لم يستمر، فقد عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تراجعا لينعدم سنة 1993.

- تميزت الفترة (1993-1995) بغياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي، ويرجع السبب إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فقد شهدت هذه الفترة تفاقم أزمة المديونية الخارجية، وارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانية السداد المتاحة، مما أجبر السلطات إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي

وضعها صندوق النقد الدولي وكان لتدهور الأوضاع الأمنية الأثر السلبي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

- أما الفترة الممتدة من (2001-1996) فنلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفعت بشكل كبير مقارنة بالفترة السابقة لتصل ذروتها سنة 2001 أين بلغت نسبتها 2,03326583% وهذا يرجع كون الجزائر شهدت عودة الاستقرار السياسي والأمني، بالإضافة إلى صدور مجموعة من القوانين المتعلقة بتطوير وترقية ومتابعة الاستثمار كقانون الاستثمار لسنة 2001 الذي أعطى مجموعة من الحوافز والضمانات من أجل تشجيع المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الجزائر .
- أما سنة 2002 فقد سجلت حوالي نسبة 1,87623912% وهذا يرجع إلى بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم بتاريخ 21 جويلية 2001 المصرية، وخصخصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة اسبات الهندية.
- خلال سنة 2003 انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد نحو الجزائر مقارنة بسنة 2002 والتي قدرت بنسبة 0,93994108%، إذ يرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض المشاريع الأجنبية في قطاع الطاقة الذي يعتبر القطاع الأول في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، أما سنة 2004 عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي ارتفاعا أي وصلت نسبته إلى 1,03342708% لتحل بذلك الجزائر المرتبة الأولى في المغرب العربي، كما تواصل ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي في كل من سنة (2005 و2006 و2007)، أما في سنة 2008 فقد وصلت هذه التدفقات حوالي نسبة 1,54303873% على الرغم من تداعيات الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي عموما وبالجزائر خصوصا. تواصل ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2009 حيث بلغت نسبة 2,00197507% وهذا دليل على أن الاقتصاد الوطني تحمل أثر الصدمة الخارجية بسبب تحسن الوضعية المالية الخارجية، أما في سنة 2010 انخفضت حجم الاستثمارات الأجنبية حيث بلغت نسبة 1,42696364%، بحلول سنة 2011 شهدت الجزائر انخفاضا ملحوظا في حجم هذه الاستثمارات الواردة بنسبة 1,28553462%، و استمر هذا إنخفاض خلال سنة 2012 فقد عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتسجل نسبة 0,71769334% وهذا يرجع إلى فرض قاعدة 49/51 على الاستثمارات الأجنبية كما تم فرض الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للدفع بالإضافة إلى عدم إمكانية المستثمر الأجنبي استرجاع رأس ماله إلا بعد خمسة وعشرون سنة من النشاط، واستمرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالارتفاع غاية إلى سنة 2014 أين انخفضت وهذا راجع إلى انخفاض أسعار المحروقات بداية من منتصف سنة 2014 والتي أثرت بشكل مباشر على الاستثمار في قطاع المحروقات الذي يعتبر أهم قطاع مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تستمر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالانخفاض سنة 2015 لتسجل نسبة -0,32401208% لكن سرعان ما استقر الوضع سنة 2016 و2017 و2018 و2019 لتسجل نسبة 0,80411069% .

الفرع الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المنجزة والمصرح بها خلال الفترة (2002-2017)

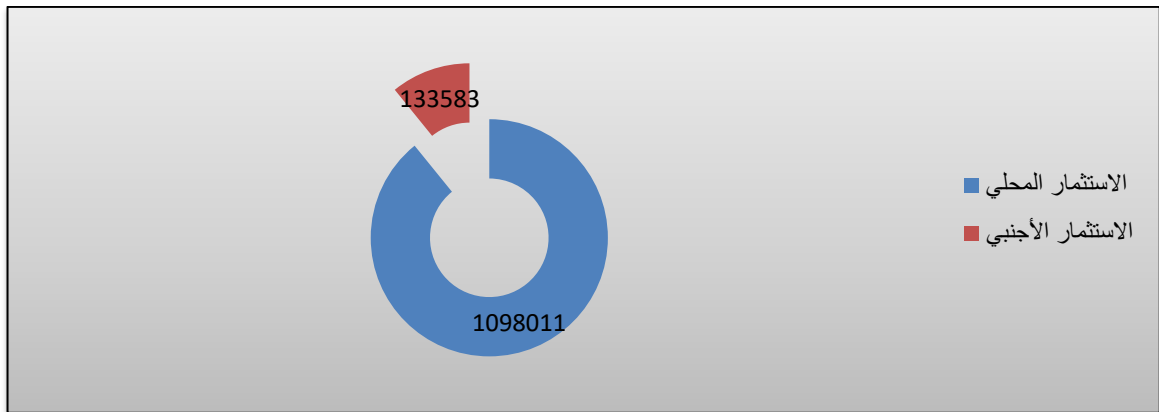
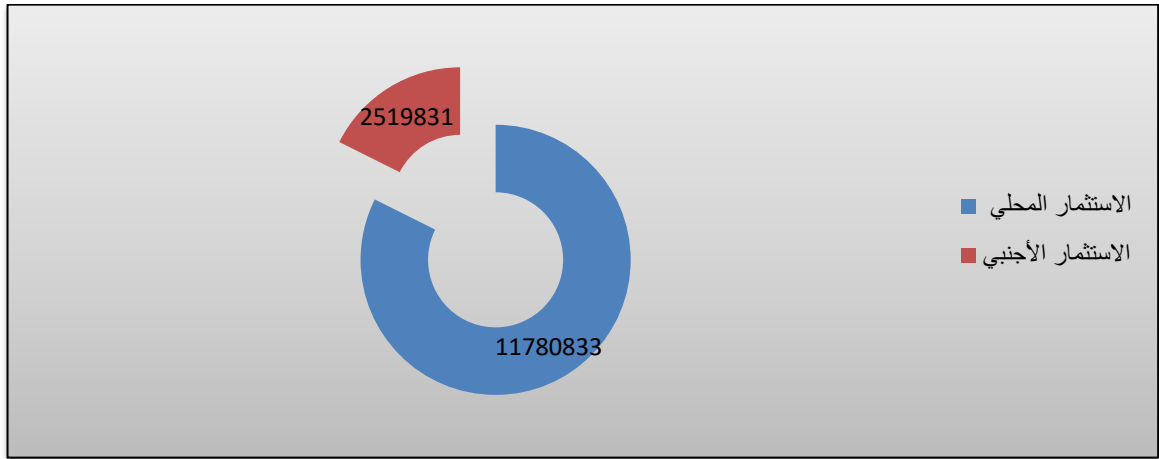
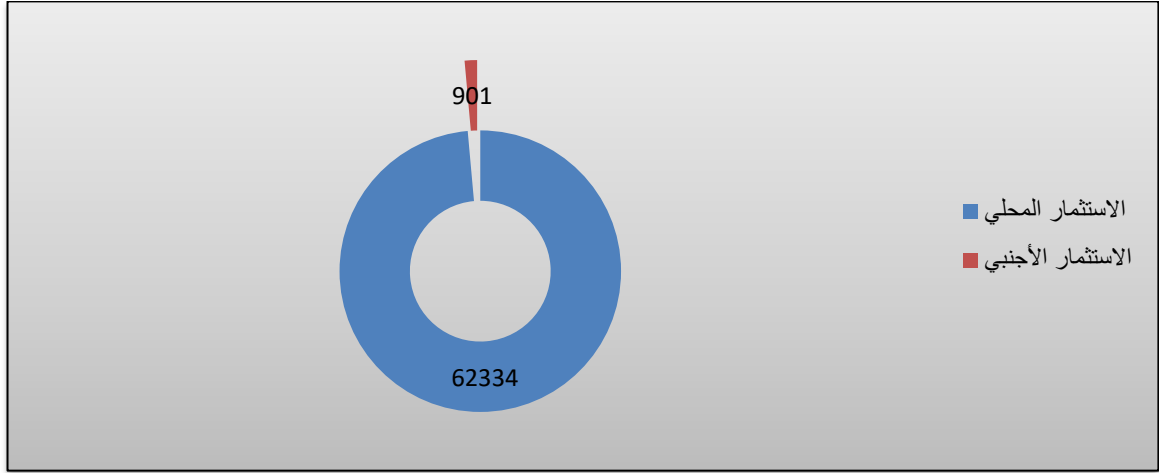
يستعرض الجدول والشكل التاليين حصة الاستثمار الأجنبي المباشر مع حصة الاستثمار المحلي خارج قطاع المحروقات من حيث عدد المشاريع والمبالغ ومناصب الشغل خلال الفترة (2007-2000).

الجدول (02-03) : ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة (2002-2017).

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62334	98,58%	11780833	82,38%	1098011	89,15%
الاستثمار الأجنبي	901	1,42%	2519831	17,62%	133583	10,85%
المجموع	63235	100%	14300644	100%	1231594	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متوفر على الرابط www.andi.dz
 كما يمكن تلخيص وتوضيح عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002-2017) وقيمتها ومناصب الشغل التي وفرتها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02-03): ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة من 2002 إلى 2017



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار (2002-2017)

www.andi.dz, 16-03-2022 à 15:53

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02-03) والشكل (02-03) واللذين يوضحان عدد المشاريع المحلية ومشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المنجزة والمصرح بها خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2017

بأن عدد المشاريع المصرح بها والمنجزة من طرف الأجانب قدرت بحوالي 901 مشروع استثماري حيث بلغت قيمتها 2519831 مليون دينار جزائري أي بنسبة 18%، في حين ساهمت بتوفير 133583 منصب شغل بنسبة 11% من إجمالي المناصب، وبالتالي فالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ارتفع مقارنة مع الفترة (2002-2015) والتي قدر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر 24719691 مليون دينار جزائري.

من الملاحظ أن الاستثمارات المحلية تؤدي إلى زيادة العمالة مما يدي بدوره إلى تطور معدلات النمو الاقتصادي.

3-2-2-3 التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

"إن الجزائر بلد غني بالمحروقات، كما أن نطاقه المنجمي المقدر ب 1,5 مليون كلم² غير مستغل في معظمه، كما أنها تزخر ببنية قاعدية هامة وقدرات إنتاجية كبيرة، هذا وقد عرف القطاع تطورات هامة رقم منذ اعتماد القانون 91-12 الصادر في 4 ديسمبر 1991 المعدل للقانون 86-14 المتعلق بالمحروقات والذي يكرس انفتاح القطاع على الاستثمار الأجنبي، هذه الخطوة الجديدة أعطت دفعة حقيقية للشراكة، حيث تم توقيع أزيد من 60 عقد استكشاف منذ سنة 1992 بين الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك وشركات أجنبية، كما تم توسيع للأنشطة البترولية الأمامية منذ صدور القانون 05-07 حول المحروقات الصادر في 28 أفريل 2005 وهو القانون الذي أنهى احتكار الدولة للقطاع. (دليل الاستثمار في الجزائر، 2006، ص 44).

ونظرا لعدم وجود إحصائيات موثوقة ومفصلة حسب كل سنة على حدى توضح أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) خاصة مع محدودية المصادر المتخصصة بالإحصائيات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي في الجزائر، فبنك الجزائر لا يوفر إلا قيمة التدفقات من حيث الحجم دون القطاعات التي تمسها هذه التدفقات وكذلك إحصائيات الجمارك، اعتمدنا على إحصائيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة (2002-2017) والتي جاءت كالتالي :

الجدول رقم (03-03) : التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر بين (2002-2017)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة بمليار دينار جزائري	النسبة المئوية	مناصب الشغل	النسبة المئوية
الزراعة	13	1.44	5768	0.23	641	0.48
البناء	142	15.76	82593	3.28	23928	17.91
الصناعة	558	61.93	2050277	81.37	81413	60.95
الصحة	6	0.67	13572	0.54	2196	1.64
النقل	26	2.89	18966	0.75	2407	1.80
السياحة	19	2.11	128234	5.09	7656	5.73
الخدمات	136	15.09	130980	5.20	13842	10.36
الاتصالات	1	0.11	89441	3.55	1500	1.12
المجموع	901	100	2519831	100	133583	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وائتمان الصادرات

www.andi.dz (consulted on 18/03/2022)

من خلال الجدول السابق يتضح أن القطاع الصناعي يعد الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدر عدد المشاريع في هذا القطاع 558 مشروعاً من إجمالي 901 مشروعاً بقيمة قدرت ب 205027 مليار دينار جزائري، الأمر الذي ساهم في خلق مناصب شغل ب 81413 منصب شغل ويرجع ذلك إلى توفر تكنولوجيا عالية في هذا

القطاع، بالإضافة إلى تميزه بالمردودية العالية وخاصة في قطاع المحروقات، ويليه قطاع البناء ب 142 مشروعاً بقيمة قدرت ب 82593 مليار دينار جزائري، وتعد هذه القيمة ضئيلة بالنظر إلى التوجه الجزائري الرامي إلى استقطاب رأس المال الأجنبي وإشراكه في ترقية الهياكل القاعدية، والمساهمة في حل مشكلة السكن في الجزائر، وقد احتل قطاع الخدمات المرتبة الثالثة ب 136 مشروعاً بقيمة 130980 مليار دينار جزائري، ثم قطاع النقل ب 26 مشروعاً بقيمة 18966 مليار دينار جزائري، يليها قطاع الزراعة الذي لم يستقطب سوى 13 مشروعاً بقيمة 5769 مليار دينار جزائري بالرغم من الإمكانيات المتاحة في هذا القطاع، ويرجع ذلك إلى ضعف الحوافز القانونية والاقتصادية المتعلقة بالمردودية، ثم قطاع الصحة ب 6 مشاريع بقيمة 13572 مليار دينار جزائري، وهذه المشاريع قليلة وذلك لأنها محصورة في الصناعة الصيدلانية، في حين يلاحظ أن قطاع السياحة استقطب سوى 19 مشروعاً بقيمة 128234 مليار دينار جزائري، على الرغم من الإمكانيات السياحية الهامة التي تتمتع بها الجزائر، ليحتل قطاع الاتصالات المرتبة الأخيرة بمشروع واحد بقيمة 2519831 مليار دينار جزائري، نظراً لقلّة التحفيزات، مما أدى إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في هذا القطاع.

3-2-3 التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عموماً يمكن إبراز التوزيع الجغرافي

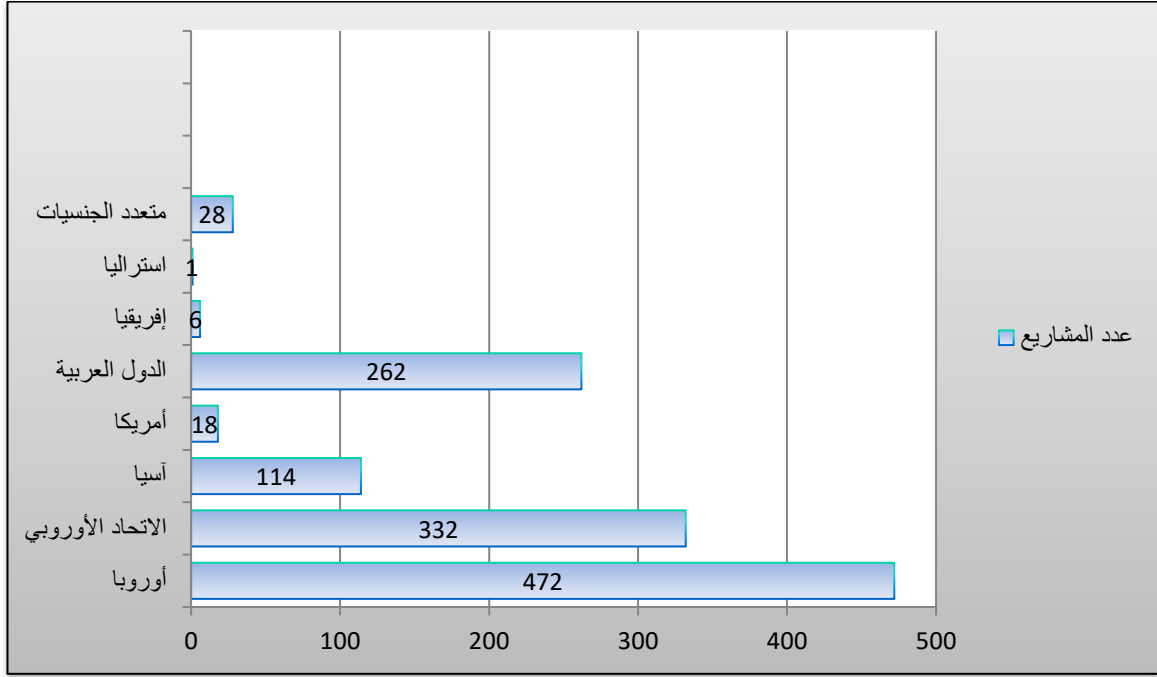
للاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة إلى الجزائر من خلال تفحص الجدول

الجدول (03-04): أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)

المناطق	عدد المشاريع	القيمة (مليون دج)	مناصب الشغل
أوروبا	472	1148208	78415
الاتحاد الأوروبي	332	666499	44646
آسيا	114	169732	11761
أمريكا	18	68813	3737
الدول العربية	262	1057257	34462
إفريقيا	6	39686	609
استراليا	1	2974	264
متعدد الجنسيات	28	33160	4335
المجموع	901	2519831	133583

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار (2002-2017).

الشكل (03-03) : الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2017) .



المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات نشرة

من خلال جدول (03-04) و الرسم البياني (03-03) أعلاه الذي يوضح أكثر الدول الأجنبية المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2002-2017 يلاحظ أن أوروبا سواء دول الاتحاد الأوروبي وغيرها تصدر قائمة الدول المستثمرة في الجزائر ب 472 مشروعا منها 332 مشروعا تابعا لدول الاتحاد الأوروبي، والتي خلقت أكبر من 78 ألف منصب عمل وذلك لأن الجزائر تعتبر من أهم موردي هذه الدول خاصة من المحروقات وأهم المصدرين لها من المواد الغذائية الصيدلانية وغيرها، ثم تليها الدول العربية في المرتبة الثانية ب 262 مشروعا، مما ساهم في خلق أكثر من 34 ألف منصب عمل، حيث أن هذا العدد يعتبر قليل نوعا ما إذا ما قورنت بنظيرتها الأوروبية، وما يوجد من روابط المتمثلة في العوامل المشتركة في اللغة والدين وغيرها، أما الدول الآسيوية فاحتلت المرتبة الثالثة بعدد فاق عن 110 مشروعا التي خلقت أكثر من 11 ألف منصب عمل وتمثل الصين الجزء الأكبر منه خاصة في مجال الأشغال العمومية أما الأقاليم الأخرى المتبقية (أمريكا، إفريقيا، استراليا، متعددة الجنسيات) فكانت مساهمتها ضعيفة بحيث لم يتعدى عدد مشاريعها 53 مشروعا استثماريا، وعلى الرغم من عدد مشاريعها القليلة إلا أنها وفرت مناصب شغل على النحو التالي 3737 منصب شغل بالنسبة لأمريكا و 609 منصب شغل بالنسبة لإفريقيا و 264 منصب شغل بالنسبة لأستراليا، أما متعددة الجنسيات فقد قامت بتوفير 4335 منصب شغل.

الفرع الثاني: أهم الدول المستثمرة بالجزائر ما بين (جانفي 2013 وديسمبر 2017)

إن أهم الدول التي قامت بالاستثمار في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2013 إلى غاية ديسمبر 2017 يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (03-05): أهم الدول المستثمرة بالجزائر ما بين (يناير 2013 وديسمبر 2017).

الدولة	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الشركات
الصين	10	3.539	5
سنغافورة	3	3.151	1
إسبانيا	10	2.565	6
تركيا	4	2.313	4
ألمانيا	7	380	7
جنوب إفريقيا	1	350	1
فرنسا	12	330	10
سويسرا	4	330	4
إيطاليا	1	232	1
المملكة المتحدة	2	212	2
أخرى	28	892	28
الإجمالي	82	14.293	69

المصدر: نشرة ضمان الاستثمار للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات-الكويت-العدد-2-سنة 2018-ص13

من خلال الجدول (03-05) الذي يبين أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال فترة 2003-2017 تعد الصين أهم مستثمر أجنبي في الجزائر خلال الفترة (جانفي 2001_ ديسمبر 2017)، حيث تجسد 5 شركات 10 مشاريع بقيمة 3.539 مليار دولار، و تتركز معظم استثماراتها في ميدان البناء و هذا بسبب إدماج السكنية و الهيكلية الكبيرة التي سطرتها الدولة في إطار مشروع مليون سكن، حيث تنفذ شركة **China State Constraction Engineering Corporation** استثمارات بقيمة 3.300 مليار دولار، متصدرة بذلك قائمة أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر منذ جانفي 2013، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (03-06): أهم الشركات المستثمرة في الجزائر

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
China State Constraction Engineering Corporation	الصين	3.300
Indorama	سنغافورة	3.151
Grupo Ortiz Construction y Servicios Del Mediterraneo	إسبانيا	2.209
Tosyali Holding	تركيا	1.397
Taypa Tekstil	تركيا	900

المصدر: نشرة ضمان الاستثمار للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الكويت-العدد: 2-سنة 2018-ص13 و سنغافورة جاءت كثاني أهم دولة مستثمرة خلال الفترة نفسها، حيث تجسد شركة **Indorama** ثلاثة مشاريع استثمارية بقيمة 3.151 مليار دولار.

إسبانيا حلت ثالثة حيث تنفذ 6 شركات 10 مشروعات استثمارية بقيمة 2.565 مليار دولار، تصدرت مجموعة (Ortiz) الشركات الإسبانية المستثمرة في الجزائر منذ جانفي 2013، إذ تنفذ مشاريع ضخمة بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 2.209 مليار دولار.

تركيا حلت رابعة بأربعة مشاريع استثمارية تتعاضد قيمتها 2.313 مليار دولار، حيث تنفذ شركة **Tosyali Holding** مشروعاً بقيمة 1.397 مليار دولار، و تجسد شركة **Taypa Tekstil** مشروعاً بقيمة 900 مليون دولار. ألمانيا حلت في المرتبة الخامسة حسب ترتيب أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2013-2017)، حيث تنفذ 7 شركات 7 مشروعات بقيمة 380 مليون دولار، من بينها مؤسستان في إطار الشراكة، و يتعلق الأمر بالشراكة باين مؤسسة **Henkel** و المؤسسة الجزائرية لمواد التنظيف **ENAD** و الشراكة بين مجموعة **Messer** و المؤسسة الوطنية للغاز الصناعي. وقد تم خلال الخمسة أشهر الأخيرة إنجاز 15 مشروعاً صناعياً بمبلغ إجمالي يزيد عن 220 مليون دولار مع شركاء ألمان، من خلال مشاريع تتعلق أساساً بإنجاز علب السرعة و آليات الشحن و عتاد البناء و الغاز المضغوط.

قارة أفريقيا تمثلها جنوب أفريقيا في مجال مواد البناء عد شركة **PPC (Pretoria Portland Cement)** بـ 350 مليون دولار.

تتبعها فرنسا حيث تجسد 10 شركات 12 مشروعاً بقيمة إجمالية تصل 330 مليون دولار، أهمها شركة **GDF Patrex Total** ،

Suez Danone Elf و **Total fina**. تليها سويسرا حيث تنفذ 4 شركات 4 مشروعات بقيمة 330 مليون دولار، أهمها شركة **Lafarge Holcim** التي تجسد استثماراً بقيمة 277 مليون دولار خلال الفترة (2013-2017). هذا إضافة إلى شركة إيطالية تجسد مشروعاً بقيمة 232 مليون دولار، و شركتين بريطانيتين تجسدان مشروعين بقيمة 212 مليون دولار.

المبحث الثالث: قياس أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

تم في هذا القسم دراسة العلاقة بين المتغير نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي كمتغير مستقل، ونسبة نمو الناتج المحلي كمتغير تابع، وذلك كون هدفنا الأساسي هو التوصل إلى معرفة أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تحقيق الوصول إلى نمو اقتصادي في الجزائر، خلال فترة الدراسة والتي تمتد بين 1990 و2019، من خلال صياغة ذلك في نموذج قياسي و الاستعانة بمخرجات البرنامج الإحصائي Eviews12 لمعرفة اتجاهات الخوصصة و التنبؤ بها .

3-3-1 الجانب النظري للدراسة التطبيقية :

1- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية :

السلسلة الزمنية هي (مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني ، بحث كل فترة زمنية يقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة). وبمعنى آخر هي (مجموعة من المعطيات ممثلة عبر الزمن المرتب ترتيباً تصاعدياً).

وبما أن متغيرات النموذج عبارة عن سلاسل زمنية تمتد عبر الفترة (1990-2019) ، حيث أنه في الغالب إدخال السلاسل الزمنية في النموذج يؤدي إلى نتائج مضللة وهو ما يسمى بالانحدار الزائف ، لذلك لا بد من دراسة استقرارية هذه السلاسل الزمنية .

2- اختبار جذر الوحدة باستخدام إختبار ديكي فولر الموسع (سكون السلسلة الزمنية):

تعاني أغلب السلاسل الزمنية المتعلقة بالحياة الاقتصادية من عدم الاستقرار أي تحتوي على جذر الوحدة الذي يتجلى بأن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن، مما يؤدي إلى وجود ارتباط زائف ومشكلات في التحليل والإستدلال القياسي بسبب صعوبة نمذجة تلك السلاسل الزمنية، لذا يتم اللجوء إلى إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية (الوردي، 1990، ص 21-32). ويقصد بإستقرارية السلسلة الزمنية عدم وجود إتجاه عام للظاهرة صعوداً ونزولاً في المسار الزمني للسلسلة، فضلاً عن عدم وجود تقلبات موسمية أي لا تتغير خصائصها عبر الزمن، مما يجعل البيانات تتذبذب حول وسط حسابي مستقل عن الزمن.

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة خلال المدة الزمنية للمشاهدات، والتأكد من مدى إستقراريتها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة، فإذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة في قيمها الأصلية يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر أي $I(0)$ ، أما إذا إستقرت السلسلة بعد أخذ الفرق الأول فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى أي $I(1)$ ، أما إذا إستقرت السلسلة بعد أخذ الفرق الثاني فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي $I(2)$ وهكذا.

وبعد إجراء إختبارات السكون (الإستقرارية) باستخدام اختبارات جذر الوحدة يتحدد نوع الإختبار المناسب لدراسة السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة، حيث أن سكون السلسلة الزمنية عند المستوى الأصلي أو عند الفرق الأول أو عند كليهما، هو الذي يحدد نوع النموذج أو الإختبار الإحصائي (إختبار التكامل المشترك) المستخدم

في القياس والتقدير كما موضح في الشكل (03-04) الآتي:



المصدر: مالك علام عفات عودة الدليمي، قياس و تحليل محددات الطلب على النقود في الإقتصاد العراقي للمدة (1985-2015)، رسالة ماجستير، 2018، ص120.

3-تحديد درجة الابطاء المثلى للفروق:

إذ يتم إختبار فترات الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في المعادلة السابقة من خلال إستخدام نموذج متجه الإندثار الذاتي غير المقيد، وهناك خمس معايير مختلفة لتحديد الفترة وهي:

- معيار خطأ التنبؤ النهائي (Final Prediction Error – 1969) ويأخذ الصيغة الآتية:

$$FPE_{(P)} = \left[\frac{T + P - k}{k - p.k} \right]^k \cdot \det \sum e$$

2- معيار معلومات أكايكي (Akaike Information criterion-1973) ويأخذ الصيغة الآتية:

$$AIC_{(P)} = \ln \left[\det \left(\sum e \right) \right] + \frac{2k^2 P}{T}$$

3- معيار معلومات شوارز (Schwarz Criterion-1978) ويأخذ الصيغة الآتية:

$$SC_{(P)} = \ln \left[\det \left(\sum e \right) \right] + \frac{2k^2 P \ln (T)}{T}$$

4- معيار معلومات حنان وكوين (Hannan & Quinn Criterion-1979) ويأخذ الصيغة الآتية:

$$H. Q_{(P)} = \ln \left[\det \left(\sum e \right) \right] + \frac{2k^2 P \ln. \ln (T)}{T}$$

5- معيار نسبة الإمكان الأعظم (Likelihood Ratio Test).

إذ ان:

K: عدد المتغيرات في النموذج. T: عدد المشاهدات. P: عدد فترات الإبطاء.

$\sum e$: مصفوفة التباين والتباين المشترك المقدرة لبواقي النموذج.

وتتفق جميع تلك الإختبارات على أن فترة الإبطاء المثلى (P) هي تلك الفترة التي تعطي أدنى قيمة لمعظم المعايير عند الإختبار.

4- **تعريف التكامل المشترك**: يمكن أن يقال ان التكامل مشترك يشير الى طريقة الحصول على التوازن او علاقة طويلة المدى بين متغيرات غير مستقرة او انها تعني وجود تعديل تمنع الزيادة في الخطأ علاقة المدى الطويل. يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين (X_t, Y_t) أو أكثر حيث تؤدي التقلبات في إحدها ما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن ولاختبار فرضية وجود تكامل مشترك وللكشف عن علاقة التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية من أهمها:

5- **التكامل المشترك لأجل وجرانجر وفق طريقة الخطوتين.**

والتي تتلخص بتقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) في خطوتين:

الخطوة الأولى:

تقدير العلاقة طويلة الأجل باستخدام طريقة المربعات الصغرى

$$Y_t = \hat{a} + \hat{B}X_t + e_t$$

الخطوة الثانية:

تقدير العلاقة الديناميكية (قصيرة الأجل) باستخدام طريقة المربعات الصغرى

$$\Delta Y_t = a_1 \Delta X_t + a_2 e_t + \varepsilon_t$$

3-3-2 تقدير معلمات الانحدار و اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

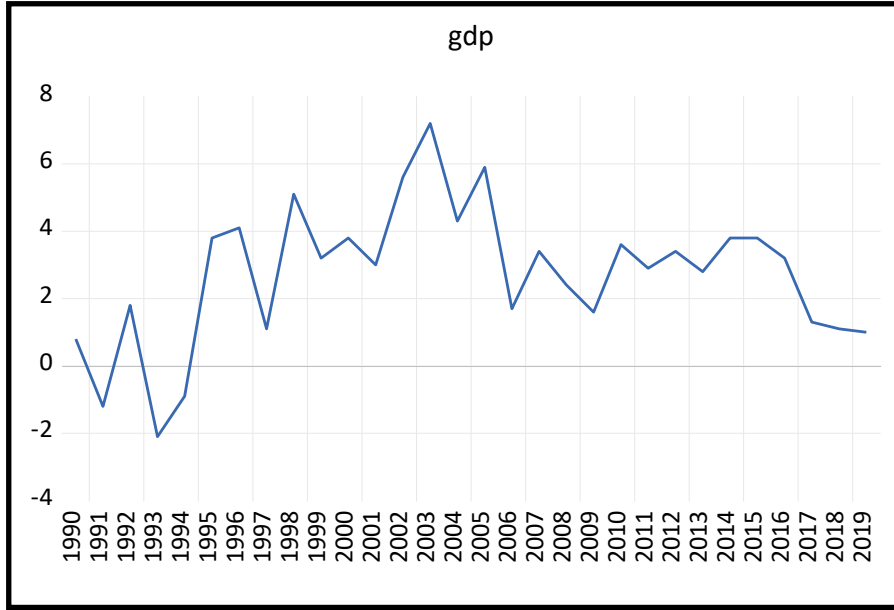
الطريقة والإجراءات:

يهدف هذا المبحث إلى معرفة أثر الاستثمار الأجنبية المباشرة على نمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2019، وذلك بغية الوصول إلى أهداف الدراسة واختبار فرضيتها.

1- تحديد متغيرات نموذج الدراسة:

انطلاقاً من النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبية المباشرة، تم بناء نموذج الدراسة بالاعتماد على بيانات سنوية لكل من نمو الناتج المحلي (GDP) كمتغير يقيس النمو الاقتصادي باعتباره متغير تابع والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) باعتباره متغير مستقل وذلك خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2019. وعليه قمنا بتمثيل بيانات متغيرات الدراسة على النحو التالي:

1-1- تطور النمو الاقتصادي في الجزائر: تم تمثيل بيانات نمو الناتج المحلي في الجزائر باستخدام برنامج *Eviews12* والمنحى موضح في الشكل التالي:
الشكل (03-05)

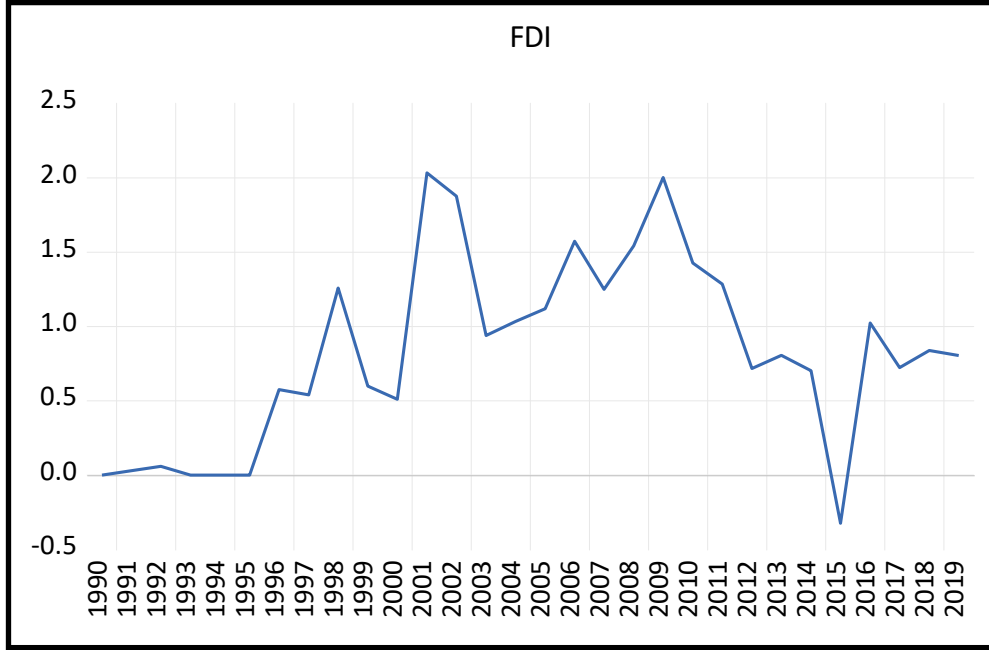


المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج *Eviews12*

من خلال الشكل رقم (03-05) يتضح أن معدل النمو الاقتصادي السنوي يتميز بعدم الاستقرار والتذبذب على طول الفترة المذكورة، حيث إنه خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي سجل أدنى مستويات له وبمعدلات سالبة أعوام 1991 و1993 و1994 بمعدلات 1.2% و-2.1% و89.0% ويرجع ذلك للتأثير العميق للأزمة السياسية والأوضاع الأمنية الصعبة على الجانب الاقتصادي، كما أنها الفترة التي عرفت مرحلة التعديل الهيكلي الذي اقترحه صندوق النقد الدولي على الجزائر للنهوض بإقتصادها وإخراجه من حال التعثر، الأمر الذي ساهم بعد ذلك في تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية وارتفاع معدلات النمو التي سجلت أعلى نسبة خلال عام 1998 بمعدل 1.5%، ومع دخول العشرية الجديدة واستقرار الأوضاع السياسية ساهم الارتفاع التدريجي لأسعار النفط في تبني الحكومة عدة برامج لدعم النمو الاقتصادي وكان من بينها : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) وهي كلها برامج تهدف لتعزيز عملية النمو واستعادة التوازن الاقتصادي. (منصوري ورحمة، 2016، ص 320-344)

حيث كان للبرنامج الأول آثار إيجابية نوعاً ما على معدل النمو الاقتصادي، حيث سجل أعلى مستويات له خصوصاً أعوام 2002 و2003 و2004 بمعدلات 6.5% و2.7% و3.4%، غير أن هذا التحسن لم يستمر بدليل انخفاضه بعد ذلك لمستويات لم تتجاوز 4% خلال السنوات الأخيرة، كما سجل معدل النمو خلال السنتين الأخيرتين 2017 و2018 نسبة 6.1% و1.2% ويرجع التحسن الطفيف لمعدل النمو في عام 2018 حسب تقرير آفاق الاقتصاد العربي لتحسن النشاط الاقتصادي الذي ساهمت فيه عدة عوامل تمثلت في ارتفاع أسعار النفط والحد من الواردات الاستهلاكية واللجوء للتمويل الداخلي لسد عجز الموازنة

والاستفادة من التعافي النسبي لنشاط الاقتصاد العالمي. (تقرير آفاق الاقتصاد العربي، 2019، ص 19).
 1-2- تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر: تم تمثيل بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر باستخدام برنامج *evIEWS12* والمنحى موضح في الشكل (03-06) التالي:



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج *EvIEWS12*

من خلال النظر في المنحنى نلاحظ ان سلسلة *FDI* مرت بعدة مراحل حيث أخذت ميل تقريبا منعدم في المرحلة الاولى الى غاية 1995 وذلك نظرا للأوضاع الاقتصادية وكذلك الظروف الأمنية التي مرت بها البلاد ، ثم يشهد التدفق تدبب لآكن بميل موجب و أحسن بكثير من المرحلة الأولى وذلك ناتج عن الإصلاحات التي انتهجتها الجزائر في هذه الفترة ، ليعد الميل ويأخذ الاتجاه السالب في 2015 وهذا ناتج عن الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد ، ثم عاد بعد ذلك للاستقرار في وتيرة.

2- صياغة نموذج الدراسة: انطلاقا مما سبق تم صياغة النموذج الاقتصادي للدراسة على النحو التالي:

$$GDP = f(FDI)$$

بعد صياغة النموذج الاقتصادي، فمن الضروري تحويله إلى النموذج الاقتصادي القياسي وفق الصياغة الرياضية التالية:

$$GDP = \alpha_0 + \alpha_1 FDI + \varepsilon_t$$

بحيث أن:

α_0, α_1 تمثل معالم النموذج.

ε_t : حد الخطأ.

بعد صياغة النموذج القياسي للدراسة وجب علينا تقديره واختبار مدى فعاليته. وذلك وفق الخطوات التالية:

3- الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة موضح في الجدول التالي:

الجدول (03-07): الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

	نمو الناتج المحلي الاجمالي % gdp	الاستثمار الاجنبي المباشر % fdi
Mean	2.717	0.832
Median	3.100	0.805
Maximum	7.200	2.033
Minimum	-2.100	-0.324
Std. Dev.	2.071	0.636
Skewness	-0.287	0.113
Kurtosis	3.129	2.272

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج Eviews12

نلاحظ من خلال الجدول أن متوسط نمو الناتج المحلي قدرت ب 2.717 وأن أعلى قيمة قدرت ب 7.200 وأقل قيمة قدرت ب -2.100. فيما قدر متوسط الاستثمار الاجنبي المباشر ب 0.832 وأن أعلى قيمة قدرت ب 2.033 وأقل قيمة قدرت ب -0.324.

4- مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

الجدول (03-08): مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

fdi	Gdp	
	**1	نمو الناتج المحلي الإجمالي % gdp
**1	*0.385	الاستثمارات الأجنبية المباشرة % fdi

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج Eviews12

نلاحظ من خلال الجدول وجود ارتباط موجب و معنوي بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر قدر ب 0.385 وهذا يتوافق مع طبيعة المؤشرات الاقتصادية حيث كلما زادت قيمة الاستثمارات الأجنبية تزداد قيمة النمو الاقتصادي، ويشير ضعف القيمة إلى وجود مؤشرات أخرى تؤثر في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

5- تقدير نموذج الدراسة:

اختبار جذر الوحدة

تم إجراء اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي فولر المطور **Augmented (ADF) Dickey-Fuller Test** وأظهرت النتائج كما في الجدول التالي:

الجدول (09-03): اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

المتغيرات	المستوي			الفرق الأول			درجة الاستقرار
	بالثابت	بثابت و اتجاه	بدون ثابت و بدون اتجاه	بالثابت	بثابت و اتجاه	بدون ثابت و بدون اتجاه	
gdp	-3.235	-3.123684	-0.997840	-8.596	-8.803	-8.75	عند الفرق الأول
fdi	-2.749	-2.70	-1.329	-5.605	-5.706	-5.675	عند الفرق الأول
القيمة الحرجة	1%	-3.679322	-4.309824	-2.650145	-3.689194	-4.323979	-2.650
	5%	-2.967767	-3.574244	-1.953381	-2.971853	-3.580623	-1.953
	10%	-2.622989	-3.221728	-1.609798	-2.625121	-3.225334	-1.61

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال نتائج دراسة استقرارية المتغيرات، نلاحظ أن كل المتغيرات غير مستقرة عند المستوى (level) أي وجود جذر وحدة، واستقرت السلاسل عند أخذ الفروق الأولى مما يعني أن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى وبالتالي يوجد علاقة تكامل طويلة الأجل بين المتغيرين وبالتالي يمكن إجراء التكامل المشترك. مما يعني أن النموذج المناسب لاختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة بالنسبة للمتغير التابع gdp نمو الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) مع المتغير المستقل fdi الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

6- تحديد درجة الإبطاء:

جاءت نتائج فترات الإبطاء على الشكل التالي

الجدول (03-10): نتائج اختيار عدد فترات التباطؤ.

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: GDP FDI

Exogenous variables: C

Date: 05/06/22 Time: 20:04

Sample: 1990 2019

Included observations: 26

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
5.816695	5.885604	5.788827	1.119799	NA	-73.25475	0
5.630957*	5.837682*	5.547352*	0.881318*	12.63085*	-66.11558	1
5.939787	6.284329	5.800446	1.143839	1.146570	-65.40580	2
6.183365	6.665725	5.988288	1.404594	2.277152	-63.84775	3
6.460191	7.080368	6.209378	1.809911	1.472246	-62.72191	4

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج Eviews12

نلاحظ من خلال الجدول أن الخمس معايير إختارو فترة إبطاء واحدة (lag=1) لهذا سنختار فترة إبطاء واحدة.

7-تقدير العلاقة طويلة الأجل:

بعد تحقق الشرط الضروري لتطبيق التكامل المشترك بطريقة انجل- غرانجر وهو أن تكون السلسلتين من نفس المرتبة، قمنا بتقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل بإستخدام طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية (OLS) كخطوة أولى وهي من الشكل:

$$gdp_t = \widehat{\alpha_0} + \widehat{\alpha_1}fdi_t + e_t$$

، تم تقدير معلمات الأجل الطويل لمتغيرات الدراسة وفق نموذج التكامل المشترك لانجل – غرانجر ; , والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول (03-11): العلاقة طويلة الأجل

Dependent Variable: GDP

Method: Least Squares

Sample: 1990 2019

Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	1.254164	0.567485	2.210039	0.0354
C	1.673624	0.590578	2.833875	0.0084
R-squared	0.148529	Mean dependent var		2.716667
Adjusted R-squared	0.118120	S.D. dependent var		2.070663
S.E. of regression	1.944528	Akaike info criterion		4.232256
Sum squared resid	105.8733	Schwarz criterion		4.325669
Log likelihood	-61.48384	Hannan-Quinn criter.		4.262140
F-statistic	4.884274	Durbin-Watson stat		1.479567
Prob(F-statistic)	0.035447			

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج Eviews12

يمكن كتابة نموذج الأجل الطويل على الشكل التالي :

$$GDP = 1.254164 * FDI + 1.673624$$

نلاحظ من خلال الجدول وجود اثر طويل الأجل موجب ومعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي قدر ب 1.25 وتحصلنا على قيمة فيشر المحسوبة قدرت ب 4.88 و بقيمة إحصائية 0.035 والتي تدل على ان النموذج جيد. تفسر هذه النتيجة بإمكانية الاستفادة منها في الوصول إلى مستويات عالية في النمو الاقتصادي باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم بشكل فعال بدفع عجلة التنمية في الجزائر.

3-3-3 تقييم النموذج القياسي

التقدير في المدى القصير عن طريق نموذج تصحيح الخطأ:

بعد تقدير العلاقة طويلة الأجل وقبل تقدير العلاقة الديناميكية (قصيرة الأجل) باستخدام طريقة المربعات الصغرى نجد سلسلة البواقي e_t للعلاقة في الأجل الطويل ونختبر درجة إستقراريتها حيث أن الاختبار المعتمد لاختبار إستقرارية البواقي هي طريقة ديكي فولر الموسع وقيم T المحسوبة تقارن بالقيمة الحرجة في جدول Mckinnon عند مستوى معنوية 5% والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول (03-12): اختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي.

المتغيرات	المستوى		
	بالتأبث	بالتأبث و إتجاه	بدون تأبث و بدون إتجاه
e_t	-3.98	-3.89	-4.056
5%	-3.34	3.34	-3.34

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الجدول و المقارنة بين قيمة T المحسوبة والقيم الجدولية في جدول Mckinnon نلاحظ أن جميع القيم هي أصغر من القيمة الحرجة، وبالتالي فإن سلسلة البواقي e_t مستقرة عند المستوى عند مستوى معنوية 5% أو متكاملة من الدرجة صفر، ومنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، وأحسن تفسير للعلاقة بين المتغيرين هي علاقة تصحيح الخطأ. قبل التقدير لابد من التطرق إلى مشاكل الانحدار الخطي البسيط عن طريق اختبارات تشخيصية لاختبار صحة وملائمة النموذج. وهي على النحو التالي:

1- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي: اعتمدنا على اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول (03-13): نتائج اختبار IM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.853977	4Prob. F(2,2)	0.4383
Obs*R-squared	1.926667	Prob. Chi-Square(2)	0.3816

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج Eviews12

من الجدول السابق نلاحظ قيمة F تساوي 0.853977 عند مستوى معنوية 0.4383، وكذلك قيمة كاي مربع تساوي 1.926667 عند مستوى معنوية 0.3816 مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بأنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي بين البواقي في النموذج.

2- اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء (Heteroscedasticity): لإختبار ثبات عدم التباين الأخطاء إعتدما على اختبار (ARCH) والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول (03-14): نتائج عدم ثبات التباين المشروط بالإنحدار الذاتي (ARCH)

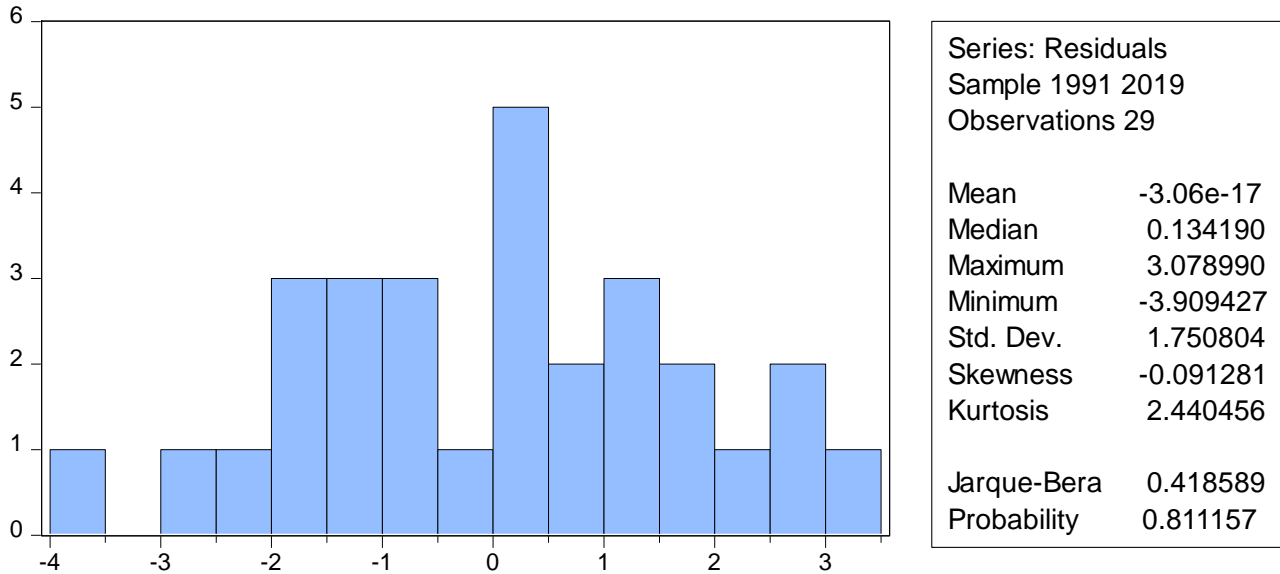
F-statistic	0.160095	Prob. F(1,26)	0.6923
Obs*R-squared	0.171355	Prob. Chi-Square(1)	0.6789

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج Eviews12

نلاحظ من خلال الجدول أن القيم المعنوية أكبر من مستوى دلالة 5% وبالتالي قبول فرضية العدم التي تقرر بثبات التباين .

اختبار إعتدالية النموذج: وذلك باختبار التوزيع الطبيعي للبواقي وهذا بالاعتماد على اختبار Jarque-Bera والنتائج موضحة كالآتي:

الشكل (03-07): نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (JB).



المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج Eviews12

بينت النتائج أن قيمة Jarque-Bera تساوي 0.418589 بمستوى معنوية 0.811157 وهي أكبر من 5% وبالتالي البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

بعد التأكد من صحة وسلامة النموذج تم تقدير علاقة تصحيح الخطأ في الأجل القصير كما في الجدول التالي:

الجدول(03-15): علاقة الأجل القصير تصحيح الخطأ.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.045965	0.337899	0.136033	0.8928
DFDI	0.024903	0.623350	0.039950	0.9684
ET(-1)	-0.685460	0.182067	-3.764881	0.0009
R-squared	0.359575	Mean dependent var	0.006897	
Adjusted R-squared	0.310312	S.D. dependent var	2.187779	
S.E. of regression	1.816895	Akaike info criterion	4.129833	
Sum squared resid	85.82881	Schwarz criterion	4.271277	
Log likelihood	-56.88257	Hannan-Quinn criter.	4.174131	
F-statistic	7.299032	Durbin-Watson stat	2.113029	
Prob(F-statistic)	0.003048			

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج Eviews12

$$DGDP = 0.045965 + 0.024903 * DFDI - 0.685460 * ET(-1)$$

نلاحظ من الجدول أن معلمة إبطاء حد تصحيح الخطأ ECT قيمتها سالبة ومعنوية وتكشف عن سرعة عودة متغير نمو الناتج المحلي الإجمالي نحو قيمته التوازنية في الأجل الطويل حيث في كل فترة زمنية نسبة اختلال التوازن من الفترة (t-1) عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل 68.5% من هذا الاختلال في الفترة t إلى أن يصل إلى التوازن في المدى الطويل بعد حوالي عام ونصف تقريباً في المدى الطويل، إن ظهور البواقي في النموذج بقيمة سالبة ومعنوية يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وبالتالي يجب تصحيح الاختلال في المدى القصير وهذا ما أكدته عدم معنوية أثر نسبة نمو الناتج المحلي و الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأجل الطويلة

ظهور قيمة البواقي في المدى القصير يدل على أن قيمة الناتج المحلي في المدى القصير لا تتساوى مع قيمته في المدى الطويل، لذلك في المدى القصير يكون هناك تصحيح جزئي لهذا الاختلاف، حيث يمثل معامل تصحيح الخطأ مؤشر تعديل القيمة الفعلية للناتج المحلي الإجمالي اتجاه قيمته التوازنية للفترة الأخرى.

يقيس نسبة الاختلال في الفترة السابقة t-1 ويتم تعديلها في الفترة t وهذا ما تحصلنا عليه بإشارة معنوية وظهور العلاقة المتوقعة السالبة في معامل حد تصحيح الخطأ وبالتالي وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة وهذا ما يفسر معنويته في المدى الطويل، أي أن الناتج المحلي الإجمالي يصحح من اختلال قيمته التوازنية من كل فترة زمنية ماضية .

4-إختبار السببية: Granger Causality Test

يمكننا هذا الاختبار من معرفة اتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، في اتجاه واحد أو اتجاه متبادل، كما أنه من الممكن أن لا تكون علاقة سببية بينهما. والنتائج موضحة في الجدول (16-03) التالي:

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 05/16/22 Time: 20:04

Sample: 1990 2019

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DFDI does not Granger Cause DGDP	28	0.06394	0.8024
DGDP does not Granger Cause DFDI		0.22031	0.6429

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الجدول نلاحظ القيمة الاحتمالية الموافقة للإحصائية فيشر أكبر من مستوى معنوية 5% و منه نقبل فرضية العدم، ونرفض الفرضية البديلة وبالتالي لا توجد سببية بين الفرق الأول لنمو الاقتصاد مع الفرق الأول للاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي لا يوجد أثر للاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير وهذا ما تؤكدته النتائج السابقة بوجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المغطاة بالدراسة، وبناء على نتائج اختبار السببية اتضح لنا أن:

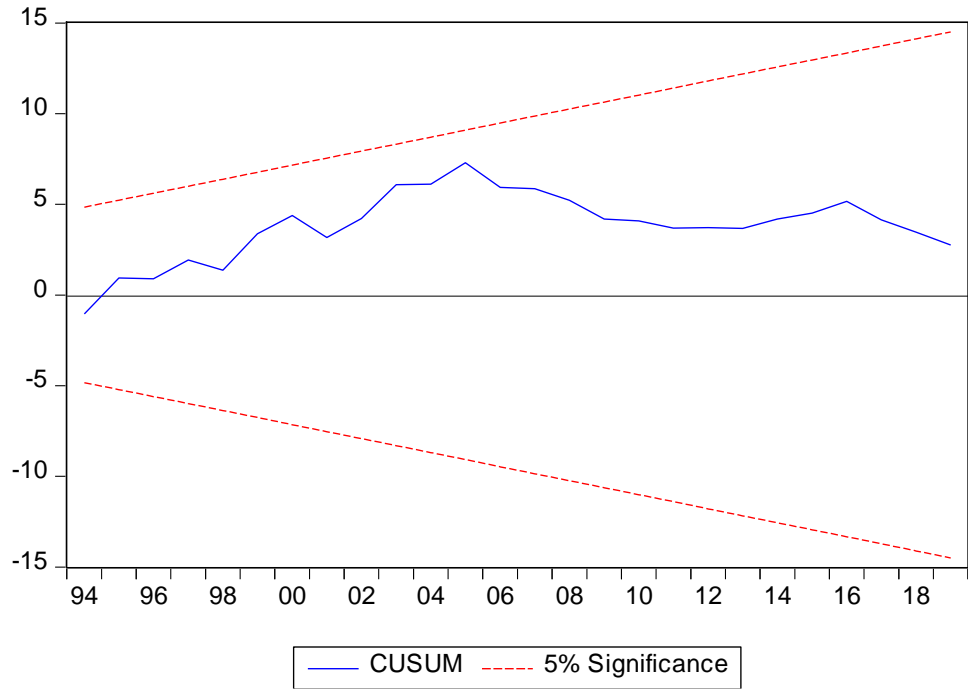
المتغير التابع: وهو المتغير المراد تفسير سلوكه وهو يمثل إجمالي الناتج المحلي

المتغير المستقل: وهو المتغير الذي له القدرة على تفسير المتغير التابع ويمثل الاستثمار الأجنبي في الأجل طويلة. وهذا يتفق مع دراسة Ali and Mingque بعوان يقود الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نمو اقتصادي، حيث

توصلة الدراسة الى أنه خلال الفترة القصيرة لا توجد علاقة سببية مباشرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

❖ اختبار الإستقرار النموذج:

اعتمدنا على اختبار إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة Cumulative Sum of Squares Recursive Residual (CUSUM SQ). الذي يوضح مدى إستقرار و إنسجام المعلمات طويلة الأجل مع معلمات الأجل القصير، وكذلك توضح مدى وجود أي تغير هيكل في البيانات. نتائج الاختبار موضحة في الشكل (08-03) التالي:



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الشكل نلاحظ أن الخط البياني يقع داخل الحدود الحرجة وبالتالي نستطيع القول بأن هناك استقرار وانسجام بين معلمات الأجل القصير مع معلمات الأجل الطويل، مع عدم وجود تغير هيكل في البيانات.

مناقشة النتائج:

من خلال الدراسة الحالية تم التوصل الى عدة نتائج نذكر منها :
-وجود علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019).

-يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لكن بنسب ضعيفة وهذا راجع لأن الجزائر بشكل أكبر على قطاعات أخرى.

-وجود علاقة ارتباط موجبة بين الاستثمار الاجنبي والنمو وهذا تتفق مع دراسات **Ali and Mingque** هذه يفسر تأثير الاستثمار الاجنبي على النمو الاقتصادي .

-وجود تأثير ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر .

-في الأجل الطويل توجد علاقة ايجابية معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي

-في الاجل القصير وجود علاقة غير معنوية كون الاستثمار الأجنبي المباشر يحتاج الى وقت أطول وتوفر عوامل كثيرة تسمح له بنقل الأثر الايجابي للاقتصاد المضيف، زيادة على ذلك الامتيازات التي تقدمها الجزائر لجذب

الفصل الثالث قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2019)
رؤوس الأموال الأجنبية وذلك بالإعفاءات الضريبية لفترات معينة وغيرها ما يجد من الآثار الايجابية خلال الأجل القصيرة.
عدم وجود سببية بين متغير الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي .

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا من خلال فصلنا هذا بدراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ممثلاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2019) وهذا عن طريق استخدام الطرق والأساليب الكمية ومنهج الاقتصاد القياسي بهدف التوصل إلى طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تم تحديد النموذج القياسي وجمع بيانات المتغير المستقلة والمتغير التابع في الدراسة القياسية من عدة مصادر مختلفة حيث أظهرت وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيراتها، حيث توصلت الدراسة إلى أن نتائج القياس كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، أي أن هناك أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر، بالرغم من صغره كان له أثر إيجابياً على الناتج الإجمالي، كما توصلت الدراسة كذلك إلى وجود علاقة الطردية والمعنوية في الأجل الطويل يمكن الاستفادة منها في الوصول إلى مستويات عالية من النمو الاقتصادي باعتبار الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن أن تسهم بشكل فعال بدفع عجلة التنمية في الجزائر.

الخاتمة

الخاتمة :

في ضوء ما سبق في هذه المذكرة ، يتضح أن تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم النامي قد تغيرت ، حيث أصبحت قضية الاستحواذ واحدة من القضايا الضرورية والحاسمة ، وليست مسألة نقاش ، حيث أن معظم يتبارون لإيجاد طرق وآليات لجذبها ، حيث أنها أصبحت سوقاً تنافسية بشكل مطرد ، وتسعى الدول النامية جاهدة لتوفير الحوافز والمؤسسات والضمانات الفعالة لتسهيل التحسين.

مناخ الاستثمار والعوامل التي توفر تسوية له ما لم تواجه فقدان أحد مفاتيح النمو الاقتصادي.

باختصار ، يجب على الحكومة الجزائرية تسريع وتيرة الإصلاح وزيادة الاستثمار في تحسين المناخ ووضع سياسات ترويجية حقيقية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ينعكس في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل ونقل التكنولوجيا وما إلى ذلك.

أولاً: اختبار الفرضيات

- تبين من خلال دراستنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة فعالة لتمويل البلدان النامية ، و وهذا يؤكد تدفق رأس المال من دولة إلى أخرى وتمويل المشاريع المختلفة حيث تنص الفرضية الأولى على أنه يمكن النظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر مهم للتدفقات الوافدة أصبح التمويل الدولي البديل الرئيسي للإقراض الدولي.
- من خلال دراستنا للنمو الاقتصادي ، اكتشفنا أن هناك العديد من النظريات المهمة التي تفسر النمو الاقتصادي كالنظرية الكلاسيكية كما حللها آدم سميث وديفيد ريكاردو بالإضافة إلى النظرية النيوكلاسيكية ونظريات النمو الكينزية ، حيث تتميز هذه النظريات باختلافاتها واختلافها بسبب افتراضاتها المختلفة تتنوع وجهات نظرها ، لكنها توافق على أن العمل ورأس المال ضروريان لتحقيق الأهداف النمو الاقتصادي ، ورفض الفرضية الأولى بأن هناك فرضية نمو كلاسيكية هذا هو الافتراض المهم الوحيد لتفسير النمو الاقتصادي.
- من خلال تحليل الوضع الفعلي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2019) تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كان منخفضاً بشكل عام خلال هذه الفترة خاصة بين التسعينيات و (2014-2015) حيث أنها لا تعكس الإمكانيات المتاحة في الجزائر ، وكذلك بسبب مناخ الاستثمار غير الجذاب وعدم الرضا التام عن القانون التي أنشأتها الحكومة الجزائرية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر ، مما يؤكد صحة الفرضية الثالثة ، أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر كان ضعيف خلال الفترة (1990-2019).
- من خلال مصفوفة المعاملات الارتباط تشير القيمة الضعيفة الى وجود مؤشرات أخرى تؤثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة والتي تنص على أن هناك متغيرات أخرى تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019).

ثانياً: نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة والتي حاولنا فيها قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (1990-2019) توصلنا الى عدة نتائج أهمها:

- وجود علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) حيث كانت نفس النتائج في الدراسة (siddique et al).
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لكن بنسب ضعيفة وهذا يرجع لأن الجزائر تعتمد بشكل أكبر على قطاع المحروقات ، كما أن هذا ماتوصل له دراسة كل من (شوقي جباري ، مفتاح صليحة).

- وجود تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، إذ معظم الدراسات توصلت له ولاكن بنسب متفاوتة لتغير الفترة الزمنية وإضافة متغيرات للدراسة من بين الدراسات المتحصلة على أثر إيجابي هي كل من (viktoria) .
 - يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد أهم مصادر التمويل الخارجي .
 - تتوقف التأثيرات الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول على مدى تهيئة وتوفير بنية متكاملة وجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.
 - إن التوصيلات النظرية للنمو الاقتصادي يمتد جذورها لجهود كل من ادم سميث وريكاردو وماركس، وتصب في تحديد أسباب التفاوت في توزيع الدخل بين طبقات المجتمع الثلاثة وهي العمال، أصحاب رؤوس الأموال وملاك الأراضي، ومن تم تتبع اثار النمو الاقتصادي على طريقة توزيع الدخل فيما بين عوامل الإنتاج.
 - تتوفر الجزائر على العديد من المؤهلات التي تجعل منها قطبا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يرجع لتمتعها بموارد طبيعية وبشرية وموقع جغرافي متميز، غير أن مناخ الاستثمار في الجزائر يعاني من عقبات وتجاوزات كالفساد والبيروقراطية...إلخ.
 - إن الاستثمار الأجنبي المباشر في تطور مستمر من خلال الزيادة المستمرة في عدد المشاريع خلال الفترة(2002-2017) وبالتالي تحقيق زيادة في مناصب الشغل وهذا ما ساهم في تحقيق تدفقات مقبولة من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.
 - يعتبر القياس الاقتصادي من أهم الأساليب الإحصائية في حل المشاكل القياسية.
 - الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي تربطهما علاقة طردية حيث كلما زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كلما أدى ذلك إلى الرفع من مستوى النمو الاقتصادي.
- وعلى نحو من كل هذه النتائج التي توصلنا إليها في دراستنا كانت تقريبا نفس النتائج مع الدراسات السابقة بوجود أثر إيجابي بين الاستثمار الأجنبي و النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وعدم وجود أثر في الأجل القصير.

ثالثا: التوصيات

- توفير قاعدة بيانات حقيقية شاملة تكون متاحة على مواقع الانترنت تشمل كافة المعلومات التي من شأنها المساعدة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كإعداد خرائط تبين مواقع انتشار الثروات الباطنية، وكذا شبكة الطرق البرية وسكك الحديد المتوفرة ومدى قري أو بعد مصادر المياه والكهرباء والغاز من مواقع الاستثمار، مع ضرورة التحديث المستمر لهذه المعلومات بشكل دوري.
- تطهير المحيط الاقتصادي من البيروقراطية والرشوة والفساد، وهذا باعتماد الحكم الراشد(الحوكمة) في إدارة الاقتصاد الوطني عن طريق بناء دولة المؤسسات والفصل بين السلطات وتحقيق مبادئ الشفافية والإفصاح، المساواة، وسيادة القانون
- العمل على تعزيز كفاءة القطاع التشريعي، من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، مع تخفيف الإجراءات و الرسوم، وتفعيل قوانين المنافسة، ومنع الاحتكار، وحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، مع إدخال تعديلات مستمرة على التشريعات والقوانين السائدة بالشكل الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الاستثماري،
- السماح للاستثمارات التي تستخدم تكنولوجيا متقدمة بتملك المشروع بالكامل بشرط قيامها بتصدير أكبر حجم ممكن من الإنتاج إلى الخارج، وهذا حتى لا تتأثر سلبا على الحصة السوقية للشركات المحلية.
- متابعة المستثمر المحلي في تدعيم مشروعه ماديا وماليا مع تقديم دراسات أولية ونهائية يراد تنفيذها

والحد من العراقيل التي تبطئ في استمرارية أو توسيع المشروع.

- وجوب إعداد الندوات والملتقيات الاقتصادية ونشرها حتى يتسنى للفرد الجزائري فهم ما يحيط به من شبح العولمة الاقتصادية.

رابعاً : آفاق الدراسة:

بعد عرض النتائج التي توصلنا إليها والاقتراحات ذات الصلة بالموضوع، تبرز العديد من المواضيع التي تحتاج إلى المزيد من البحث والتأصيل التي قد تشكل نواة لأبحاث علمية في المستقبل:

- الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على التغيرات الهيكلية للقطاعات الاقتصادية في الجزائر.
- قياس وتحليل أثر التدفقات المالية الدولية على النمو الاقتصادي لقطاع الاتصالات في الجزائر.
- تحديد القطاعات الاقتصادية الداعمة لتطبيق سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

قائمة المراجع

الكتب :

- أسامة بشير دباغ. (2003). *مقدمة في الاقتصاد الكلي*. الإسكندرية: دار المناهج للنشر و التوزيع.
- إسماعيل شعباني. (1997). *مقدمة في اقتصاد التنمية*. الجزائر: دار هومة.
- إسماعيل محمد قانة. (2012). *اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)*. الأردن: دار أسامة للنشر و التوزيع.
- أشواق بن قدور. (2013). *تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي*. عمان: دار الياض للنشر و التوزيع.
- القرشي مدحت. (2007). *التنمية الاقتصادية: نظريات و سياسات و موضوعات*. عمان: دار وائل للنشر.
- الوردي، عدنان هاشم. (1990). *أساليب التنبؤ الإحصائي طرق و تطبيقات*. جامعة البصرة .
- بن قدور، أ. (2013). *تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي*. عمان: دار الياض للنشر و التوزيع.
- تقرير آفاق الاقتصاد العربي. (2019). أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
- توفيق سالم النجفي، و تركي محمد صالح القرشي. (1988). *مقدمة في اقتصاد التنمية*. العراق: دار الكتاب للطباعة و النشر.
- حسن خلف فليح. (2010). *العولمة الاقتصادية*. عمان، الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع.
- خالد راغب الخطيب. (2009). *التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات في ضوء معايير التدقيق الدولية*. عمان، الأردن: دار البداية ناشرون و موزعون.
- خالد محمد جميل. (2014). *أساسيات الاقتصاد الدولي*. الأردن، عمان: الأكاديميون للنشر و التوزيع.
- رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي. (2013). *التمويل الدولي*. عمان، الأردن: دار الأيام للنشر و التوزيع.
- سليمان عمر محمد الهادي. (2010). *الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق البيئة في ضوء الاقتصاد الإسلامي*. الأردن: الأكاديميون للنشر و التوزيع.
- عباس، ع. (2009). *إدارة الأعمال الدولية*. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة.
- عبد السلام أبو قحف. (2001). *اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي*. بيروت: مكتبة الاشعاع للنشر و التوزيع.
- عبد العزيز قاسم محارب. (2001). *التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من المنظور الإسلامي*. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- عبد القادر تومي. (2009). *العولمة من الاقتصاد إلى الأبيولوجيا*. الجزائر: دار كنوز الحكمة للنشر و التوزيع.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية. (2003). *اتجاهات حديثة في التنمية*. الإسكندرية: دار الجامعة للنشر.
- عبد اللطيف مصطفى، و عبد الرحمن سانية. (2014). *دراسات في التنمية الاقتصادية*. لبنان، بيروت: مكتبة حسن العصرية للنشر و التوزيع.
- عبد المطلب عبد الحميد. (2006). *اقتصاديات المشاركة الدولية*. مصر: دار الجامعة.
- عدنان داود محمد العذاري. (2015). *الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية و التنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية*. الأردن، عمان: دار عياد للنشر و التوزيع.

- عدنان هاشم الوردى. (1990). أساليب التنبؤ الإحصائي طرق وتطبيقات. جامعة البصرة.
- فليج، خ. ح. (2006). التنمية و التخطيط الاقتصادي. دار الكتاب العالمي للنشر و التوزيع.
- قاسم نايف علوان. (2009). ادارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق). الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- كردي، أ. (2001). آفاق وضمانات الاستثمارات العربية الأوربية. بيروت: مركز الدراسات العربي الأوربي.
- كمال بكري. (1986). التنمية الاقتصادية. بيروت: دار النهضة العربية.
- مبروك عبد المقصود نزيه. (2006). الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- محسن العبادي. (2016). الاستثمارات بالعملة الأجنبية. عمان، الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع.
- محمد إسماعيل بن فانة. (2012). اقتصاد التنمية (نظريات- نماذج- استراتيجيات). عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- محمد حسن دخيل. (2009). إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة (دراسة مقارنة). لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
- محمد عبد العزيز عجمية. (2010). التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق. الاسكندرية: دار الجامعية.
- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف. (2000). التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية. الإسكندرية: دار الجامعة.
- محمد عبد العزيز عجمية، و إيمان عطية ناصف. (2008). التنمية الاقتصادية (المفاهيم والخصائص- النظريات الاستراتيجية- المشكلات). مصر: مطبعة البحيرة.
- محمد عبد العزيز عجمية، و عبد الرحمن يسرى أحمد. (1999). التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- محمد عبد العزيز عجمية، و محمد علي الليثي. (2004). التنمية الاقتصادية. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- محمد عبد العزيز عجمية. (1994). التنمية الاقتصادية " مفهومها، نظرياتها، سياساتها". الإسكندرية: شباب الجامعة.
- محمد عبد العزيز عجمية، و إيمان عطية ناصف. (2004). التنمية الاقتصادية. الإسكندرية.
- محمد مدحت عجمية، و احمد الطاهر سهير. (1999). النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية. الاسكندرية: مكتبة الاشعاع الفنية.
- محمد مطر. (2006). إدارة الاستثمار. الأردن، دار وائل للنشر.
- محمد ناجي حسن خليفة. (2001). النمو الاقتصادي: نظرية ومفهوم. القاهرة: دار القاهرة للنشر.
- مختار رنان. (2009). التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي. الجزائر: منشورات الحياة.
- مدحت القرشي. (2007). التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات. الأردن: دار وائل للنشر.
- مدحت غسان. (2013). الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة. الأردن: دار الراهة للنشر والتوزيع.
- مصطفى محمد مدحت، و احمد عبد الطاهر سهير. (1999). النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية. الإسكندرية: مكتبة الإشعاع الفنية.
- مصطفى، أ. ف. & حسن، س. م. (2000). تطور الفكر و الوقائع الاقتصادية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- منصوري، أ. (2012). تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية. الأردن، عمان: دار الراهة للنشر والتوزيع.

- ميشيل تودارو. (2006). *التنمية الاقتصادية*. (محمود حسن حسين، و محمود حامد حمود، المترجمون) جدة: دار المريخ للنشر.
- ميشيل ت. (2006). *التنمية الاقتصادية*. م. ح. حسين & م. ح. حمود (Trads.)، جدة: دار المريخ للنشر.
- نعيمة أوعيل. (2016). *واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998-2005*. مصر: دار مكتبة الوفاء القانونية.

الرسائل و الأطروحات

- العبد محمد بيوض. (2011). *تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغربية (دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب)* (مذكرة ماجستير). الجزائر، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، سطيف: جامعة فرحات عباس.
- برجي ن. (2013). *الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية (دراسة حالة الجزائر)* (أطروحة دكتوراه). الجزائر، تخصص اقتصاد التنمية، أم البواقي: جامعة العربي بن مهيدي.
- بن حسين ناجي. (2007). *دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر (أطروحة دكتوراه)*. الجزائر، تخصص علوم اقتصادية، قسنطينة: جامعة منتوري.
- جوامع لبيبة. (2015). *أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية -2012 2000)* (أطروحة دكتوراه). تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- حسيبة بليل. (2015). *أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية ونماذج النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية: حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه)*. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير: جامعة الجزائر 3.
- خيالي رخ. (2016). *دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2012 - 2000* (مذكرة ماجستير). (الجزائر، تخصص مالية دولية، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
- رفيق نزاري. (2008). *الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي (دراسة حالة تونس، الجزائر والمغرب)* (مذكرة ماجستير). الجزائر، تخصص اقتصاد دولي، باتنة: جامعة الحاج لخضر.
- زواوية حالم. (2018). *جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في الطاقات المتجددة وأثره على النمو الاقتصادي المستدام-دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (2014-1980)* (أطروحة دكتوراه). الجزائر، جامعة فرحات عباس، سطيف.
- زواوية حلام. (2018). *جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في الطاقات المتجددة وأثره على النمو الاقتصادي المستدام-دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (2014-1980)* (أطروحة دكتوراه). سطيف، جامعة فرحات عباس، الجزائر.
- سيد أحمد كبداني. (2013). *أثر النمو الاقتصادي على عدالة التوزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية (أطروحة دكتوراه)*. تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد.
- سيد أحمد كبداني. (2013). *أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية (أطروحة دكتوراه)*. الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان: تخصص اقتصاد.
- شادي جمال الغرباوي. (2015). *أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين (مذكرة ماجستير)*. فلسطين، الجامعة الإسلامية، غزة: تخصص اقتصاديات التنمية.

قائمة المراجع :

- شهيناز صياد. (2013). الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (مذكرة الماجستير). الجزائر، تخصص مالية دولية: جامعة وهران.
- شوقي جباري. (2015). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي (أطروحة دكتوراه). تخصص اقتصاد التنمية، أم البواقي: جامعة العربي بن مهيدي.
- عادل زقير. (2015). أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012) (أطروحة دكتوراه). الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة: تخصص علوم اقتصادية.
- عبد الصمد سعودي. (2016). تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001-2014) (أطروحة دكتوراه). الجزائر، جامعة محمد بوضياف، مسيلة: تخصص علوم اقتصادية.
- عبد الكريم بعداش. (2008). الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996-2005) (أطروحة دكتوراه). تخصص النقود والمالية، الجزائر: جامعة الجزائر.
- فتيحة بناني. (2009). السياسة النقدية والنمو الاقتصادي دراسة نظرية (رسالة ماجستير). بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، الجزائر: جامعة أحمد بوقرة.
- كريمة فرحي. (2013). أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر و الجزائر (أطروحة دكتوراه). تخصص النقود و المالية، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- كريمة قويدري. (بلا تاريخ). الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر (مذكرة ماجستير). الجزائر، تخصص مالية دولية، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.
- كريمة فرحي. (2013). أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر و الجزائر (أطروحة دكتوراه). تخصص النقود و المالية، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- كريمة قويدري. (2011). الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر (مذكرة ماجستير). الجزائر، تخصص مالية دولية، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.
- محي الدين حمدان. (2009). حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل (أطروحة دكتوراه). الجزائر، جامعة الجزائر، لجزائر: تخصص العلوم الاقتصادية.
- نفيسة ناصري. (2014). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية (أطروحة دكتوراه). تلمسان، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر: تخصص مالية دولية.
- هند سعدي. (2017). أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية (دراسة قياسية اقتصادية للفترة 1980-2014) (أطروحة دكتوراه). الجزائر، تخصص علوم تجارية، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.
- ولد عبد الباسط عمري. (2016). إسهام التعليم في النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2013) (مذكرة ماجستير). الجزائر، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس: اقتصاد كمي.

المجلات :

- حسان خضر. (سبتمبر، 2003). الاستثمار الأجنبي المباشر (تعريف وقضايا). مجلة جسر التنمية .
- رحمة شيخ، و عبد الله منصور. (2016). حالة تعثر النمو الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات .

قائمة المراجع :

عامر, ش. ع. & هناء, ص. أ. (2012). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية. مجلة جامعة نوروز , اكر، هناء صالح أحمد.

محمد الناصر حميداتو. (31 ديسمبر, 2014). نماذج النمو. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، العدد 7.

03-01 (20أوت2001) المتعلق بتطوير الاستثمار. الجريدة الرسمية .

مراجع باللغة الأجنبية

Markusen, J. (s.d.). foreign Direct Investment as a Catalyst for Industrial Development. Eropean Economic Review, London: Vol 43.

Martin, R. e.-i. (1996). *La croissance économique*. (F. Magroll, Trad.) édition Ediscience.

oecd. (1998). surrer of oecd :work on international investment. working papers on international investm ent.

الملاحق

✓ الإحصاءات الوصفية واختبار التوزيع الطبيعي:

	GDP	FDI
Mean	2.716667	0.831663
Median	3.100000	0.805356
Maximum	7.200000	2.033266
Minimum	-2.100000	-0.324012
Std. Dev.	2.070663	0.636298
Skewness	-0.286828	0.112998
Kurtosis	3.129046	2.272314
Jarque-Bera	0.432167	0.725751
Probability	0.805668	0.695673
Sum	81.50000	24.94989
Sum Sq. Dev.	124.3417	11.74139
Observations	30	30

✓ مصفوفة الارتباط بين المتغيرات:

	GDP	FDI
GDP	1	0.385
FDI	0.385	1

Null Hypothesis: GDP has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.235037	0.0280
Test critical values:		
1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(GDP)

Method: Least Squares

Date: 05/06/22 Time: 21:56

Sample (adjusted): 1991 2019

Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.555556	0.171731	-3.235037	0.0032
C	1.549044	0.592110	2.616145	0.0144
R-squared	0.279336	Mean dependent var		0.006897
Adjusted R-squared	0.252645	S.D. dependent var		2.187779
S.E. of regression	1.891329	Akaike info criterion		4.178908
Sum squared resid	96.58234	Schwarz criterion		4.273204
Log likelihood	-58.59417	Hannan-Quinn criter.		4.208441
F-statistic	10.46546	Durbin-Watson stat		2.192002
Prob(F-statistic)	0.003205			

Null Hypothesis: GDP has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.123684	0.1198
Test critical values:		
1% level	-4.309824	
5% level	-3.574244	
10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(GDP)

Method: Least Squares

Date: 05/06/22 Time: 21:56

Sample (adjusted): 1991 2019

Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.566798	0.181452	-3.123684	0.0043
C	1.426352	0.802908	1.776484	0.0874
@TREND("1990")	0.010260	0.044354	0.231318	0.8189
R-squared	0.280816	Mean dependent var		0.006897
Adjusted R-squared	0.225495	S.D. dependent var		2.187779
S.E. of regression	1.925377	Akaike info criterion		4.245818
Sum squared resid	96.38398	Schwarz criterion		4.387262
Log likelihood	-58.56436	Hannan-Quinn criter.		4.290116
F-statistic	5.076051	Durbin-Watson stat		2.167895
Prob(F-statistic)	0.013769			

Null Hypothesis: GDP has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.997840	0.2778
Test critical values:		
1% level	-2.650145	
5% level	-1.953381	
10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(GDP)

Method: Least Squares

Date: 05/06/22 Time: 21:57

Sample (adjusted): 1992 2019

Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.109686	0.109923	-0.997840	0.3276
D(GDP(-1))	-0.408472	0.176145	-2.318956	0.0285
R-squared	0.249187	Mean dependent var		0.078571
Adjusted R-squared	0.220309	S.D. dependent var		2.192978
S.E. of regression	1.936402	Akaike info criterion		4.228289
Sum squared resid	97.49092	Schwarz criterion		4.323446
Log likelihood	-57.19605	Hannan-Quinn criter.		4.257380
Durbin-Watson stat	2.055756			

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.595862	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(GDP,2)

Method: Least Squares

Date: 05/06/22 Time: 21:57

Sample (adjusted): 1992 2019

Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-1.463735	0.170284	-8.595862	0.0000
C	0.083540	0.372531	0.224250	0.8243
R-squared	0.739711	Mean dependent var		0.067857
Adjusted R-squared	0.729700	S.D. dependent var		3.791516
S.E. of regression	1.971226	Akaike info criterion		4.263937
Sum squared resid	101.0290	Schwarz criterion		4.359095
Log likelihood	-57.69512	Hannan-Quinn criter.		4.293028
F-statistic	73.88884	Durbin-Watson stat		2.111944
Prob(F-statistic)	0.000000			

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
--	-------------	--------

Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.802846	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(GDP,2)

Method: Least Squares

Date: 05/06/22 Time: 21:58

Sample (adjusted): 1992 2019

Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-1.487397	0.168968	-8.802846	0.0000
C	1.011992	0.799036	1.266517	0.2170
@TREND("1990")	-0.059884	0.045761	-1.308613	0.2026
R-squared	0.756397	Mean dependent var		0.067857
Adjusted R-squared	0.736909	S.D. dependent var		3.791516
S.E. of regression	1.944760	Akaike info criterion		4.269111
Sum squared resid	94.55227	Schwarz criterion		4.411847
Log likelihood	-56.76755	Hannan-Quinn criter.		4.312747
F-statistic	38.81303	Durbin-Watson stat		2.221281
Prob(F-statistic)	0.000000			

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.750135	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145

5% level	-1.953381
10% level	-1.609798

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(GDP,2)

Method: Least Squares

Date: 05/06/22 Time: 21:58

Sample (adjusted): 1992 2019

Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-1.463548	0.167260	-8.750135	0.0000
R-squared	0.739207	Mean dependent var		0.067857
Adjusted R-squared	0.739207	S.D. dependent var		3.791516
S.E. of regression	1.936247	Akaike info criterion		4.194441
Sum squared resid	101.2244	Schwarz criterion		4.242020
Log likelihood	-57.72217	Hannan-Quinn criter.		4.208986
Durbin-Watson stat	2.108131			

Null Hypothesis: FDI has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.749011	0.0782
Test critical values:		
1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(FDI)

Method: Least Squares

Date: 05/06/22 Time: 21:58

Sample (adjusted): 1991 2019

Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI(-1)	-0.404452	0.147126	-2.749011	0.0105
C	0.364480	0.154173	2.364088	0.0255
R-squared	0.218684	Mean dependent var		0.027728
Adjusted R-squared	0.189746	S.D. dependent var		0.560047
S.E. of regression	0.504122	Akaike info criterion		1.534474
Sum squared resid	6.861744	Schwarz criterion		1.628770
Log likelihood	-20.24987	Hannan-Quinn criter.		1.564006
F-statistic	7.557061	Durbin-Watson stat		2.209892
Prob(F-statistic)	0.010528			

Null Hypothesis: FDI has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.701485	0.2432
Test critical values:		
1% level	-4.309824	
5% level	-3.574244	
10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(FDI)

Method: Least Squares

Date: 05/06/22 Time: 21:59

Sample (adjusted): 1991 2019

Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI(-1)	-0.435823	0.161327	-2.701485	0.0120
C	0.296586	0.205186	1.445448	0.1603
@TREND("1990")	0.006268	0.012269	0.510851	0.6138
R-squared	0.226448	Mean dependent var		0.027728
Adjusted R-squared	0.166944	S.D. dependent var		0.560047
S.E. of regression	0.511166	Akaike info criterion		1.593452
Sum squared resid	6.793555	Schwarz criterion		1.734897
Log likelihood	-20.10506	Hannan-Quinn criter.		1.637751
F-statistic	3.805591	Durbin-Watson stat		2.159429
Prob(F-statistic)	0.035511			

Null Hypothesis: FDI has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.329056	0.1660
Test critical values:		
1% level	-2.647120	
5% level	-1.952910	
10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(FDI)

Method: Least Squares

Date: 05/06/22 Time: 21:59

Sample (adjusted): 1991 2019

Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI(-1)	-0.128090	0.096377	-1.329056	0.1946
R-squared	0.056954	Mean dependent var		0.027728
Adjusted R-squared	0.056954	S.D. dependent var		0.560047
S.E. of regression	0.543865	Akaike info criterion		1.653644
Sum squared resid	8.282102	Schwarz criterion		1.700792
Log likelihood	-22.97783	Hannan-Quinn criter.		1.668410
Durbin-Watson stat	2.443382			

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.605310	0.0001
Test critical values:		
1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(FDI,2)

Method: Least Squares

Date: 05/06/22 Time: 21:59

Sample (adjusted): 1993 2019

Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI(-1))	-1.748452	0.311928	-5.605310	0.0000

D(FDI(-1),2)	0.332524	0.192618	1.726339	0.0971
C	0.048917	0.104685	0.467280	0.6445
R-squared	0.694027	Mean dependent var	-0.002374	
Adjusted R-squared	0.668530	S.D. dependent var	0.941426	
S.E. of regression	0.542012	Akaike info criterion	1.717381	
Sum squared resid	7.050641	Schwarz criterion	1.861363	
Log likelihood	-20.18464	Hannan-Quinn criter.	1.760194	
F-statistic	27.21919	Durbin-Watson stat	2.041927	
Prob(F-statistic)	0.000001			

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.705978	0.0004
Test critical values:		
1% level	-4.339330	
5% level	-3.587527	
10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(FDI,2)

Method: Least Squares

Date: 05/06/22 Time: 22:00

Sample (adjusted): 1993 2019

Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI(-1))	-1.806805	0.316651	-5.705978	0.0000
D(FDI(-1),2)	0.362434	0.194559	1.862854	0.0753
C	0.274534	0.242794	1.130726	0.2698

@TREND("1990")	-0.013998	0.013595	-1.029607	0.3139
R-squared	0.707509	Mean dependent var		-0.002374
Adjusted R-squared	0.669357	S.D. dependent var		0.941426
S.E. of regression	0.541334	Akaike info criterion		1.746395
Sum squared resid	6.739989	Schwarz criterion		1.938371
Log likelihood	-19.57633	Hannan-Quinn criter.		1.803479
F-statistic	18.54492	Durbin-Watson stat		2.083687
Prob(F-statistic)	0.000002			

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.675227	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(FDI,2)

Method: Least Squares

Date: 05/06/22 Time: 22:00

Sample (adjusted): 1993 2019

Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI(-1))	-1.736135	0.305915	-5.675227	0.0000
D(FDI(-1),2)	0.326543	0.189164	1.726242	0.0966
R-squared	0.691244	Mean dependent var		-0.002374

Adjusted R-squared	0.678893	S.D. dependent var	0.941426
S.E. of regression	0.533471	Akaike info criterion	1.652364
Sum squared resid	7.114787	Schwarz criterion	1.748352
Log likelihood	-20.30691	Hannan-Quinn criter.	1.680906
Durbin-Watson stat	2.035431		

فترات الابطاء المثلى للمتغيرات GDP:

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: GDP FDI

Exogenous variables: C

Date: 05/06/22 Time: 20:04

Sample: 1990 2019

Included observations: 26

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
5.816695	5.885604	5.788827	1.119799	NA	-73.25475	0
5.630957*	5.837682*	5.547352*	0.881318*	12.63085*	-66.11558	1
5.939787	6.284329	5.800446	1.143839	1.146570	-65.40580	2
6.183365	6.665725	5.988288	1.404594	2.277152	-63.84775	3
6.460191	7.080368	6.209378	1.809911	1.472246	-62.72191	4

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ:Hannan-Quinn information criterion

✓ تقدير العلاقة طويلة الأجل:

Dependent Variable: GDP

Method: Least Squares

Date: 05/10/22 Time: 23:50

Sample: 1990 2019

Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	1.254164	0.567485	2.210039	0.0354
C	1.673624	0.590578	2.833875	0.0084
R-squared	0.148529	Mean dependent var		2.716667
Adjusted R-squared	0.118120	S.D. dependent var		2.070663
S.E. of regression	1.944528	Akaike info criterion		4.232256
Sum squared resid	105.8733	Schwarz criterion		4.325669
Log likelihood	-61.48384	Hannan-Quinn criter.		4.262140
F-statistic	4.884274	Durbin-Watson stat		1.479567
Prob(F-statistic)	0.035447			

✓ سلسلة البواقي للعلاقة طويلة الأجل:

	Last updated: 05/13/22 - 00:50
	Residuals from equation with dependent variable GDP
	Modified: 1990 2019 // makeresids et
1990	-0.8736244869439128
1991	-2.911249421939561
1992	0.05112564306479039
1993	-3.773624486943913
1994	-2.573624486943913
1995	2.126370302932338
1996	1.704999890193023
1997	-1.250459195188045
1998	1.84760396882503
1999	0.7745072961357697
2000	1.485220268857232
2001	-1.22367431337191
2002	1.573263018585415
2003	4.347534781727848
2004	1.330287959167935
2005	2.821492648100686
2006	-1.946597199681337
2007	0.1591130951824531
2008	-1.208848888472285
2009	-2.584430553683798
2010	0.1367283781803377
2011	-0.3858963670116009
2012	0.8262700096737643
2013	0.1147647226344584
2014	1.245213064725273
2015	2.532739965708061

2016	0.2424918456474474
2017	-1.28071134322899
2018	-1.62487455193159
2019	-1.682111564001007

✓ اختبار استقرارية البواقي:

Null Hypothesis: ET has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.884535	0.0260
Test critical values:		
1% level	-4.309824	
5% level	-3.574244	
10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(ET)

Method: Least Squares

Date: 05/11/22 Time: 00:01

Sample (adjusted): 1991 2019

Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ET(-1)	-0.752079	0.193608	-3.884535	0.0006
C	-0.029963	0.746165	-0.040156	0.9683
@TREND("1990")	0.003047	0.043599	0.069890	0.9448
R-squared	0.370161	Mean dependent var		-0.027879
Adjusted R-squared	0.321712	S.D. dependent var		2.365104
S.E. of regression	1.947858	Akaike info criterion		4.269035
Sum squared resid	98.64788	Schwarz criterion		4.410479

Log likelihood	-58.90100	Hannan-Quinn criter.	4.313333
F-statistic	7.640211	Durbin-Watson stat	1.985072
Prob(F-statistic)	0.002455		

Null Hypothesis: ET has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.982471	0.0048
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(ET)

Method: Least Squares

Date: 05/11/22 Time: 00:02

Sample (adjusted): 1991 2019

Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ET(-1)	-0.750326	0.188407	-3.982471	0.0005
C	0.015643	0.355148	0.044046	0.9652
R-squared	0.370043	Mean dependent var		-0.027879
Adjusted R-squared	0.346711	S.D. dependent var		2.365104
S.E. of regression	1.911625	Akaike info criterion		4.200257
Sum squared resid	98.66641	Schwarz criterion		4.294553
Log likelihood	-58.90372	Hannan-Quinn criter.		4.229789
F-statistic	15.86008	Durbin-Watson stat		1.988583

Prob(F-statistic) 0.000464

Null Hypothesis: ET has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.055945	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(ET)

Method: Least Squares

Date: 05/11/22 Time: 00:02

Sample (adjusted): 1991 2019

Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ET(-1)	-0.750071	0.184931	-4.055945	0.0004
R-squared	0.369998	Mean dependent var		-0.027879
Adjusted R-squared	0.369998	S.D. dependent var		2.365104
S.E. of regression	1.877246	Akaike info criterion		4.131363
Sum squared resid	98.67350	Schwarz criterion		4.178511
Log likelihood	-58.90477	Hannan-Quinn criter.		4.146129
Durbin-Watson stat	1.988995			

✓ تقدير معادلة تصحيح الخطأ GDP:

Dependent Variable: DGDP

Method: Least Squares

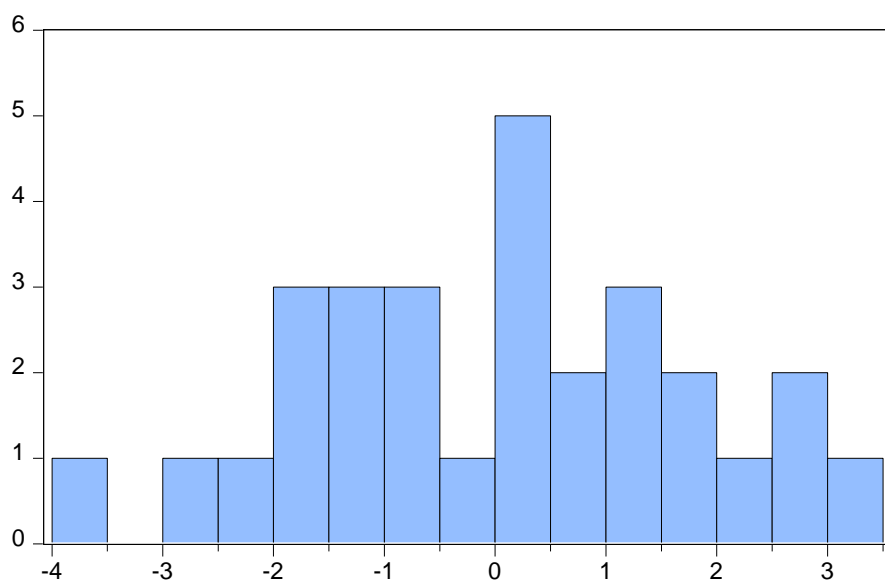
Date: 05/14/22 Time: 15:17

Sample (adjusted): 1991 2019

Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.045965	0.337899	0.136033	0.8928
DFDI	0.024903	0.623350	0.039950	0.9684
ET(-1)	-0.685460	0.182067	-3.764881	0.0009
R-squared	0.359575	Mean dependent var		0.006897
Adjusted R-squared	0.310312	S.D. dependent var		2.187779
S.E. of regression	1.816895	Akaike info criterion		4.129833
Sum squared resid	85.82881	Schwarz criterion		4.271277
Log likelihood	-56.88257	Hannan-Quinn criter.		4.174131
F-statistic	7.299032	Durbin-Watson stat		2.113029
Prob(F-statistic)	0.003048			

✓ اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لمعادلة GDP:



Series: Residuals	
Sample 1991 2019	
Observations 29	
Mean	-3.06e-17
Median	0.134190
Maximum	3.078990
Minimum	-3.909427
Std. Dev.	1.750804
Skewness	-0.091281
Kurtosis	2.440456
Jarque-Bera	0.418589
Probability	0.811157

✓ اختبار الارتباط التسلسلي LM للمعادلة GDP:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.853977	Prob. F(2,24)	0.4383
Obs*R-squared	1.926667	Prob. Chi-Square(2)	0.3816

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 05/14/22 Time: 15:13

Sample: 1991 2019

Included observations: 29

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.006090	0.340536	0.017882	0.9859
DFDI	-0.275613	0.676213	-0.407583	0.6872
ET(-1)	0.550372	0.569701	0.966071	0.3436
RESID(-1)	-0.655594	0.618221	-1.060452	0.2995
RESID(-2)	-0.023237	0.263890	-0.088054	0.9306
R-squared	0.066437	Mean dependent var		-3.06E-17
Adjusted R-squared	-0.089157	S.D. dependent var		1.750804
S.E. of regression	1.827186	Akaike info criterion		4.199017
Sum squared resid	80.12662	Schwarz criterion		4.434758
Log likelihood	-55.88575	Hannan-Quinn criter.		4.272848
F-statistic	0.426989	Durbin-Watson stat		1.891927
Prob(F-statistic)	0.787646			

✓ اختبار ARCH لمعادلة GDP:

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.160095	Prob. F(1,26)	0.6923
Obs*R-squared	0.171355	Prob. Chi-Square(1)	0.6789

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 05/14/22 Time: 15:20

Sample (adjusted): 1992 2019

Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.045841	0.899056	3.387822	0.0023
RESID^2(-1)	-0.076607	0.191460	-0.400119	0.6923
R-squared	0.006120	Mean dependent var		2.815353
Adjusted R-squared	-0.032106	S.D. dependent var		3.595297
S.E. of regression	3.652556	Akaike info criterion		5.497481
Sum squared resid	346.8704	Schwarz criterion		5.592638
Log likelihood	-74.96473	Hannan-Quinn criter.		5.526571
F-statistic	0.160095	Durbin-Watson stat		1.889946
Prob(F-statistic)	0.692337			

✓ اختبار Ramsey RESET لمعادلة GDP:

Ramsey RESET Test

Equation: UNTITLED

Specification: DGDP C DFDI ET(-1)

Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.212660	25	0.8333
F-statistic	0.045224	(1, 25)	0.8333
Likelihood ratio	0.052413	1	0.8189

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.154981	1	0.154981
Restricted SSR	85.82881	26	3.301108
Unrestricted SSR	85.67383	25	3.426953

LR test summary:

	Value
Restricted LogL	-56.88257
Unrestricted LogL	-56.85637

Unrestricted Test Equation:

Dependent Variable: DGDP

Method: Least Squares

Date: 05/14/22 Time: 15:28

Sample: 1991 2019

Included observations: 29

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.013795	0.444406	-0.031041	0.9755
DFDI	0.012344	0.637861	0.019352	0.9847
ET(-1)	-0.684963	0.185519	-3.692137	0.0011
FITTED^2	0.036154	0.170009	0.212660	0.8333

R-squared	0.360732	Mean dependent var	0.006897
Adjusted R-squared	0.284020	S.D. dependent var	2.187779
S.E. of regression	1.851203	Akaike info criterion	4.196991
Sum squared resid	85.67383	Schwarz criterion	4.385583
Log likelihood	-56.85637	Hannan-Quinn criter.	4.256056
F-statistic	4.702405	Durbin-Watson stat	2.128382

Prob(F-statistic) 0.009760

